معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

الضفة الغربية على الحافة

توسع الاستيطان
أزمة السلطة
الأزمات الاقليمية

JPS
المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع

حول المجلة

غالبًا ما توجد فجوة ملحوظة بين التحولات السياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وبين المعرفة التي ينتجها الباحثون والأكاديميون والمتخصصون بشأن القضايا والظواهر الاجتماعية. فعلى الرغم من انتشار العديد من المجلات في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يزال هناك نقص في الإصدارات التي تقدم معرفة معمّقة قائمة على البحث العلمي، وتطرح رؤى نوعية وبدائل عملية وتوصيات قيّمة لصنّاع القرار عبر مختلف أبعاد السياسات العامة.

تهدف المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع (JPS)، التي يصدرها معهد السياسة والمجتمع بشكل دوري، إلى سدّ هذه الفجوة. إذ تُعدّ المجلة منصة علمية تسعى إلى تعزيز نقاش فكري رصين حول قضايا السياسات الداخلية والخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، مع تركيز خاص على المشهد السياسي الأردني. كما تؤكد المجلة على تطوير مفاهيم علمية وفكرية قادرة على مقاربة المتغيرات الواقعية المختلفة، وتعزيز تبادل الأفكار والجهود التفاعلية بين المختصين.

ملاحظة:

الآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة تعبّر عن مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء أو مواقف معهد السياسة والمجتمع أو هيئة التحرير.

المحتويات

مقدمة

06 عبد الكريم الكباريتي
الأردن والضفة والسياسات الإسرائيلية الخطِرة

مقابلة العدد

10 نبيل عمرو

28 *علي حجازي - أحمد يوسف*
إعادة تعريف الدور: حماس، إدارة الحكم، والشرعية في غزة ما بعد الحرب

مقالات

46 *أنطوان شلحت*
النهج الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية: ما الجديد؟

50 *طلال أبو ركبة*
إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية تحت ضغوط الاحتلال الإسرائيلي: السيناريوهات والآفاق المتاحة

60 *رانيا الشلبي*
شركات التكنولوجيا كقوة سيادية جديدة: من أوكرانيا إلى غزة

68 *أيمن صالح البراسنه*
الأردن ومسألة التطورات في الضفة الغربية

78 *بكر اشتية*
الاقتصاد السياسي الفلسطيني وسيناريوهات المرحلة القادمة

88 *محمد الرجوب*
من الردع إلى الاحتقان: قراءة في "الهدوء المتوتر" في الضفة الغربية

94 *إبراهيم ربايعة*
الحالة الفلسطينية الداخلية في ظل حرب الإبادة الفواعل والفعل في الضفة الغربية

التحليلات

100 *رشا فتيان سليم*
ميليشيات التلال وإعادة تشكيل الحقل الفلسطيني في الضفة الغربية

112 *وصفي الكيلاني*
الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس: الأهمية والتحديات

120 *أحمد جميل عزم*
بعد الحرب:أربع دول عربية يمكنها استئناف إدارة أربعة ملفات

124 *حسن البراري*
الأجندة السياسية الإسرائيلية في الضفة الغربية: صراع الهوية ورهانات السيطرة

132 *وليد حبّاس*
معضلات الشباب الفلسطيني السياسة، الاقتصاد، الهوية، وصدمة ما بعد السابع من أكتوبر

136 *محمد أبو رمان*
الإبحار وسط الضباب.. الأمن القومي الأردني 2026 التهديدات، التحديات والفرص الاستراتيجية

142 *رنا الزاغة*
الضم الزاحف: كيف تعمل إسرائيل على تثبيت السيادة عبر التسوية والإدارة

مراجعة الكتاب

150 ***مراجعة أيمن أ. حسونة***
بيبي: قصتي

أنشطة المعهد

160 ***مراجعة أيمن أ. حسونة***
بيبي: قصتي

مقدمة

الأردن والضفة والسياسات الإسرائيلية الخطِرة

يناقش العدد الجديد من المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع JPS السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والأهداف الاستراتيجية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من خلالها. ويمكن تلخيص هذه الأهداف بدقة في مصطلح واحد واضح ومحدد: الترحيل، سواء كان طوعيًا أم قسريًا. فهذا النهج يشكّل الحل الوحيد الذي يؤمن به القادة الإسرائيليون فعليًا فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية. ولا يرون أي بديل آخر، بصرف النظر عمّن يشغل سدة الحكم، سواء كان بنيامين نتنياهو، أو يائير لابيد، أو نفتالي بينيت، أو أي شخصية أخرى. والواقع أنه لم يعد في إسرائيل اليوم من يؤمن حقًا بإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية أو بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

إن الوضع في الضفة الغربية كارثي، وهو يزداد تدهورًا مع مرور الوقت. ويتجلى ذلك بوضوح في سلوك المستوطنين، الذي بات يشبه بشكل متزايد ممارسات العصابات الصهيونية في المراحل الأولى من الصراع العربي–الإسرائيلي، حين كان الفلسطينيون يتعرضون للهجوم والمضايقة والاعتداء بهدف خلق مناخ من الذعر والخوف على المستوى الأمني الدقيق (الميكروي). كما يظهر هذا التدهور في سياسات الاستيطان التي أفضت عمليًا إلى نشوء ضفة غربية ثانية، مجاورة وموازية للضفة الغربية الفلسطينية، داخل حدود أراضي عام 1967 نفسها.

إلى جانب ذلك، شهدت المشاريع الاستعمارية واسعة النطاق – الممولة والمدعومة مباشرة من الحكومة الإسرائيلية – تصعيدًا ملحوظًا، بالتوازي مع عمليات ممنهجة لمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، ومحاولات تستهدف تفكيك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما تحمله هذه المخيمات من دلالات رمزية ومادية عميقة تتصل بالأرض والذاكرة والهوية.

وخلاصة القول إن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية تتجه، في جوهرها، نحو القضاء التدريجي على الوجود الفلسطيني بكل أشكاله. فلا يوجد مشروع إسرائيلي بديل. والحل الوحيد الذي بات الإسرائيليون اليوم يرونه قادرًا على تحقيق هذا الهدف هو الترحيل إلى الأردن، مقرونًا بممارسة ضغوط مستمرة على الدولة الأردنية لقبول الفلسطينيين المُهجَّرين من الضفة الغربية واستيعابهم. وتُمارَس هذه الضغوط عبر مسارين متوازيين: الإغراء، من خلال الوعود والإشارات إلى مليارات الدولارات من المساعدات المالية السخية لمعالجة الأزمة الاقتصادية في الأردن؛ والإكراه، عبر محاولات تصنيع أزمات سياسية واقتصادية للمملكة.

ومما يدعو للأسف أن ثمة داخل الأردن تيارًا فكريًا يتبنى هذا الطرح تحت شعار «الاقتصاد مقابل التوطين»، مستندًا إلى مزاعم الواقعية السياسية والاقتصادية. إن هذه الحقيقة تفرض قدرًا عاليًا من الحذر واليقظة إزاء التطورات المرجّح أن تشهدها المرحلة المقبلة.

إن خطورة الوضع القائم في الضفة الغربية تنعكس بشكل مباشر وعميق على الأردن. والرهان على ظهور حكومة إسرائيلية جديدة ذات سياسات مختلفة جذريًا هو رهان خاسر، لأنه لا يستند إلى قراءة جادة أو دقيقة للتحولات البنيوية العميقة التي شهدها المجتمع الإسرائيلي خلال العقود الماضية. ولأكن واضحًا في هذا السياق: آخر رئيس وزراء إسرائيلي – وربما الوحيد الذي آمن حقًا بالسلام العربي–الإسرائيلي – كان إسحق رابين، وقد دفع ثمن ذلك الإيمان حياته.

لا يزال ذلك اليوم ماثلًا في ذاكرتي بوضوح، حين اصطحبني الملك الحسين بن طلال، رحمه الله، أثناء تولّيّ منصب وزير الخارجية في حكومة الأمير زيد بن شاكر، للقاء إسحق رابين في مطعم صغير قرب بحيرة طبريا. في تلك المناسبة، قال رابين إنه كان يؤمن طويلًا بأن أمن إسرائيل لا يتحقق إلا بالقوة والقدرة العسكرية، لكنه بات يؤمن يقينًا بأن السلام هو الطريق الذي يضمن أمن إسرائيل على المدى الحقيقي. وأبدى استعداده لإعادة كل شبر من الأراضي السورية المحتلة، والتوصل إلى سلام مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

وعندها طلب الملك الحسين، رحمه الله، مني نقل هذه الرسالة إلى الرئيس الأسد، الذي سألني بدوره عمّا إذا كنت أثق برابين وبنواياه تجاه سورية، فأجبته بالإيجاب. عندئذ قال الأسد إنه يوافق، شريطة أن تتم العملية برعاية ووساطة مباشرتين من الرئيس الأميركي آنذاك، بيل كلينتون. وقد تحقق ذلك بالفعل، وبلغت المفاوضات ما عُرف لاحقًا باسم «وديعة رابين».

لكن خاتمة القصة معروفة: فقد اغتيل رابين، وتلت ذلك فترة قصيرة من حكم شمعون بيريز، الذي افتقر إلى جدية رابين وصدقه في التعاطي مع السلام. وبعد ذلك دخلت إسرائيل مرحلة بنيامين نتنياهو وسياساته منذ وقت مبكر، وهي سياسات يمكن القول إنها تجسّد التيار الغالب في إسرائيل اليوم، أي السياسة السائدة في مركز المشهد السياسي الإسرائيلي.

وعليه، فإن رهاننا الوطني يجب أن يستند بثبات إلى تعزيز الدولة من الداخل، وترسيخ متانة العلاقة بين الحكومات والمجتمع، بوصف ذلك صمام الأمان الحقيقي للأمن الوطني الأردني في مواجهة السياسات الإسرائيلية وأي تهديدات خارجية. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على خطورة معضلة البطالة، التي تمثل بالفعل المصدر الأساسي لتهديد التماسك الوطني والاستقرار الاجتماعي. ومن ثمّ ينبغي التعامل مع البطالة بوصفها أولوية قصوى لأي حكومة أردنية، عبر بذل جهود مستدامة لخلق فرص عمل للشباب، وتوسيع المساحات والآفاق الاقتصادية المتاحة أمامهم، سواء داخل البلاد أو خارجها.

إن المرحلة المقبلة لن تكون سهلة على الصعيد الإقليمي. فقد علمتنا الحروب الإسرائيلية الأخيرة في المنطقة درسًا بالغ الأهمية، مفاده أن التماسك الداخلي، إلى جانب الصلابة النفسية والمعنوية، يشكّل عنصرًا حاسمًا في تحصين الدولة وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الضغوط. ومن هنا، بات الاعتماد على الذات — لا الاتكال على أطراف دولية أو إقليمية خارجية — ضرورة لا غنى عنها. ومن الواضح أن السياسات الإسرائيلية الراهنة لا تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، بل على العكس، يُرجَّح أن تُفضي إلى مزيد من الفوضى، وتُرسّخ نمطًا من الهيمنة العسكرية والأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على إضعاف البيئة العربية المحيطة، ولا سيما في حالتي لبنان وسورية.

وعند تقييم المشهد الإقليمي، لا يجوز أن نغفل حجم الدمار الهائل الذي لحق بالمنطقة خلال ربع القرن الماضي. فإعادة إعمار غزة وسورية وجنوب لبنان ستتطلب مئات المليارات، بل مئات المليارات من الدولارات. والسؤال الجوهري هنا: من يمتلك القدرة على تمويل مثل هذا المشروع؟ لا أحد. إذ إننا أمام عبء مالي واقتصادي ضخم وغير قابل للتحمّل، لا تستطيع أي دولة بمفردها النهوض به.

وحتى الطروحات التي تدعو إلى إطلاق «خطة مارشال» جديدة للمنطقة، لا يمكن لها أن ترى النور من دون توافر رؤى سياسية موازية للأطر الاقتصادية، ومن دون قدر من التكامل الإقليمي. فمثل هذا السيناريو يفترض انتهاء حقبة الحروب والصراعات الإقليمية، وبداية مرحلة تاريخية جديدة، وهي شروط لا تزال، على الأقل في الأمد المنظور، غائبة بوضوح.

عبد الكريم الكباريتي- رئيس المجلس الاستشاري للمجلة.

مقابلة العدد

مقابلة العدد

نبيل عمرو هو سياسي فلسطيني وأحد القيادات البارزة في حركة فتح، وقد اضطلع بأدوار متعددة في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية. وُلد في بلدة دورا قرب الخليل عام 1947، وارتبط بشكل وثيق بالرئيس الراحل ياسر عرفات، إذ عمل مساعدًا له مع احتفاظه في الوقت نفسه بخلافات سياسية متكررة معه. تلقى تعليمه في القانون بدمشق، ودرس الإعلام في القاهرة، وبدأ مسيرته المهنية في الصحافة، ثم تولّى رئاسة شبكات إذاعة «صوت فلسطين» في المنفى، قبل أن يؤسس صحيفة «الحياة الجديدة» اليومية الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية ويتولى منصب وزير الإعلام.

مثّل عمرو منظمة التحرير الفلسطينية في الاتحاد السوفيتي سابقًا، ثم عمل سفيرًا، وشارك في أطر التفاوض في مدريد وأوسلو، وانتُخب عضوًا في المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996. كما شغل عدة مناصب وزارية، وعُيّن سفيرًا لدى مصر ومندوبًا دائمًا لدى جامعة الدول العربية عام 2008، قبل أن يستقيل في عام 2009 على خلفية خلافات سياسية مع الرئيس محمود عباس، لا سيما بشأن تقرير غولدستون. ومنذ ذلك الحين، واصل نشاطه في الحياة العامة ككاتب ومعلّق سياسي، وهو مؤلف كتاب «ياسر عرفات وجنون الجغرافيا»، الذي يقدم قراءة تأملية في قيادة وآليات صنع القرار لديه.

JPS

هل ترى، في ضوء المعطيات الراهنة، أن الانتقال إلى "المرحلة الثانية" بات مسارًا إجباريًا، سواء شاءت إسرائيل ونتنياهو أم لم يشاءا؟

نبيل عمرو:

في ضوء قرارات مجلس الأمن والمبادرة الأميركية التي يقودها الرئيس دونالد ترامب، يبدو واضحًا أن المسار السياسي أصبح ملزمًا، وأن انتقال العملية إلى "المرحلة الثانية" لم يعد خيارًا خاضعًا لإرادة نتنياهو. فالولايات المتحدة لعبت دورًا حاسمًا في فرض وقف إطلاق النار، سواء في الساحة اللبنانية أو في قطاع غزة، ولولا هذا التدخل المباشر لظل نتنياهو متمسكًا بإدارة الحرب وفق حساباته الخاصة. وفق القراءة الدقيقة للتطورات السياسية والدبلوماسية المتلاحقة، يبدو أن قرار مجلس الأمن الأخير، كما المبادرة الأميركية التي يقودها الرئيس دونالد ترامب، قد وضعا مسارًا لا يمكن لإسرائيل-ولا لنتنياهو تحديدًا-الالتفاف عليه. فالقرار الأممي، رغم ما يعتريه من عموميةٍ في الصياغة، يحمل في طياته تصورًا متعدد المراحل، حتى وإن لم تُذكر هذه المراحل حرفيًا، إلا أنها واضحة في منطق القرار، وفي طبيعة الضغوط الدولية التي تشكّلت من حوله. لقد ربط نتنياهو مصيره الشخصي ومصير

ائتلافه الحاكم بمسار الحرب ونتائجها. وبسبب فشله في تحقيق "النصر المطلق" الذي وعد به جمهوره، بات مستعدًا للاستمرار في المواجهة حتى لو أدى ذلك إلى تدمير غزة بالكامل. وهذا ما وجد المجتمع الدولي أنه لم يعد مقبولًا، وهو ما استدعى سحب القرار منه ونقله تدريجيًا إلى إدارة أميركية مباشرة.

إن الدور الأميركي كان حاسمًا في وقف إطلاق النار، سواء في الساحة اللبنانية أو في قطاع غزة؛ إذ لو لم تتدخل واشنطن بالطريقة المباشرة التي تدخلت بها، لاستمر نتنياهو في إدارة الحرب وفق مصالحه السياسية الذاتية. فقد ربط مصيره الشخصي، ومصير ائتلافه الحاكم، بمآلات الحرب، وتحديدًا بوعد "النصر المطلق" الذي لم يتحقق، ولم يعد بالإمكان تحقيقه وفق المعطيات العسكرية والإنسانية الراهنة. ومن هنا، فإن ترك زمام المبادرة بيد نتنياهو وحده كان سيعني استمرار الحرب حتى لو أدى ذلك إلى تدمير غزة بأكملها.

إن مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، ومن خلال التفويض السياسي الذي مُنح لترامب في قمة شرم الشيخ-حيث اجتمعت معظم دول العالم والتكتلات الدولية-قدّم خريطة طريق واضحة: وقف الحرب، ثم فتح مسار سياسي للقضية الفلسطينية، وذلك عبر مراحله المتتابعة. هذا التفويض منح ترامب موقع "القائد الفعلي لمسار الشرق الأوسط" في هذه اللحظة، وبالتالي أصبح الانتقال إلى المرحلة الثانية هدفًا دوليًا معلنًا.

صحيح أن نتنياهو يحاول التمسك ببعض الذرائع لتأخير هذا الانتقال-مثل قضية الجثتين المتبقيتين في غزة، والتي يحاول توظيفها لإبقاء المنطقة رهينة لمصالحه الشخصية-إلا أن هذه الذرائع بدأت تفقد قوتها مع انتقال بعض صلاحيات إدارة الملف من حكومته إلى الإدارة الأميركية مباشرة. فالإدارة الأميركية باتت الآن مسؤولة عن إدخال المساعدات الإنسانية، وعن وضع الترتيبات العملية للمرحلة التالية.

مع ذلك، لا ينبغي إنكار احتمال أن يفاجئ نتنياهو العالم بتعطيل المسار من خلال افتعال أحداث أو توظيف دعم بعض المتعاطفين معه داخل الإدارة الأميركية أو الكونغرس. إلا أن الاتجاه العام يميل نحو تقليص دوره التدريجي في إدارة الحرب. وأنا أرى أن انتزاع بعض الملفات من بين يديه، وتحويلها إلى إدارة أميركية مباشرة، أفضل بما لا يقاس من تركه متحكمًا منفردًا بمسار الأحداث.

لكن رغم هذه التطورات، لا تزال أمام الفلسطينيين والعرب مهمة ثقيلة تتعلق بصياغة المرحلة السياسية اللاحقة، وتحويل هذا الزخم الدولي إلى خطوات عملية على طريق الدولة الفلسطينية.

JPS

هناك من يذهب إلى القول إن قرار مجلس الأمن يهيّئ بيئة مشابهة لتلك التي سبقت اتفاق أوسلو الأول، وكأننا أمام "أوسلو ثانية". ما رأيك؟

نبيل عمرو :

هذا التشبيه، في تقديري، غير دقيق وينطوي على قدر كبير من التبسيط التاريخي، إذ إن السياقين اللذين وُلد فيهما كل من أوسلو الأولى واللحظة الراهنة مختلفان جذريًا. فقد جاء اتفاق أوسلو في مطلع التسعينيات في ظل عالم أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي مرحلة كانت فيها الولايات المتحدة في ذروة نفوذها الدولي، بينما كانت أوروبا أكثر قدرة على لعب أدوار داعمة وفاعلة في المسار السياسي. أما الإقليم العربي، فرغم تعقيداته المزمنة، كان يتمتع بدرجة أعلى

> ***قرارات مجلس الأمن، إلى جانب المبادرة الأمريكية التي يقودها الرئيس دونالد ترامب، تجعل من الواضح أن المسار السياسي أصبح مُلزِمًا، وأن الانتقال إلى «المرحلة الثانية» لم يعد مرهونًا بتفضيلات نتنيا هو .***

من الاستقرار تسمح بإنتاج مسارات تفاوضية من النوع الذي عُرف لاحقًا بأوسلو.

ثم إن اتفاق أوسلو نفسه لم يكن خاليًا من الثغرات الجوهرية-ومنها غياب الإطار النهائي للحل، والعجز عن ضبط الاستيطان-وقد جاءت التطورات اللاحقة لتُظهر هشاشة البناء الذي قام عليه الاتفاق.

اليوم، نحن نعيش في شرق أوسط مختلف تمامًا عمّا كان عليه في تسعينيات القرن الماضي؛ فالإقليم غارق في دوامة اضطرابات متواصلة منذ عقد الربيع العربي، والاقتصاد العالمي أصيب بضربات قاسية أعقبت جائحة كورونا وما رافقها من أزمات بنيوية. ولم يعد النفوذ الأميركي على صورته القديمة، كما تراجع الدور الأوروبي بشكل ملحوظ، في الوقت الذي برزت فيه قوى دولية أخرى تبحث عن موطئ قدم في المنطقة. ويأتي ذلك كلّه في ظل واقع فلسطيني ممزق، واحتلال أشد ضراوة، واستيطان أكثر تغولًا، ما يجعل من اللحظة الراهنة سياقًا مغايرًا جذريًا لأي مقاربة تقيسها على لحظة أوسلو الأولى.

فإذا كان لا بد من مقارنة، فهي مقارنة تُظهر الفروق لا التشابهات. نحن لسنا أمام "أوسلو ثانية"، بل أمام لحظة جديدة تتقاطع فيها الضغوط الدولية مع إرهاقات الحرب، وتطالب بإعادة صياغة قواعد اللعبة. غير أن المنتج السياسي لهذه اللحظة لن يكون تكرارًا لأوسلو، مهما تعددت القراءات.

JPS

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن منظمة التحرير كانت عند توقيع أوسلو الأولى تعاني ضائقة مالية شديدة، وهو واقع يتكرر اليوم. كما يشيرون إلى أن أوسلو الأولى جاءت في سياق هزيمة العراق، بينما نحن اليوم أمام محور مقاومة تلقّى ضربات هائلة. هل تعزز هذه المقارنة فرضية أن المرحلة الراهنة تُنتج «أوسلو ثانية»؟

نبيل عمرو :

لا أميل إلى هذا النوع من المقارنات، لأنها تتجاهل طبيعة الفوارق البنيوية بين اللحظات التاريخية المختلفة. فكل حدث سياسي يتكوّن ضمن سياق محدّد، ويستمد منطقه من شبكة معقدة من الظروف والمتغيرات، ولا يجوز إخضاعه لمعادلات تشابه ظاهرية.

صحيح أننا كفلسطينيين خسرنا كثيرًا في ما أسميه «حرب أكتوبر الفلسطينية»-أي الحرب الأخيرة على غزة وما تلاها من تصعيد عسكري في الضفة الغربية-إذ مُني الشعب بتضحيات بشرية ضخمة، وتدمير ممنهج للبنية التحتية، وانكماش لمجالات الحياة اليومية. غير أن هذه الخسائر لم تُنتج صورة واحدة؛ ففي مقابل هذا الجانب المأساوي، تحقق مكسب سياسي استراتيجي بالغ الأهمية: أصبحت الدولة الفلسطينية التزامًا عالميًا، لا مجرد تعاطفٍ أخلاقي أو تأييدٍ سياسي عابر.

عندما تعترف ما يقارب 190 دولة بدولة فلسطين، فهي لا تفعل ذلك لتسكين ضميرها، ولا لإرضاء الفلسطينيين، بل لأنها خلصت إلى قناعة عميقة مفادها أن القضية الفلسطينية-إن تُركت بلا حل-ستظل جوهر الاضطراب في الشرق الأوسط، وستبقى مصدرًا دائمًا لاستنزاف المصالح الدولية في المنطقة. وهذه الحقيقة، وإن جاءت في سياق مأساوي، إلا أنها تصب في المصلحة الإستراتيجية للفلسطينيين.

> ***لعبت الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في فرض وقف إطلاق النار؛ فلو غاب هذا التدخل المباشر، لكان نتنياهو قد واصل إدارة الحرب استنادًا إلى حساباته الخاصة وحدها.a***

لكن يجب التأكيد: الاعتراف الدولي لا يُنشىء دولةً من تلقاء نفسه. إنه رصيد سياسي كبير، لكنه يحتاج إلى تحويلٍ مؤسسي وعملي، وإلى جهد فلسطيني-عربي-دولي منسق لانتقاله من خانة الشرعية القانونية إلى خانة الوجود الفعلي على الأرض.

ومن بين المتغيرات المهمة في السياق الراهن دخول الإسلام السياسي بشكل مباشر في المشهد السياسي، لا بوصفه حالة تضامنية من بعيد، بل كفاعل حاضر في منظومات الحكم العربية والإسلامية.

هذا الحضور أدّى إلى تغيير قواعد الحوار مع إسرائيل نفسها؛ فعندما التقى ممثلو الدول العربية والإسلامية بنتنياهو في واشنطن، فرضوا عليه-للمرة الأولى بهذه الحدة-التراجع الصريح عن فكرة الضم، التي كانت مشروعه المركزي، والتخلي عن مشاريع التهجير التي كان يلوّح بها، ومن بينها خطة "الريفيرا" التي كان يتصوّر فيها اقتلاع سكان غزة وتشتيتهم عبر العالم دون حق العودة.

> *أي إصلاح حقيقي يجب أن يستند إلى رؤية فلسطينية داخلية، وإلى قناعة بأن بناء مؤسسة وطنية قوية هو شرط وجود، لا شرط تفاوض.*

نحن الآن في قلب صراع مفتوح، فيه مكاسب تتحقق وأخرى تتعثر. وهذا أمر طبيعي في أي مسار تفاوضي أو سياسي؛ فلا توجد تسوية مع الخصم تمنح أحد الطرفين كل ما يريد. ما يجري اليوم ليس «أوسلو ثانية»، بل لحظة سياسية لها معطيات جديدة، وتستدعي جهدًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا لترجمة الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى واقع ملموس، لا أن يبقى حبرًا على ورق.

JPS

ينص قرار مجلس الأمن على أن أي تقدم أو انتقال سياسي مشروط بإصلاحات "على نحو مرضٍ" داخل السلطة الفلسطينية. كيف تقرأ هذه الإشارة؟ أهي ذريعة تُستخدم على نطاق واسع، أم مطلب موضوعي؟

نبيل عمرو :

مع الأسف، لا يمكن وصف هذه الإشارة بأنها ذريعة؛ إنها حقيقة دامغة. نحن-كفلسطينيين-نعيش داخل نطاق السلطة ونعرف واقعها. فهل نحن راضون عن أدائها؟ وهل تبذل السلطة الجهد المطلوب لمعالجة أخطر قضية في العصر الفلسطيني الحديث؟ الجواب الصريح: لا.

ولهذا، حين أتحدث عن الإصلاح، فإنني لا أراه مطلبًا أميركيًا أو اشتراطًا دوليًا بقدر ما أراه ضرورة وطنية خالصة، تنبع من احتياجات الشعب نفسه: ضرورة لتعزيز صموده، وترسيخ وجوده على أرضه، وتمكينه من الدفاع عن حقوقه وانتزاعها.

أي إصلاح حقيقي يجب أن يستند إلى رؤية فلسطينية داخلية، وإلى قناعة بأن بناء مؤسسة وطنية قوية هو شرط وجود، لا شرط تفاوض. العالم قد يربط الإصلاح بالتعامل مع السلطة، لكن هذا الارتباط-مهما بدا ضاغطًا-لا يلغي جوهر الحقيقة: نحن بحاجة إلى إصلاح لأن واقع مؤسساتنا يفرض ذلك، لا لأن الخارج يطالب به.

الإصلاح، إذن، ليس معركة مع الخارج، بل معركة مع الذات-مع بنية سياسية تحتاج إلى إعادة بناء، ومع مؤسسة تحتاج إلى تجديد شرعيتها ومضاعفة قدرتها على مواجهة تحديات المرحلة.

JPS

لكن هل هذا فعلًا ما يقصده قرار مجلس الأمن، وما يريده الأميركيون وغيرهم؟ أم أن الحديث عن «الإصلاح» أصبح ذريعةً تستخدمها الأطراف الدولية للضغط على الفلسطينيين؟

نبيل عمرو

ثمة نقاط التقاء حقيقية بين ما يطلبه المجتمع الدولي وما يحتاجه الفلسطينيون فعليًا. فمن حيث المبدأ، لا يعارض العالم أن يكون للفلسطينيين برلمان منتخب انتخابًا حرًا ونزيهًا، ولا يعارض بناء سلطة تستند إلى شرعية ديمقراطية واضحة؛ بل إن هذا شرط موضوعي للتعامل الجاد مع أي كيان سياسي. وكان على السلطة، قبل أي ضغوط خارجية، أن تبادر هي إلى فتح مسار انتخابي شامل، بدل البحث عن ذرائع لتعطيله تحت مسمى "التأجيل".

ليس كل ما يُطلب إصلاحه من الخارج صحيحًا أو حسن النية، هذا أمر واقع. لكن جوهر الإصلاح ضرورة وطنية لا يمكن تأجيلها. الإصلاح الحقيقي هو الذي يُسدّ الذرائع على خصومنا، ويعزز قدرة الفلسطينيين على التقدم في مشروعهم الوطني.

خذ مثلًا ملف المناهج الدراسية. هذا الملف كثيرًا ما يُستخدم لتوجيه اتهامات جاهزة ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، نجحت السلطة-بنهج مؤسساتي-في أن تفتح هذا الملف أمام اليونسكو، لتعاين مناهجنا وتعاين مناهجهم. أنا شخصيًا، في فترة وجودي في السلطة، كنت مسؤولًا عن لجنة التحرير، وكان نظيري الإسرائيلي وزير الخارجية آنذاك تسيبي ليفني (أو من كان يشغل حقيبة الخارجية في ذلك الوقت). وفي إحدى جلسات النقاش حول "التحريض"، قلت له شيئًا مسجلًا في محاضر الاجتماعات: من يحرض أكثر؟ قصيدة شاعر فلسطيني؟ درس مدرسي؟ خريطة تُظهر فلسطين؟ أم مسؤول إسرائيلي يقول علنًا إنه "يتمنى أن يبتلع البحر غزة"؟ ومن قبل ذلك قال ليبرمان إنه "يتمنى أن يغرق الفلسطينيون في البحر الميت". إن لم يكن هذا تحريضًا، فماذا يكون؟

من هنا أقول: كيفية إدارة الملفات هي التي تسد الذرائع أو تفتحها. إن أحسنتَ إدارة الملف، صرت قادرًا على حماية روايتك. وإن أسأتَ إدارته، تحوّل إلى اتهام ضدك.

JPS

هل الضغوط المالية الهائلة المفروضة على السلطة، ومحاولات تحجيمها من أطراف إقليمية، جزء من معادلة أكبر؟ هل هذا هو السياق الحقيقي لهذه الضغوط؟

نبيل عمرو :

لا، الإقليم ليس داخلًا في جوهر هذا الموضوع بالصورة التي يعتقدها البعض. ولا أريد للشعب الفلسطيني أن يتصور أن "العالم كله ضده"-فمثل هذا التصور لا يقود إلا إلى الاستسلام. قبل الحديث عن الخارج، يجب أن نبدأ من الذات. فالفلسطيني قادر على إنجاز الكثير إذا تصرف بوعي وحكمة، سواء في مواجهة الاحتلال أو في مواجهة الأزمات الداخلية.

خذ مثلًا قضية الانتخابات. حتى لو منعت إسرائيل إجراءها في القدس، فهل هذا مبرر كافٍ لتعطيل الانتخابات في كل فلسطين؟ في القدس، قُمنا-فلسطينيين ومؤسساتٍ وقيادةً وشعبًا-بتشييع فيصل الحسيني في جنازة شارك فيها مئات الآلاف في قلب المدينة المحتلة. وقُمنا بتشييع شيرين أبو عاقلة رغم قمع الشرطة الإسرائيلية، ونجحنا. فلماذا تهبط العقلانية فجأة عند ملف الانتخابات؟ لماذا ننتظر موافقة بن غفير لإجراء انتخابات في القدس؟ هذا غير منطقي سياسيًا، وغير مبرر وطنيًا.

الانتخابات، في ظل الاحتلال، ليست ترفًا سلطويًا؛ إنها فعل مقاومة. مقاومة ديمقراطية، تشتبك مع المحتل على صندوق الاقتراع. لقد كانت حجة السلطة لإلغاء الانتخابات مجرد ذريعة في جوهرها؛ لأن الاستعداد الحقيقي للانتخابات لم يكن قائمًا أصلًا. ومن الضروري أن نضع النقاط على الحروف: غياب الانتخابات ليس مسألة تقنية، بل مسألة سياسية.

ثمّة حقيقة لا يمكن تجاهلها: فالفلسطينيون، بحضورهم العددي والديمغرافي والجغرافي، باتوا أكبر من أن يُقصَوا أو يُتجاوزوا. فمن يعيش اليوم على أرض فلسطين التاريخية—في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر—يُقارب تسعة ملايين فلسطيني. وهذه الكتلة البشرية الهائلة تمثّل معضلة بنيوية لإسرائيل، التي لا تملك أي حلّ واقعي للتعامل معها: فلا هي قادرة على تصفيتها، ولا على تهجيرها، ولا على احتوائها ضمن مشروع "حسم نهائي" يطيح بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

> ***يشكّل الأردن شريان الحياة الرئيسي للفلسطينيين. فمن عمّان يستطيع الفلسطينيون التواصل مع بقية العالم، فيما أن إغلاق هذا الشريان سيعني خنقًا وجوديًا.***

حتى في النقب، حيث أقامت إسرائيل مؤخرًا عوائق إسمنتية، نتساءل: إذا كانت الدولة عاجزة عن التعامل مع بضعة آلاف من الفلسطينيين داخل "النقب الإسرائيلي نفسها"، فكيف ستتعامل مع تسعة ملايين فلسطيني على امتداد فلسطين التاريخية؟

]إن قوة الفلسطينيين الاستراتيجية الكبرى اليوم هي الكثافة البشرية، التي تضاعفت منذ عام 1967 عدة مرات، بما في ذلك في القدس. في البلدة القديمة وحدها، يشكل الفلسطينيون غالبية عددية واضحة. هذا الواقع الديمغرافي هو الذي أوقف-وسيوقف- مشاريع الإبادة والتهجير الكبرى، وجعل العالم يمنح الفلسطينيين حقًا معترفًا به بقيام دولتهم على حدود 1967، مع وضع قضية اللاجئين على طاولة الحل النهائي، والقدس الشرقية عاصمةً للدولة.

من هنا، يصبح لزامًا على السلطة—وعلى الشعب كذلك—العمل على تحويل هذا الرصيد الاستراتيجي إلى فعلٍ سياسي مؤسسي قادر على إنتاج أثر ملموس. فلا يكفي أن ننتظر العالم أو نحمّله مسؤولية التقصير؛ فالبداية يجب أن تكون من الداخل عبر تنظيم الصف الوطني، وخلق حراك شعبي فاعل، وتقديم نموذج سياسي رشيد يتيح للمجتمع الدولي أن يساند الفلسطينيين بثقة ووضوح.

لقد وجّه لي أحدهم ملاحظة على التلفزيون قائلًا: "في لندن خرج مئة ألف متظاهر. هل خرج في رام الله أكثر من 20 أو 30 شخصًا؟" فشعرت بالحرج؛ لأنني رأيت بعيني بعد إعلان نفير عام أن أعداد المشاركين كانت قليلة، بل إن نصفهم كانوا من رجال الأمن. هذا يكشف الخلل الداخلي قبل أي خلل خارجي.

والخلاصة: يجب أن ينجز الفلسطينيون ما عليهم أولًا، قبل أن يطلبوا من الآخرين دعمًا إضافيًا.

مجلس الأمن أعطانا أفقًا سياسيًا. لكن تحويل هذا الأفق إلى واقع هو مسؤوليتنا، وليس مسؤولية الآخرين.

JPS

وفق تقديراتك اليوم، ما مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بشقيه: منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وكذلك النموذج الذي بنته حركة حماس في قطاع غزة، وهو اليوم على المحك؟

نبيل عمرو

المسألة لا تتعلق بكون النموذج على «المحك» كما قلت، بل أرى أن الأمر بات يتجاوز ذلك بكثير. ما جرى في غزة لم يُنهِ نموذج السلطة هناك فحسب، بل دمّر البيئة الحاضنة نفسها. عندما يُدمَّر ما بين 80% إلى 85% من القطاع، فنحن أمام مستوى من الخراب لم يشهد له التاريخ الفلسطيني مثيلًا؛ لا في نكسة عام 1967، ولا في حرب 1973، ولا في أي محطة من محطات الاحتلال الممتدة لما يناهز قرنًا من الزمن.

اليوم، نحن لا نتحدث عن سلطة تتعرض لهزة، بل عن مكان يبدأ حياته من الصفر. إعادة بناء غزة تبدأ من نقطة العدم تقريبًا، وهذا واقع لا يمكن تجاهله أو تخفيف حدّته.

وبالطبع، لا تستطيع حركة حماس أن تتنصل من جزء من المسؤولية عمّا حدث. فهي كانت سلطة الأمر الواقع، وهي التي أدارت القطاع خلال السنوات التي سبقت الحرب. نعم، قاومت إسرائيل، وأوقعت خسائر في صفوفها، وهذا لا ينكره أحد، لكن النتيجة النهائية الكبرى هي أننا فقدنا معظم غزة، وأن عملية استعادتها إلى ما كانت عليه قد تتطلب عشرين عامًا على الأقل. كم أرملة خلّفت الحرب؟ كم طفلًا قضى في أشهره أو سنواته الأولى؟ كم جيلًا فقد نصف أو ثلاثة أرباع سنواته الدراسية؟ هذه ليست أرقامًا عابرة، بل وقائع ستؤثر في مستقبل المجتمع الفلسطيني لعقود طويلة.

والعمل السياسي-وأي حركة سياسية-لا تُقاس بصواب الدافع فقط، بل تُقاس بقدرتها على تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب. وهذا يتطلب وسائل واضحة لحماية المدنيين، وتأمين الملاجئ، والحفاظ على العملية التعليمية، لأن انهيار التعليم وحده كافٍ لإبادة مستقبل أمة.

حين أفكر في مراهق يبلغ 15 عامًا، فقد في الحرب ثلاث أو أربع سنوات من الدراسة، فهذا يعني أنني مضطر لإعادته إلى مستوى طفل في الثامنة. هذه فجوة لا يجبرها الوقت بسهولة. إن اتخاذ القرار المقاوم أو العسكري لا يُقاس بالحماسة وحدها، بل بحسابات دقيقة لنتائجه، لأن «من يحسب جيدًا يكسب جيدًا».

JPS

إذن، في ضوء هذا الواقع، كيف ترى مستقبل النظام السياسي الفلسطيني؟

نبيل عمرو :

تطرّقت في سؤالك إلى ما يبدو أنه ثنائية بين منظمة التحرير والسلطة، وكأنهما كيانان منفصلان. هذه ثنائية غير موجودة في الواقع السياسي. فلا وجود لفصل حقيقي بينهما: منظمة التحرير تعتمد ماليًا وإداريًا على z مؤسسات السلطة، والسلطة تستمد شرعيتها الأولية من شرعية المنظمة. أيعقل أن نقول: محمود عباس رئيسٌ للسلطة، وليس رئيسًا للمنظمة؟ أو العكس؟ هل يُقسم الإنسان نصفين؟ هذا غير منطقي سياسيًا.

> ***على الرغم من أن نتنياهو لا يزال يتمسّك ببعض الذرائع في محاولة لتأخير هذا الانتقال... فإن هذه الذرائع بدأت تفقد فاعليتها مع انتقال إدارة هذا الملف تدريجيًا من حكومته إلى إشراف مباشر من قبل الإدارة الأمريكية.***

النظام السياسي الفلسطيني نظام واحد متكامل، وله بنية تبدأ من المدرسة الابتدائية وتنتهي بالرئاسة. ما لم تكن هذه المنظومة متماسكة-مؤسسات، وهياكل، وآليات حكم-لن تنجح أي عملية إصلاح.

غياب فصل السلطات، شبه غياب السلطة القضائية، تعطّل المجلس التشريعي، هي كلها مظاهر تشير

إلى اختلال المنظومة. أما أساس المنظومة كلها فهو: صندوق الاقتراع. عندما تتخلى قيادة سياسية عن الاحتكام إلى الصندوق، وتبحث عن ذرائع تمنع الانتخابات، فهي عمليًا تمهّد لحكم فردي، وتُعطّل الحياة الديمقراطية.

ولذلك، فلا معنى للحديث عن «إصلاح المنظمة ثم إصلاح السلطة». هذا نهج لا تتبعه حتى العشائر في شؤونها الداخلية. النظام بأكمله-منظمة التحرير، السلطة الوطنية، المجالس المحلية، النقابات-يجب أن يخضع لإعادة ترتيب شاملة ضمن منظومة واحدة أساسها: الانتخاب المباشر، أو التفويض الشعبي المباشر.

نحن نجري انتخابات محلية بنجاح كبير. وقد أثبتت التجربة أن الانتخابات البلدية أنتجت نماذج تستحق الإعجاب؛ شبابٌ مُستنيرون، خططٌ مدروسة، إدارةٌ فعالة، وبرامجٌ حقيقية. لماذا لا نُعمّم التجربة على البرلمان؟ لماذا لا نُعمّمها على الرئاسة؟ الجواب بسيط: لأن من يخشى الانتخابات يخشى أن يظهر حجمه الحقيقي. ولأن هذه الخشية موجودة، يُقال: الظروف لا تسمح. ولكن متى سمحت الظروف أصلًا للشعب الفلسطيني بشيء؟ الظروف لا تُعطى؛ الظروف تُنتزع.

ولذلك أقول بوضوح: نحن الآن في وضع بلا نظام سياسي فعلي. وما لم يُستعد هذا النظام عبر الشرعية الانتخابية، فسيظل الفلسطينيون يديرون وضعًا سياسيًا بلا بنية دولة ولا بنية تمثيل.

JPS

لماذا تجنب قرار مجلس الأمن أي إشارة تفصيلية إلى الوضع في الضفة الغربية، باستثناء الحديث عن "إصلاح السوق"؟

نبيل عمرو

من الناحية العملية، عند صياغة أي قرار دولي يتصل بحرب قائمة، تكون الأولوية للموضوع الأكثر إلحاحًا، وهذا ما حدث مع غزة. لقد تجزّأ التركيز على القطاع حتى أصبح هناك مسار خاص لوقف إطلاق النار، وآخر للحكم المدني، وثالث للإغاثة الإنسانية. وبطبيعة الحال، كان التركيز على غزة أكثر وضوحًا من التركيز على الضفة.

غير أنّ القرار لم يتجاهل جوهر المسار السياسي، بل تضمّن إشارة صريحة إلى ضرورة فتح ملف الشرق الأوسط عبر مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية. هذا الخط المركزي موجود، وقد جاء بعد مؤتمر عالمي انعقد في نيويورك، اعترفت خلاله أغلبية دول العالم بالدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة للأميركيين، فثمة سوء فهم شائع: الولايات المتحدة ليست ضد الدولة الفلسطينية، بل ضد توقيتها.

هي التي اخترعت عبارة "حل الدولتين". والموقف الأميركي اليوم يقول: نعم لحقوق الفلسطينيين، ولكن ليس الآن. وهذا لا يعني رفض الدولة، بل يعني أن واشنطن تعتقد-خطأً أو صوابًا-أن الظروف غير ناضجة.

وظيفتنا نحن الفلسطينيين، ومعنا العرب والأوروبيون، هي أن نقنع الأميركيين بأن التأخير يزيد الأمور تعقيدًا. وأن الاعتراف بالدولة بلا خطوات تنفيذية يبقى عديم الجدوى. وقد صار واضحًا أن الدول التي اعترفت بفلسطين قادرة على اتخاذ خطوات أكثر جدية لو توافرت إرادة فلسطينية موحّدة.

JPS

الوضع في الضفة الغربية اليوم متفجّر جدًا!

نبيل عمرو:

صحيح، وهذا التفجّر يمنح الرواية الفلسطينية مصداقية متجددة على المستوى الدولي. فعندما يبقى الاحتلال حاضرًا، ويستمر الاستيطان في التوسع، يصبح الانفجار أمرًا طبيعيًا، بل تحصيل حاصل. إن أي اشتعالٍ في الضفة يُسقط كل محاولات التغطية على حقيقة أن غياب الحل السياسي الجذري هو أصل الأزمة.

> ***برأيي، فإن سحب بعض الملفات من يديه ونقلها إلى إدارة أمريكية مباشرة يُعدّ خيارًا أفضل بكثير من تركه يحتفظ بسيطرة أحادية على مسار الأحداث.***

حين تُقدِم إسرائيل على توسيع المستوطنات، أو تطرح مشاريع ضمّ، أو تُطلق يد "الفتية"-ميليشيات المستوطنين- في القرى الفلسطينية، فإنّ كل البناء السياسي الذي تحاول بعض الأطراف الدولية-بمن فيهم ترامب-تحقيقه في غزة، ينهار أمام لحظة انفجار واحدة في الضفة. فالصراع مترابط، ولا يمكن التعامل مع غزة بمعزل عن الضفة. وعندما نقول للعالم: انظروا ماذا يحدث في غياب حلٍ سياسيٍ عادلٍ ومرضٍ للشعب الفلسطيني، فإنّ انفجار الضفة يصبح دليلًا إضافيًا على أن جذور الأزمة ليست أمنية، بل سياسية، وأن الاحتلال والاستيطان هما مصدر التفجير الحقيقي. والعالم، في عمقه، يدرك هذه الحقيقة: مادام الاحتلال قائمًا، ستبقى الضفة قابلة للاشتعال. ومادام الاستيطان مستمرًا، ستظل التسويات هشة وناقصة.

JPS

هناك من يتحدث عن صمت عالمي تجاه جرائم المستوطنين. هل ترى ذلك؟

نبيل عمرو

لا، ليس هناك صمتٌ بالمعنى الذي يُتداول. أوروبا- بعمومها-حذّرت، مرارًا، من جرائم المستوطنين، ودعت إلى وقفها، ورفضت الاعتراف بأي مستوطنة، من الأولى حتى آخر بؤرة استيطانية. قد توجد استثناءات محدودة هنا أو هناك، لكنها لا تُغيّر من الإجماع الأوروبي الرافض لشرعنة الاستيطان.

الجهات الوحيدة التي تُظهر قدرًا من التساهل مع المستوطنين هي بعض المؤسسات داخل الولايات المتحدة، وبعض التيارات في الإدارة الأميركية. أما الموقف الدولي العام فهو واضح: لا شرعية لأي استيطان.

لكن جوهر المسألة ليس في بيانات العالم؛ بل في موقف الفلسطيني نفسه. لو قبل الفلسطينيون بالضم أو بالاستيطان مقابل بعض "التسهيلات الحياتية"، لكان الاستيطان نجح. لكنهم لم يفعلوا ذلك. بل على العكس، صمدوا وبقوا فوق أرضهم، ولم يهربوا منها رغم إرهاب المستوطنين.

هذا الصمود الشعبي هو ما أفشل مشروع تفريغ الأرض، وهو ما يبقي احتمال الدولة قائمًا مهما اشتدّت الهجمة.

JPS

بالعودة قليلًا إلى السياق الدولي: هل تتوقع تسوية في أوكرانيا؟ هل نضجت الظروف لذلك؟

نبيل عمرو : لا، الظروف لم تنضج بعد. والسبب يعود

إلى طبيعة منهج ترامب في إدارة الأزمات. فهو رجلٌ مرتجل، يتعامل مع أعقد أزمات العالم بمنطق مقاولٍ يريد أن يُشيّد برجًا: يشتري الإسمنت، يحضر العمّال، ويباشر العمل دون النظر إلى جذور المشكلة أو التعقيد البنيوي لها.

ترامب الآن يتحدث عن تسليم أجزاء من أوكرانيا لروسيا، ويفكر بمنطق الصفقة، كأنه يملك "عصا سحرية" يستطيع بها إعادة رسم الحدود. لكنه يتجاهل أن أوكرانيا بلد واسع، مساحته تقارب مساحة فرنسا، وثرواته هائلة، وأن الحرب فيها ليست مجرد نزاع حدودي بل صراعٌ بنيوي على الهوية والسيادة والمجال الحيوي.

وحتى تعهّدُه بأن تسدد أوكرانيا "من لحمها الحي" كل ما تلقته من مساعدات أميركية، عبر منح واشنطن حقولًا وموارد تحت الأرض، يعكس رؤية اختزالية خطيرة.

أتمنى وجود تسوية تُنهي المأساة الروسية-الأوكرانية وتخفف الخسائر البشرية الهائلة-فمئات الآلاف فقدوا حياتهم-لكن طريقة ترامب لا تمنحني الاطمئنان. هي قد تدفع أوكرانيا نحو استسلامٍ جزئي، لكن مقدماته غير واضحة، ولا أرى أن الشروط الموضوعية للحل قد اكتملت.

JPS

إذا كان من الممكن أن تأتي تسوية في أوكرانيا بمنطق الضم، فلماذا لا يُطبَّق المنطق نفسه هنا، على الضفة، في ظل ميزان القوى القائم؟

نبيل عمرو

لا يمكن إسقاط السياق الأوكراني على السياق الفلسطيني. الفروق بنيوية وعميقة. فلسطين التاريخية-الضفة وغزة وداخل الخط الأخضر-بجغرافيتها وبكينونتها الديمغرافية، لا تمثل حتى جزءًا واحدًا من مدينة أوكرانية كبرى. الوضع مختلف جذريًا.

وفوق ذلك، من هو صاحب القرار هنا؟ في موضوع الضم، تحدث ترامب كأنه يمسك مفتاح الحلول، لكنه ما إن واجه اعتراضات دولية حتى تراجع. هذا يؤكد أن مشروع الضم ليس قدرًا محتومًا، بل مادة صراع مستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

نحن كفلسطينيين أمام معادلة واضحة: إما أن نستعيد كامل الأراضي التي احتلت عام 1967 -تتضمن القدس الشرقية- كما أقرّ العالم، أو يستمر الصراع. هذه معادلة عمرها 60 أو 70 عامًا، ولا تُختزل بمنطق "القوي يفرض إرادته". التاريخ مليء بدول انهارت واستسلمت في الحرب العالمية، لكن ذلك لم يصبح قاعدةً تُلزم كل الشعوب أن تستسلم للأقوى.

العالم اليوم معنا في مطلب قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وفتح ملف اللاجئين على طاولة الحل. وهذا ليس منّةً من أحد، بل نتيجة صمود الشعب الفلسطيني.

JPS

لكن مشروع الضم يسير بسرعة على الأرض ويفرض وقائع كل ساعة تقريبًا!

نبيل عمرو

أنا لا أرى الأمر بهذه الصورة. أرى المشهد من زاوية مختلفة. ثمة فرق كبير بين الاحتلال والضم. الاحتلال هو سيطرة قسرية، قائمة على القوة، وقد تُترجم في أي لحظة إلى اقتحام منزلك وأخذك إلى السجن. هذا احتلال قائم ومستبد. أما الضم فهو شيء آخر: أن تصبح الأرض المحتلة جزءًا من إسرائيل بموافقتك أنت. وهذا لن يحدث. إسرائيل تفرض وقائع احتلالية، نعم. لكن الضم يعني اعترافًا فلسطينيًا وقانونيًا

وسياسيًا بأن الأرض جزء من إسرائيل، وهذا مستحيل. ما دام الفلسطيني موجودًا على الأرض، وما دام الشعب صامدًا فوق ترابه، لن يتحول الاحتلال إلى ضم. الاحتلال قد يستمر، وقد يتغول، لكنه لا يصبح ضمًا إلا إذا اعترف الشعب صاحب الأرض بذلك. ونحن لم ولن نفعل.

JPS

هل المخاوف الأردنية الراهنة من احتمالات التهجير وما يجري في الضفة الغربية مخاوف مبرَّرة؟

نبيل عمرو

نعم، هذه الهواجس مبرَّرة استراتيجياً قبل أي شيء، لأن الدولة الأردنية ليست طرفًا محايدًا في المسألة الفلسطينية، بل هي طرف أصيل فيها. الأردن يحمل التزامًا قوميًا راسخًا تجاه القضية الفلسطينية وتجاه إقامة الدولة الفلسطينية. ولا ينبغي أن ننسى أن أول سفارة فلسطينية أنشئت خارج الأراضي المحتلة قامت الدولة الأردنية بافتتاحها على أرض عمّان، وهو إجراء ذو دلالة سياسية عميقة.

أما من الناحية الأمنية، فمن الطبيعي أن تحسب أي دولة محترمة حساب وجود قوة عسكرية غاشمة ومحتلة على حدودها المباشرة. فبين الجيش الإسرائيلي والضفة الشرقية مسافة لا تتجاوز "شبرين"، على حد التعبير الشائع. ورغم محدودية الإمكانات الأردنية مقارنة بما تمتلكه إسرائيل من قدرات، فإن الأردن يقوم بدور محوري في التحذير من الضم، وفي العمل الدبلوماسي والسياسي والتعبوي لصدّه. ذلك أن ضمّ منطقة الأغوار - على سبيل المثال - يعني المساس بجزء من المسؤوليات القومية التي تتقاسمها الدول العربية الكبرى، بما فيها الأردن والسعودية ومصر.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن محاولات "الاحتيال السياسي" لم تتوقف، من بينها الدفع باتجاه "تهجير طوعي" مغلَّف بصفقات اقتصادية، إذ جرى - على نحو غير معلن - طرح أفكار على الأردن تتضمن تقديم حلول اقتصادية مقابل استيعاب مئات الآلاف من الفلسطينيين. لكن الرد الأردني جاء حاسماً بالرفض. ولو تراخى الأردن أو مصر في ملف التهجير، لكان التهجير أصبح واقعاً. وقد قال نتنياهو بوضوح إن الفلسطينيين يمكن "نقلهم" إلى دول أخرى، حتى وصل به الخطاب إلى اقتراح وضعهم في "الربع الخالي". غير أن الموقف الأردني، مثله مثل الموقف المصري، كان حائلاً صلباً أمام هذه الطروحات.

ولهذا السبب قلت منذ اليوم الأول إن التهجير لن يحدث، لأن مصر لن تتواطأ على تهجير سكان غزة، ولا الأردن سيقبل بذلك مهما كان الثمن. وقد شكّل الموقفان الأردني والمصري "سداً منيعاً" يصد التهجير عملياً على الأرض قبل أن يصدّه سياسيًا أو إعلاميًا.

JPS

هناك رأي سياسي في الأردن - ليس شاذاً - يقول إن المملكة دفعت ثمناً باهظاً من أجل الفلسطينيين، وحان الوقت للالتفات إلى الداخل. إلى أي مدى يعكس هذا الرأي حقيقة سياسية؟

نبيل عمرو

هذا الرأي هامشي ولا يعكس التيار العام في الأردن. ولو كان رأيًا جوهريًا لكانت مسيرة التطبيع بين إسرائيل والمجتمع الأردني قطعت شوطًا كبيرًا، وهذا لم يحدث. صحيح أن من يروّجون لهذا الطرح موجودون، حتى بين بعض الفلسطينيين أنفسهم، لكن تأثيرهم محدود، وهم غير مؤهلين للوصول إلى مواقع القرار.

في الأردن توجد دولة حقيقية تواجه تحديات وأزمات، نعم، لكن جوهر العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني ظلّ عبر العقود علاقة تكامل لا علاقة تنافر. وكما كنت أقول دائمًا: كنا في فترة ما "نقسم الواحد نصفين"، ولكن هذين النصفين كانا متآلفين، ولم يحاول أحد منهما الدعوة إلى الانفصال أو الانكفاء.

والحقيقة أن "الرئة الأساسية" للفلسطينيين هي الرئة الأردنية. فمن عمّان يستطيع الفلسطيني أن يتواصل مع العالم، بينما انسداد هذه الرئة يعني اختناقًا وجوديًّا. ولا أحد يفترض أن الفلسطيني حين تُغلق أمامه خياراته سيجد أمنية إلا العمل في إسرائيل.

الذين يعتقدون أن تخلي الأردن عن فلسطين سيحوّله إلى "سويسرا الشرق" يتجاهلون الواقع تماماً. الدولة المحترمة تضع أمنها القومي فوق كل اعتبار. والأمن القومي الأردني - كما الأمن القومي المصري - مرتبط عضوياً بفلسطين. وقد قالت مصر يوماً إن غزة وفلسطين هما جزء أساسي من نظرية أمنها القومي، ورغم ما مرّ على القاهرة من تراجعات وهزائم، بقي هذا الأساس ثابتاً.

والأمر نفسه ينطبق على الأردن: ما يجمع الأردنيين والفلسطينيين أضعاف ما يمكن أن يفرقهم. أما أولئك الذين يتوهمون أن الأردن إذا تخلّى عن فلسطين سيتحوّل إلى دولة غنية وآمنة، فهم ببساطة لا يدركون موقع بلدهم في الخريطة ولا معنى أمنه القومي.

JPS

هل يمكن أن تعيد الانسدادات السياسية والأزمات المتراكمة إحياء فكرة «الكونفدرالية» مع الأردن، خصوصًا في ظل سيناريوهات انفصال غزة؟

نبيل عمرو

لا، لا يوجد "انسلاخ" لغزة، ولا انخراط في أي تصور للكونفدرالية في السياق الراهن. وقد قلت سابقاً - عبر هذا المنبر - إن التهجير لن يحدث، وكل ما كُتب حوله في وقت الحرب ثبت اليوم أنه غير قابل للتحقق. نعم، قد يسافر فرد فلسطيني بحثاً عن عمل في بلد آخر، وهذا أمر يشهده العالم كله، لكنه لا يُسقط صلته بوطنه.

حين طرح ترامب مشروع "الريفييرا" تحدث عن خروج الفلسطيني بلا عودة، وهو تصور لم يعد قائماً. قد ينتهي ملف غزة لاحقاً، وقد يخرج عدد من الفلسطينيين بحثاً عن فرص عمل، لكن شرطاً واحداً يحكم كل هذا: أن يبقوا مالكين لأرضهم، محافظين على هويتهم، وقادرين على العودة متى أرادوا.

التجربة التاريخية واضحة: اللبنانيون خارج لبنان اليوم أكثر من اللبنانيين في الداخل، ومع ذلك يبقى اللبناني لبنانيًا أينما ذهب. وكذلك الفلسطيني: قد يعمل في عمّان، أو يدير مطعماً، أو يفتح صالوناً، أو يهاجر إلى أمريكا ويحصل على جنسيتها، لكن صلته ببلده لا تنقطع.

أما عني شخصياً، فأقول: لو سكن سموتريتش في الطابق الذي يعلو شقة ابني، أو عاش بن غفير في الطابق الأسفل، فلن أغادر. ليس فقط تمسكاً معنوياً، بل لأن حياتنا بُنيت على أرضنا، وملايين الفلسطينيين بنوا بيوتهم وأعمالهم هنا. كيف يمكن لإنسان أن يهجر بيته وملكه لأنه "بن غفير لا يريده"؟ هذه فكرة ساذجة.

وها هو الواقع يثبت ذلك: الجسور بين فلسطين والأردن مفتوحة على مصراعيها، والقوافل ذاهبة وآتية. وقد طلبت مرة من صحفي أجنبي أن يقف على الجسر يومًا واحدًا ليرى أن الداخلين إلى

فلسطين أكثر من الخارجين منها، رغم الاحتلال، ورغم عنف "فتية التلال" والمستوطنين.

الفلسطينيون يعيشون على أرضهم، ويتشبثون بها، وهذه ليست خطابة إنشائية؛ بل ممارسة واقعية يراها كل من ينظر بأمّ العين إلى حركة الناس بين الضفتين. فلسطين عامرة بأهلها، باقون فيها، ولا مشاريع التهجير ستنجح ولا سيناريوهات "الانسلاخ" ستتحقق.

JPS

هل تشكّل فكرة "الكونفدرالية" خيارًا واقعيًا للفلسطينيين في هذه اللحظة؟

نبيل عمرو

من المهم بدايةً استحضار الأبعاد التاريخية والسياسية لخياراتنا الوطنية. فالكونفدرالية ليست فكرة طارئة، بل هي واردة رسميًا في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ما يعني أنها خيار مُدرج ضمن البدائل الاستراتيجية التي درستها المؤسسات الفلسطينية العليا. غير أن أي بحث جدي في هذه الصيغة لا يمكن أن يتجاوز شرطًا جوهريًا: أن تكون برضا الشعبين الأردني والفلسطيني. هذه النقطة أساسية؛ فلا وحدة تُبنى بقرار بيروقراطي من أعلى، بل تُكرَّس بإرادة الناس عبر استفتاء شعبي واضح يضمن القبول المتبادل.

وعندما نتحدث عن طبيعة هذه العلاقة، نكتشف أن "البنية الاجتماعية" بين الشعبين تشكّل عاملًا داعمًا لأي صيغة تكاملية مستقبلية؛ فالتصاهر العائلي بين الأردنيين والفلسطينيين واسع وعميق. يكفي أن تعدّ كم شاب أردني تُعدّ خالاته أو أخواله فلسطينيين، وكم شاب فلسطيني يرتبط بنسب حقيقي مع عائلات أردنية. هذا الاندماج الاجتماعي لا توفره الكثير من العلاقات بين الشعوب، وهو من أهم ركائز أي مشروع وحدوي لاحق.

JPS

البعض يطرح الكونفدرالية باعتبارها جزءًا من "الحل مع إسرائيل"، وليس بعد الحل. ما تعليقكم؟

نبيل عمرو

هنا يجب نزع إسرائيل من مركز هذه المعادلة. الكونفدرالية ليست مشروعًا تفاوضيًا مع إسرائيل، ولا يجب تحويلها إلى "ملحق" ضمن أي تسوية. لقد نوقشت هذه الفكرة تاريخيًا بين القائد الشهيد ياسر عرفات والملك حسين، وكان النقاش واضحًا: الكونفدرالية تأتي بعد قيام الدولة الفلسطينية، لا قبله.

الموقف الأردني الحالي أيضًا يُعبّر عن حكمة سياسية: "عندما تنضج الظروف، يمكن مناقشة أي صيغة تعاون". وهذا موقف واقعي. فمن حيث التراث السياسي، لم تكن علاقتنا بالأردن مجرد كونفدرالية محتملة، بل كانت قبل ذلك أقرب إلى وحدة اندماجية حقيقية. هذا الإرث الوحدوي بين الشعبين يُوفّر قاعدة نفسية وسياسية لأي مشروع مستقبلي .

حتى إذا قامت الدولة الفلسطينية غدًا، فمن الممكن أن توقّع اتفاقيات اندماج وتنسيق عميقة مع الأردن في الاقتصاد والأمن والتعليم والسفر والتجارة. الاتحاد الأوروبي نفسه ليس دولة واحدة، ومع ذلك يمارس مستويات عالية من الاندماج.

وفي النهاية، يبقى هذا الخيار فلسطينيًا-أردنيًا مشتركًا؛ لا يمكن للفلسطينيين فرضه على الأردن، ولا للأردن فرضه على الفلسطينيين. وإذا لم يكن القرار مشتركًا، فلن تنجح أي صيغة. لذلك أقول بوضوح:

الكونفدرالية مطلب فلسطيني، ومرهونة بقيام دولتين وبقبول الطرفين، وهي قد تشكّل إطارًا يساعد الفلسطينيين في تثبيت دولتهم ضمن علاقة صحية ومدروسة مع الأردن.

JPS

كيف ينعكس الاستعصاء اللبناني والتطورات السورية على الضفة الغربية وعلى المشهد الفلسطيني عمومًا؟

نبيل عمرو

للإجابة بدقة يجب تحليل البنية الإقليمية. سوريا قبل الأزمة لم تكن دولة "عادية"؛ كانت تمثل بيضة القبان بين اتجاهين عربيين متصارعين: محور المقاومة والمحور التسووي. وعلى الرغم من أن سوريا لم تكن في حالة مواجهة مباشرة مع إسرائيل، فإنها لعبت الدور الحاسم في رعاية المقاومة وتوفير الممرات الاستراتيجية لها. حزب الله، على سبيل المثال، يعتمد على سوريا بوصفها الرافعة اللوجستية والسياسية.

وعندما تعرض النظام السوري للانهيار في مرحلة من المراحل، كان ذلك بمثابة الخسارة الاستراتيجية الأكبر لمعسكر الممانعة، لأن سوريا من أكثر دول الشرق الأوسط تأثيرًا بفضل موقعها الجغرافي المحوري وتعدد حدودها الدولية ودورها التاريخي في توازنات المنطقة.

أما لبنان، فهو الدولة العربية التي قدّمت للفلسطينيين أكبر قدر من الدعم السياسي والمادي والمعنوي عبر عقود. عشنا في لبنان، وأسسنا جزءًا واسعًا من مكتسباتنا السياسية هناك. وتجربتنا في لبنان تُظهر أن وضعنا يتأثر وفق العلاقة مع الأطراف اللبنانية:

- عندما نكون في صدام مع طرف لبناني، تنعكس الأزمات علينا مباشرة؛
- وعندما تكون العلاقة إيجابية، تتحسن البيئة السياسية.

ولا ننسى أن الفلسطينيين في لبنان ليسوا خارج دائرة الاستهداف؛ فما زلنا نُصاب ونُقتل في الاشتباكات والغارات. الغارة التي وقعت على عين الحلزون مثال حديث.

وبالتالي، عند النظر إلى الشرق الأوسط كمنظومة، نجد أننا - كفلسطينيين - جزء من مصير إقليمي واحد؛ نتأثر بكل ما يحدث في سوريا ولبنان والعراق، ونتفاعل مع انعكاساته السياسية والأمنية.

JPS

هل يمكن أن يظهر "أحمد الشرع فلسطيني" يقلب المشهد؟

نبيل عمرو

علينا الحذر من إسقاط تجارب البلدان الأخرى على واقعنا. أحمد الشرع سوري، ولا يجوز إلباسه "ثوبًا فلسطينيًا". أما **السؤال الجوهري:** هل ينتظر الفلسطينيون شخصًا واحدًا يغيّر مسار التاريخ؟

فالجواب: لا. علينا، كفلسطينيين، التخلص من ثقافة انتظار الفرد المنقذ. الشعب الفلسطيني أرقى من أن يكون رهينة عبقرية شخص واحد. هذا شعب يمتلك أعلى نسب التعليم في المنطقة قياسًا بعدد السكان، وله حضور إبداعي وثقافي كبير. اقرأ ما كتبه طلال سلمان عن كيف ساهم الفلسطينيون في بناء جزء واسع من الحضارة اللبنانية. وعبر الخليج كذلك، كانت الكفاءات الفلسطينية تبني المدارس وتدرّس وتنتج، ثم تُحوّل عوائدها إلى الضفة لدعم صمود أهلها. نحن

شعب له قدرة على إنتاج القوة من ذاته، وليس شعبًا ينتظر "صلاح الدين آخر".

المستقبل الفلسطيني لن يُصنع إلا على قاعدة عقل جمعي، ومنطق تعاون مع الجوار، ومنفعة متبادلة مع الدول العربية لا تقوم على التبعية بل على بناء المصالح المشتركة.

JPS

كيف تفسرون - سياسيًا - تصريح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أمام ترامب حول مسار يقود إلى دولة فلسطينية؟

نبيل عمرو

من الضروري الاعتراف بالدور السعودي التاريخي تجاه القضية الفلسطينية. المملكة منذ تأسيسها وقفت موقفًا ثابتًا من الشعب الفلسطيني، رغم أنها لم تستطع كسر التحالف الصهيوني-الغربي.

الملك فيصل، رحمه الله، قدّم نموذجًا استثنائيًا عندما أوقف إمدادات النفط رغم الضغط الدولي، ودفع حياته ثمنًا للموقف المبدئي.

اليوم، هناك دولتان عربيتان تمتلكان نفوذًا واسعًا في ملفات استراتيجية:

- السعودية في الطاقة،
- مصر في الأمن الإقليمي.

هاتان الدولتان واجهتا مشاريع الفوضى والإسلام السياسي والتفجير الداخلي. وإلى جانبهما الجزائر التي تُربّي أبناءها على حب فلسطين.

وفي ظل هذه المعادلة، يأتي تصريح محمد بن سلمان ليعيد تثبيت خط استراتيجي واضح:

لا تطبيع بدون مسار مضمون نحو الدولة ا لفلسطينية .

"مضمون" هنا ليست كلمة عادية؛ بل تعني وجود ضمانات دولية وإقليمية ملزمة ومحمية سياسيًا.

وهذا موقف يُحسب للسعودية في ظرف يعاد تشكيله عالميًا وإقليميًا.

JPS

الفلسطيني البسيط يتساءل: لماذا لا تُقدّم الدول القادرة مساعدات مالية أكثر للسلطة؟

نبيل عمرو: الاعتقاد بأن ضخ المال سيغيّر الواقع هو تبسيط مخلّ للمشهد. فقد تدفقت الأموال على السلطة في بداياتها، لكن بنية الصراع لم تتغير جذريًا.

الدول تتحرك وفق مصالحها القومية، وليس وفق عاطفتها. فلا أحد يدخل حربًا نيابة عن أحد، ولا أحد يغامر بأمنه من أجل آخرين. مصر، على سبيل المثال، لن تدخل حربًا مع إسرائيل لأن الفلسطينيين يتعرضون لهجوم.

الدعم العربي يبقى قائمًا، لكنه لم يعد يكفي.

القضية أصبحت قضية مصير لا تمويلاً. لاحظ أن:

- الإبادة التي كانت ماثلة في غزة لم تعد ممكنة كما تصوّرها الاحتلال،
- التهجير تراجع،
- الضمّ أصبح مرفوضًا عالميًا.

هذه التحولات جاءت بفعل مواقف عربية إسلامية حدّت من شطحات الموقف الأمريكي والإسرائيلي. إذن المسألة ليست "فلوس أكثر"، بل معادلة إقليمية جديدة.

JPS

هل سيصوّت الجيل الشاب في الضفة وغزة - أكثر من مليون ونصف شاب لم يصوّتوا سابقًا - قريبًا؟

نبيل عمرو

أنا من الذين يرون أن الذهاب إلى صندوق الاقتراع - حتى لو أخطأ الناخب الاختيار - أفضل بكثير من الامتناع عنه. لكن الانتخابات ليست إجراءً تقنيًا؛ بل ثقافة.

الشباب يشكلون أكثر من 50% من الشعب الفلسطيني، ومع ذلك لم نبنِ لهم مشروعًا شاملًا في الرياضة والثقافة والتمكين المدني. حتى اللحظة، لم نخلق بيئة تُشعر هذا الجيل بأنه جزءٌ من صناعة القرار.

والمطلوب هو إدخال فكرة الانتخاب في بنية الوعي الشعبي، لا تناولها فقط عندما تُعلن المواعيد. ومع أن هذا التطور بطيء، إلا أن التقدم سنة الحياة، ولا بد أن يأتي يوم تُصبح فيه الانتخابات حاجة يومية لا حدثًا استثنائيًا.

Interview JPS

إعادة تعريف الدور:
حماس، إدارة الحكم، والشرعية في غزة ما بعد الحرب

علي حجازي

تحليل نوعي يستند إلى مقابلة بحثية مع أحمد يوسف

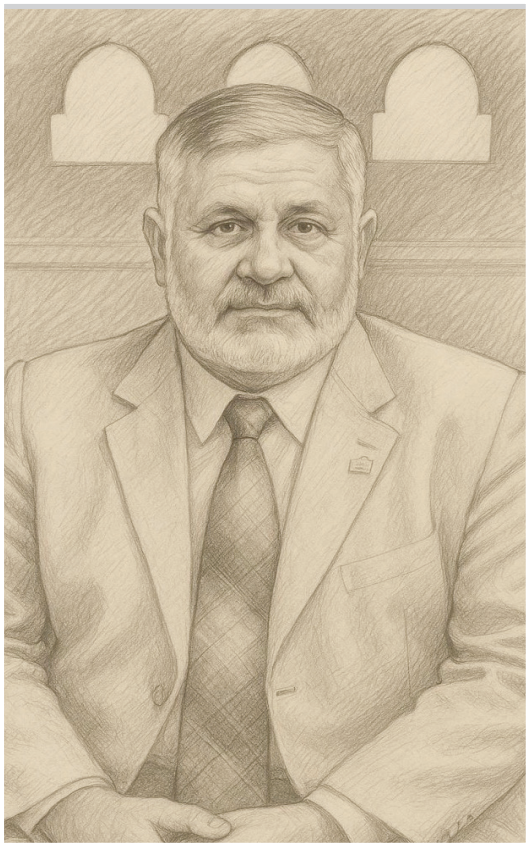

تمرّ حركة حماس اليوم بإحدى أكثر المراحل تعقيدًا منذ تأسيسها، في ظل حرب مدمّرة أعادت تشكيل المشهدين السياسي والاجتماعي في قطاع غزة على نحو عميق، ووضعت الحركة أمام تحديات تنظيمية ووطنية غير مسبوقة. فبعد سنوات من إدارة القطاع في ظروف حصار مزمن ومواجهات متكررة، أفضت الحرب الأخيرة إلى اختلالات جسيمة في البنى الإدارية والأمنية، وفرضت واقعًا جديدًا تتداخل فيه الاعتبارات العسكرية مع متطلبات بقاء المجتمع، وإعادة الإعمار بعد الحرب، ومستقبل التمثيل السياسي الفلسطيني.

لم تعد المعضلة المركزية التي تواجه الحركة محصورة في قدرتها على الصمود أو الاستمرار، بل باتت تتعلق أساسًا بقدرتها على إعادة تعريف دورها ووظيفتها في سياق فلسطيني وإقليمي بالغ السيولة والتقلب. فحماس تجد نفسها اليوم عالقة بين ضغوط داخلية متزايدة من مجتمع منهك يبحث عن حدٍّ أدنى من الاستقرار، وضغوط خارجية تسعى إلى إعادة هندسة النظام السياسي في غزة، سواء عبر ترتيبات إدارية انتقالية، أو من خلال أطر إقليمية ودولية لا تخلو من محاولات الإقصاء أو الاحتواء المشروط.

في مواجهة هذا السياق المعقّد، يصبح استقراء الواقع من داخل التجربة ذاتها ضرورة تحليلية لا غنى عنها. ففهم تحوّلات حركة حماس، وحدود الخيارات المتاحة أمامها، والمسارات المحتملة التي قد تتخذها في المرحلة المقبلة، لا يمكن أن يتحقق من خلال التحليلات الخارجية وحدها. بل يتطلب ذلك إنصاتًا معمّقًا لأصوات شاركت في عمليات صنع القرار ورافقت عن كثب التحولات التنظيمية والسياسية داخل الحركة. وفي هذا الإطار، تكتسب رؤى الشخصيات التي كانت جزءًا من الدائرة السياسية القريبة من قيادة الحركة أهمية خاصة، ليس فقط بحكم مواقعها السابقة، بل أيضًا لما تمتلكه من معرفة مباشرة بأنماط التفكير الداخلي وآليات اتخاذ القرار داخل حماس.

أحمد يوسف (يوسف محمود صالح)، وُلد في 27 كانون الأول/ديسمبر 1950 في مخيم رفح (الشابورة) للاجئين الفلسطينيين جنوب قطاع غزة، وينحدر من أسرة لاجئة هُجّرت أصلًا من قرية هُليّقات في قضاء غزة. وهو متزوج وله ثمانية أبناء. تلقّى تعليمه الابتدائي في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وأتمّ تعليمه الثانوي في مدرسة بئر السبع الثانوية للبنين، حيث حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة عام 1969. ثم التحق بكلية الشريعة في القدس قبل أن يسافر إلى الخارج لاستكمال دراسته الجامعية.

حصل يوسف على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة الأزهر في مصر عام 1979، ودرجة الماجستير في التكنولوجيا الصناعية من جامعة ولاية كولورادو في الولايات المتحدة عام 1984، ثم درجة ماجستير ثانية في الصحافة الدولية من جامعة ميزوري – كولومبيا عام 1987، كما نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية كولورادو عام 1994.

تمتد المسيرة المهنية لأحمد يوسف عبر مجالات أكاديمية وبحثية واستشارية سياسية. فقد عمل في جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 1979 و1982، ثم شغل منصب مدير مؤسسة البحوث والدراسات المتحدة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1991 إلى 2004. ولاحقًا عُيّن مستشارًا سياسيًا لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية بين عامي 2006 و2008، كما تولّى منصب وكيل وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية من عام 2007 حتى 2011. ومنذ عام 2009، يشغل منصب مدير معهد بيت الحكمة للبحوث وحل النزاعات في غزة، كما يعمل منذ عام 2015 أستاذًا زائرًا في قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية في غزة.

سياسيًا، انضم يوسف إلى جماعة الإخوان المسلمين عام 1968، ونشط في العمل الإسلامي التنظيمي في الولايات المتحدة، حيث تولّى مناصب قيادية في الاتحاد الإسلامي الفلسطيني في أمريكا الشمالية. والتحق بحركة حماس منذ تأسيسها، وكان من كوادرها في الولايات المتحدة، وعضوًا في لجنتها السياسية والإعلامية خلال الانتفاضة الأولى، وشارك في

أعمال مكتبها السياسي أثناء وجوده في الخارج في أوائل تسعينيات القرن الماضي، كما كان عضوًا في مجلس الشورى العام للحركة. وشارك كذلك في لقاءات مع وفود أوروبية من دول عدة، من بينها النرويج وهولندا.

وعلى الصعيدين المؤسسي والمدني، نشط أحمد يوسف في عدد من الهيئات المهنية والوطنية، من بينها لجنة المتابعة لدعم الوحدة الفلسطينية، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، ونقابة المهندسين الفلسطينيين، واتحاد الكتّاب والأدباء الفلسطينيين، وهيئة الوفاق الوطني الفلسطيني التي يترأسها حاليًا. كما تولّى رئاسة تحرير عدد من الإصدارات، من بينها مجلة الأمل التي تصدر عن رابطة الشباب المسلم العربي في الولايات المتحدة، ومجلة شؤون الشرق الأوسط الدولية التي صدرت باللغتين العربية والإنجليزية. إضافة إلى ذلك، شارك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية والثقافية، من بينها مؤتمر الإسلام والغرب: تعاون لا صدام (1993)، ومؤتمر الإسلام وأمريكا والعالمية الثالثة الذي نُظم بالتعاون مع جامعة جورجتاون.

يُعدّ أحمد يوسف، من بين الشخصيات السياسية الفلسطينية المعاصرة، أحد أبرز من أسهموا في بلورة الخطاب السياسي لحركة حماس، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت فوز الحركة في الانتخابات التشريعية عام 2006. فقد هيّأت له خلفيته الفكرية والسياسية أن يؤدي دور المستشار الاستراتيجي أكثر من كونه قائدًا تنظيميًا تقليديًا، مع تركيز خاص على قضايا الحوكمة، والشرعية السياسية، وإدارة العلاقة مع المجتمع الدولي. وقد عكس هذا الدور وجود تيار داخلي داخل الحركة منشغل بإشكاليات الانتقال من حركة مقاومة إلى فاعل سياسي يتولى مسؤوليات الحكم.

ولا يزال أحمد يوسف يقيم في قطاع غزة، حيث يعيش في ظل ظروف سياسية وأمنية بالغة التعقيد، وهو ما يتيح له منظورًا يجمع بين الخبرة المعاشة المباشرة لواقع القطاع، ومسافة تحليلية نسبية عن تفاصيل القرار التنظيمي اليومي.

وانطلاقًا من حوار معمّق أُجري مع أحمد يوسف، يقدّم هذا المقال قراءة تحليلية لآرائه وتجربته السياسية وتأملاته في القضايا المحورية المرتبطة بالحوكمة، وتطوّر الخطاب السياسي لحركة حماس، وطبيعة تفاعلها مع البيئتين الإقليمية والدولية.

المحور الأول: مستقبل قطاع غزة ومرحلة ما بعد الحرب

يبرز الجدل الدائر حول مستقبل قطاع غزة ومرحلة ما بعد الحرب في لحظة سياسية وإنسانية بالغة الحساسية، تتجاوز الأطر التقليدية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وتمتد لتلامس بنية النظامين الإقليمي والدولي ذاتهما. فالحرب الأخيرة لم تفضِ إلى دمار مادي واسع النطاق فحسب، بل أفرزت أيضًا فراغًا سياسيًا وإداريًا عميقًا، فتح الباب أمام سباق إقليمي ودولي محموم لصياغة تصورات متباينة لما يُعرف بـ"اليوم التالي". وفي إطار هذه التصورات، تتقاطع الحسابات الأمنية مع الأجندات السياسية، غالبًا في ظل غياب رؤية وطنية فلسطينية جامعة وشاملة.

وفق قراءة أحمد يوسف، فإن مستقبل قطاع غزة في الأشهر المقبلة، وكذلك ملامح المرحلة اللاحقة، لن يُحسم ببيان سياسي واحد أو باتفاق منفرد، بل سيتشكّل من خلال تفاعل ثلاثة متغيرات رئيسية تُكوّن معًا الإطار الحاكم لأي مسار محتمل. يتمثل المتغير الأول في قدرة غزة، كمجتمع ومن خلال مؤسساتها، على إعادة بناء الحد الأدنى من البُنى المدنية والإدارية عقب الدمار الواسع الذي خلّفته الحرب. وهذه القدرة لا تعتمد فقط على

الكفاءة المحلية، بل ترتبط أيضًا بحجم ونوعية المواد المسموح بإدخالها إلى القطاع، وطبيعة القيود المفروضة على عملية إعادة الإعمار ذاتها. فإعادة بناء المؤسسات، في هذا المعنى، ليست مسألة تقنية بحتة، بل تُعد مؤشرًا على وجود أو غياب إرادة حقيقية للسماح بعودة شكل من أشكال الإدارة الفلسطينية الفاعلة.

أما المتغير الثاني، فيتعلق بمسار اتفاقات وقف إطلاق النار وإمكانية الانتقال إلى مراحل لاحقة أكثر استقرارًا. فالتقدم في تنفيذ هذه الاتفاقات، أو تعطيلها، وما إذا كانت ستفضي إلى مرحلة ثانية، يفتح المجال أمام سيناريوهات متعددة، من بينها نشر قوة دولية، أو إنشاء مجلس إداري دولي أو شبه دولي للإشراف على القطاع. ولا يُنظر إلى هذه الترتيبات بوصفها إجراءات أمنية فحسب، بل كأدوات سياسية تهدف إلى إعادة تشكيل المشهدين الإداري والحوكمي في غزة.

ويتمثل المتغير الثالث في مواقف القوى الإقليمية والدولية إزاء وجود السلاح والفصائل المسلحة داخل القطاع، ومحاولاتها فرض إطار إداري خارجي بديل عن الفاعلين المحليين. وتعكس هذه المواقف ليس فقط اعتبارات أمنية، بل تصورًا أوسع لمستقبل غزة: هل يُراد لها أن تكون مساحة مُدارة من الخارج، أم كيانًا فلسطينيًا ذا سيادة محدودة ومقيدة، أم ساحة مفتوحة لإدارة أزمة ممتدة؟

وانطلاقًا من هذه المتغيرات، يرى أحمد يوسف أن استمرار تبنّي نموذج الإشراف الانتقالي الدولي أو التكنوقراطي مرشح لأن يقود إلى مرحلة من الإدارة الدولية المؤقتة، ترافقها ضغوط واضحة على الفاعلين المحليين لإعادة هيكلة المؤسسات المدنية بما يتوافق مع الشروط الدولية. غير أن فشل هذا المسار في تحقيق تحسّن ملموس في الأوضاع المعيشية والإدارية قد يقود في نهاية المطاف إلى حالة من الفوضى الإدارية والأمنية، تغذّيها حالة التوتر المستمر وغياب الأفق السياسي.

وعلى المدى القصير، يبدو السيناريو الأكثر ترجيحًا هو اعتماد مقاربة تدريجية تُعطي الأولوية لإدارة دولية أو تكنوقراطية لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار، ولكن ضمن إطار من السيادة الفلسطينية الفعلية المنخفضة. وفي جوهره، يعكس هذا السيناريو محاولة لإدارة الأزمة لا حلّها، وتأجيل الأسئلة السياسية الكبرى عبر حلول انتقالية قد تستمر لفترة أطول بكثير مما يُعلن رسميًا.

> ***إن كشف الخلافات الداخلية إلى العلن لا يعني بالضرورة وجود انقسام وشيك؛ بل يشير إلى مرحلة من المراجعة الداخلية والضغوط التي تفرضها نتائج الحرب وتعقيدات البيئة الإقليمية والدولية.***

في هذا السياق، تتباين المقاربات الأمريكية والإسرائيلية والدولية الأوسع تجاه مستقبل قطاع غزة تباينًا ملحوظًا. فبعضها يدفع باتجاه ترتيبات أمنية صارمة تُعيد إنتاج السيطرة عبر آليات جديدة، فيما يطرح بعضها الآخر أطرًا انتقالية مغلّفة بخطاب إنساني أو تكنوقراطي، تحت عناوين إعادة الإعمار وإدارة الأزمات. وعلى الرغم من اختلاف هذه

المقاربات، فإنها تلتقي عند سؤال جوهري لم يُحسم بعد: إلى أي مدى سيُسمح لغزة باستعادة دورها كفضاء سياسي وإداري فلسطيني فاعل، بدل أن تبقى مجرد إقليم يُدار من الخارج؟

ويتفاقم هذا المأزق بفعل اختلال ميزان القوى القائم، واستمرار الجمود في العملية السياسية الفلسطينية الأوسع، وغياب أفق واضح لتسوية شاملة. فغزة اليوم ليست مجرد موضوع لجهود إعادة الإعمار، بل تحوّلت إلى ساحة اختبار لإعادة تعريف مفاهيم السيادة والشرعية والحكم المحلي، في ظل حضور دولي متزايد وضغوط إسرائيلية مستمرة تهدف إلى منع إعادة تشكّل أي بنية سياسية أو أمنية يمكن أن تُفهم بوصفها عودة إلى واقع ما قبل الحرب.

> ***الحروب الكبرى لا تعيد رسم الخرائط فحسب، بل تعيد أيضًا تشكيل أنماط التفكير داخل ا لتنظيما ت .***

وبناءً عليه، فإن استشراف السيناريو الأكثر واقعية وترجيحًا لمستقبل غزة في الأشهر المقبلة وفي المرحلة اللاحقة يصبح سؤالًا محوريًا، لا يمكن مقاربته بمعزل عن فهم تفاعلات الفاعلين الإقليميين والدوليين، وحدود قدرتهم على فرض ترتيبات قابلة للاستدامة، ولا من دون تقييم دقيق لقدرة المجتمع الغزّي ذاته على الصمود وإعادة إنتاج مؤسساته في ظل قيود قاسية ومتواصلة.

المحور الثاني: حماس والجدل الدائر حول وضع الحركة الراهن

لم تقتصر آثار الحرب الأخيرة على تغيير الواقع الميداني في قطاع غزة فحسب، بل وضعت حركة حماس ذاتها أمام اختبار وجودي متعدد المستويات طال بنيتها التنظيمية، وخطابها السياسي، وعلاقتها بالمجتمع الذي حكمته لسنوات في ظروف استثنائية. فالحركة التي استمدّت جزءًا مهمًا من شرعيتها من معادلة «المقاومة مقابل الحكم» تجد نفسها اليوم في مواجهة واقع مختلف جذريًا، تضيق فيه هوامش الفعل العسكري، في مقابل اتساع متزايد لمطالب المجتمع بالحماية، وإعادة الإعمار، وتأمين حدٍّ أدنى من الاستقرار المدني.

وفي هذا السياق، برز نقاش داخلي وخارجي متصاعد حول موقع حماس الراهن في غزة: إلى أي مدى ما تزال الحركة متماسكة تنظيميًا بعد الضربات التي طالت قيادتها وبُناها الأمنية؟ وهل لا تزال تمتلك قدرة فاعلة على التأثير والسيطرة على الأرض، أم أن هذه القدرة باتت مجزأة ومشروطة؟ وبالتوازي مع هذه التساؤلات، يبرز سؤال آخر لا يقل أهمية يتعلق بقاعدتها الشعبية والاجتماعية: هل ما تزال حماس تحظى بشرعية تمثيلية داخل مجتمع أنهكته الحرب، أم أن هذه الشرعية أصبحت رهينة شروط جديدة تتجاوز الخطاب الأيديولوجي؟

ولا يمكن مقاربة هذه الأسئلة من زاوية واحدة، إذ تتقاطع الاعتبارات التنظيمية مع المزاج العام، وتتشابك القدرة على الصمود مع القدرة على الحكم. وبناءً عليه، فإن تقييم الوضع الراهن لحركة حماس يقتضي تفكيك مستويين مترابطين: البنية الداخلية للحركة، وعلاقتها بالمجتمع الغزّي في مرحلة باتت فيها متطلبات العيش اليومي تتقدّم على الشعارات السياسية الكبرى.

وفق تقييم أحمد يوسف، ينبغي مقاربة موقع حركة حماس الراهن في قطاع غزة من خلال عدستين متكاملتين: تنظيمية وشعبية. فعلى المستوى التنظيمي، واجهت الحركة ضغوطًا غير مسبوقة بفعل الحرب، أدّت إلى تفكيك جزء كبير من أجهزتها الإدارية والأمنية، وتعطيل شبكات الاتصال التقليدية التي شكّلت لسنوات عماد الحكم والسيطرة في القطاع. وقد أصاب هذا التفكك صميم البنية التنظيمية للحركة، واضطرّها إلى العمل في بيئة تتسم بدرجات عالية من المخاطر وبموارد شديدة المحدودية.

ومع ذلك، يشير يوسف إلى أن حماس أظهرت قدرة نسبية على إعادة تشكيل مؤقتة لبعض كوادرها القيادية، سواء عبر الاعتماد على شخصيات تعمل من خارج غزة، أو من خلال إعادة تفعيل أطر داخلية لا تزال قائمة داخل القطاع. ولا يعني ذلك أن الحركة تجاوزت حالة الهشاشة التي تعيشها، بقدر ما يعكس مستوى من المرونة التنظيمية التي تتيح لها هامشًا من المناورة والاستمرارية، حتى في ظل خسائر جسيمة واستهداف مباشر لمراكز القرار والسيطرة.

أما على مستوى الحاضنة الشعبية، فتبدو الصورة أكثر تعقيدًا وتناقضًا داخليًا. فمن جهة، أنهكت الحرب والحرمان الطويل شرائح واسعة من سكان غزة، ودفع كثيرين إلى تبنّي مقاربة براغماتية تُفضّل القبول بأي ترتيبات تخفف أعباء الحياة اليومية، بغضّ النظر عن الجهة التي تتولى الإدارة. ومن جهة أخرى، تُظهر الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي أن جزءًا معتبرًا من المجتمع الغزّي لا يزال متمسكًا بخطاب المقاومة وبالهوية الوطنية التي تمثلها حماس بالنسبة إليه، لا بوصفها سلطة حاكمة فحسب، بل كتعبير عن التحدي والصمود.

غير أن هذه الشرعية الشعبية، كما يوضح يوسف، لم تعد مطلقة أو غير مشروطة. فبينما يظل المواطنون متشبثين بالثوابت الوطنية الأساسية، فإنهم يطالبون في الوقت ذاته بحلول ملموسة تتعلق بسبل العيش، وإعادة الإعمار، وإدارة شؤون الحياة اليومية بدرجة من الكفاءة والمصداقية. وبناءً على ذلك، بات استمرار الدعم الاجتماعي لحماس مرتبطًا على نحو متزايد بقدرتها على التحول من كونها حركة مقاومة فقط إلى فاعل مدني قادر على إدارة مرحلة ما بعد الحرب، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتقديم نموذج حوكمي يقنع المجتمع بجدوى استمرار دورها بوصفها فاعلًا مركزيًا في مستقبل غزة.

المحور الثالث: مراكز القوة والتيارات الداخلية داخل حركة حماس وآفاق المرحلة المقبلة

أدّت الحرب الأخيرة ليس فقط إلى توليد تحديات خارجية جديدة أمام حركة حماس، بل أعادت أيضاً فتح نقاشات داخلية عميقة تتعلق بطبيعة القيادة، وآليات اتخاذ القرار، والحدود الفاصلة بين البعد العسكري للحركة ووظيفتها السياسية. وقد خرجت بعض جوانب هذه النقاشات إلى العلن — سواء عبر تسريبات إعلامية أو من خلال تداولها على منصات التواصل الاجتماعي — وهو أمر نادر نسبياً في تاريخ حركة عُرفت طويلاً بصلابة بنيتها التنظيمية وانضباطها الداخلي. ولا يشير هذا الانكشاف العلني للخلافات الداخلية بالضرورة إلى انقسام وشيك، بقدر ما يعكس مرحلة من المراجعة الداخلية والضغوط التي فرضتها نتائج الحرب وتعقيدات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة.

وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات محورية حول مراكز القوة الحقيقية داخل الحركة في المرحلة الراهنة: أي التيارات السياسية والأيديولوجية تمتلك اليوم التأثير الأكبر في رسم مسار حماس؟ وأيّ منها يملك القدرة على توجيه قراراتها

في المرحلة المقبلة، ولا سيما في ظل تضاؤل هوامش المناورة العسكرية وتزايد الحاجة إلى مقاربات سياسية وإدارية أكثر براغماتية؟ كما يثير الجدل الداخلي سؤالاً حساساً يتعلق بمستقبل القيادة: هل تتجه الحركة نحو تجديد هياكلها عبر انتخابات داخلية، أم أن الظروف الأمنية والسياسية ستفرض استمرار ترتيبات انتقالية مؤقتة؟ وإذا ما أُجريت الانتخابات، فهل ستكون قادرة على إفراز قيادة تستطيع إنقاذ المستقبل السياسي لحماس في ظل عزلة إقليمية ودولية خانقة؟

وفقاً لتحليل أحمد يوسف، يمكن تصنيف التيارات الداخلية الرئيسة داخل حركة حماس، بصورة عامة، إلى ثلاثة اتجاهات كبرى تختلف في أولوياتها وأدواتها، لكنها تلتقي عند هدف مشترك يتمثل في الحفاظ على بقاء الحركة ودورها الوطني. يتمثل التيار الأول في الاتجاه التقليدي أو المحافظ، الذي يمنح المقاومة المسلحة أهمية قصوى ويعتبرها الأساس الجوهري لهوية الحركة وشرعيتها. وينظر هذا التيار إلى أي تنازلات سياسية محتملة بحذر بالغ، خشية أن تؤدي المرونة المفرطة إلى تفريغ المشروع التأسيسي للحركة من مضمونه.

في المقابل، برز تيار الإصلاح السياسي والتطوير الداخلي، ويتكوّن في معظمه من كوادر شابة أكثر التصاقاً بالواقع المجتمعي اليومي في قطاع غزة. ويدعو هذا التيار إلى توسيع الآليات المدنية والسياسية، وربط الرؤى الاستراتيجية بأولويات ملموسة مثل التعافي الاقتصادي، وتوفير الخدمات، وإعادة بناء المؤسسات. ولا تنطلق هذه المقاربة من قطيعة مع خيار المقاومة، بل تسعى إلى إعادة ترتيب الأولويات بحيث تصبح القدرة على إدارة المجتمع والحفاظ على تماسكه جزءاً لا يتجزأ من معادلة الصمود نفسها.

أما التيار الثالث، فيتمثل في محور المواءمة الإقليمية والوساطة، وهو منخرط بشكل فاعل في قنوات اتصال مع أطراف إقليمية مثل قطر ومصر وتركيا. ويفضّل هذا التيار ترتيبات مرحلية وبراغماتية من شأنها تخفيف الضغط عن غزة ومنح الحركة هامشاً — ولو محدوداً — للمناورة السياسية، مع الحرص على حماية مصالحها التنظيمية وتجنب الانزلاق إلى مواجهات مفتوحة وغير محسوبة.

ويرى أحمد يوسف أن ميزان القوى داخل الحركة لا يميل حالياً بشكل حاسم لصالح أي تيار بعينه، إذ تتركز السلطة ضمن إطار قيادي مؤقت يحاول التوفيق بين هذه الاتجاهات المتباينة وتحقيق توازن بين متطلبات الصمود وضرورات التكيّف. ومع ذلك، فإن التيار الأكثر قدرة على تشكيل المرحلة المقبلة سيكون ذاك الذي ينجح في الجمع بين ثلاثة عناصر مترابطة: الحفاظ على الشرعية المستمدة من المقاومة، وإظهار كفاءة إدارية حقيقية في إدارة الشؤون المدنية، وتأمين حدّ أدنى من القبول الإقليمي أو الدولي بما يسمح بتخفيف جزئي للعزلة.

وفي هذا السياق، يبدو أن تيار الإصلاح السياسي الأكثر مرونة يمتلك فرصة حقيقية، شريطة أن ينجح في صياغة خارطة طريق عملية لإعادة الإعمار، تشرك الفاعلين المحليين وتقدّم نموذجاً واقعياً لإدارة المرحلة المقبلة دون التخلي عن المبادئ الأساسية للحركة. أما مسألة الانتخابات الداخلية، فتبقى رهناً بالبيئة الأمنية والسياسية؛ إذ إن تحقيق قدر من الاستقرار — حتى في ظل إدارة دولية مؤقتة — قد يفتح الباب أمام تجديد القيادة عبر آليات تنظيمية داخلية، بينما يرجّح استمرار حالة عدم اليقين بقاء القيادة الانتقالية المعيّنة.

وفي المدى المنظور، تشير التقديرات إلى أن أي قيادة قادمة — سواء أفرزتها انتخابات أو توافقات داخلية — ستتكوّن على الأرجح من شخصيات تجمع

بين الخبرة التنظيمية والقدرة على التعامل مع متطلبات المجتمع المدني. ويعني ذلك عملياً بروز جيل ثانٍ أكثر اعتدالاً نسبياً، يسعى إلى ضمان البقاء السياسي للحركة ضمن بيئة إقليمية ودولية بالغة التعقيد.

المحور الرابع: الخلافات الداخلية وآفاق التفكك داخل حركة حماس

تعيد حدة النقاشات الداخلية المتصاعدة داخل حركة حماس إلى الواجهة سؤالاً ظلّ يخيّم طويلاً على المشهد السياسي الفلسطيني، لكنه يكتسب اليوم درجة أعلى من الإلحاح في ظل ظروف استثنائية: هل يمكن للخلافات التنظيمية والسياسية أن تتطور إلى انقسام فعلي داخل الحركة؟ تشير التجارب التاريخية لحركات التحرر والتنظيمات ذات الطابع الأيديولوجي إلى أن الضغوط الخارجية المستمرة، حين تتقاطع مع أزمات داخلية ممتدة، قد تؤدي أحياناً إلى تصدعات عميقة تتخذ أشكالاً جغرافية أو سياسية أو وظيفية.

وتكتسب هذه الإشكالية حساسية خاصة في حالة حماس، نظراً لتوزّع قيادتها بين الداخل والخارج، وتعدد الساحات التي تنشط فيها الحركة، وتباين البيئات السياسية والأمنية التي تعمل ضمنها. ومع بروز تباينات بين متطلبات الصمود العسكري، ومقتضيات إدارة الشأن المدني، والضغوط الناجمة عن مسارات الوساطة الإقليمية، تبرز مخاوف مشروعة بشأن قدرة الحركة على الحفاظ على وحدة القرار، وتجنّب الانزلاق نحو مسارات انقسامية من شأنها إضعاف موقعها الوطني والسياسي.

ومن هذا المنطلق، يُطرح السؤال حول ما إذا كانت الخلافات الراهنة مرشحة لأن تتبلور في صورة انقسام جغرافي بين قيادتي الداخل والخارج، أو انقسام سياسي يعكس تبايناً في الرؤى والاستراتيجيات، أم أنها ستظل ضمن حدود التنوّع الداخلي المُدار الذي خبرته الحركة في مراحل سابقة. كما يبرز سؤال مكمّل يتعلق بالعوامل التي قد تُسرّع أو تُبطئ هذا المسار، وبما إذا كانت البيئة الإقليمية تشكّل عاملاً كابحاً لهذه السيناريوهات أم، على العكس، محفّزاً لها.

يرى أحمد يوسف أن المشهد السياسي والتنظيمي الراهن ينطوي بالفعل على مخاطر محتملة للتفكك الجغرافي أو الوظيفي، وإن كان هذا السيناريو لا يزال بعيداً عن الحتمية. فاستمرار الضغط العسكري المكثف، والتآكل التدريجي لقدرة القيادة المركزية على بسط سيطرتها الكاملة، إلى جانب الاستقطاب الإقليمي الذي يدفع بعض الفاعلين إلى التنافس على مصادر الدعم الخارجية، كلها عوامل تسهم في تصاعد مستويات التوتر الداخلي. ومن شأن هذه الديناميات مجتمعة أن تفضي إلى اختلالات في توزيع النفوذ بين مراكز اتخاذ القرار المختلفة داخل الحركة.

ومع ذلك، يؤكد يوسف أن هذه العوامل تُواجَه بضرورات تنظيمية راسخة في حركات المقاومة عموماً، وفي حركة حماس على وجه الخصوص، تتمثل في الحفاظ على الوحدة الداخلية في مواجهة التهديدات الوجودية. ففي هذا السياق، لا تُعدّ الوحدة مجرد تفضيل تنظيمي، بل شرطاً أساسياً لبقاء الحركة والحفاظ على شرعيتها أمام قاعدتها الشعبية. وعليه، فإن احتمال تبلور انقسام معلن يتخذ شكل كيانات متوازية ومتنافسة يبقى أقل ترجيحاً من سيناريوهات بديلة أكثر خفاءً، مثل حدوث انقسام وظيفي غير معلن أو تفاوت في مستويات النفوذ بين قيادتي الداخل والخارج.

وبعبارة أخرى، قد تشهد الحركة في المرحلة المقبلة إعادة ترتيب للأدوار وموازين التأثير، إلى جانب تحولات في سلم الأولويات، من دون أن يفضي ذلك بالضرورة إلى قطيعة تنظيمية كاملة. ويبقى هذا المآل رهناً بعوامل حاسمة، في

مقدمتها قدرة الحركة على الحفاظ على حدّ أدنى من التماسك الإداري وتجنّب الانهيار المؤسسي، فضلاً عن قدرتها على استيعاب الضغوط الإقليمية من دون السماح لها بالتحول إلى أدوات استقطاب حاد داخل بنيتها التنظيمية. وفي غياب مثل هذه الضغوط الاستثنائية، يظلّ التفكك الشامل خياراً مكلفاً وغير جذاب لحركة تخوض معركة بقاء على جبهات متعددة.

المحور الخامس: حماس وإمكانية عودة فتح إلى إدارة قطاع غزة

تكتسب مسألة احتمال عودة حركة فتح إلى إدارة قطاع غزة أهمية متزايدة في مرحلة ما بعد الحرب، ليس بوصفها خياراً إدارياً لسد فراغ محتمل في

> ***لم تعد المعضلة المركزية التي تواجه القضية الفلسطينية مقتصرة على الخيارات التكتيكية، بل باتت تتعلق بإعادة تعريف الفاعلية ذاتها في ظل انسداد الآفاق.a***

الحكم فحسب، بل لأنها تمسّ جوهر المعضلة الفلسطينية الممتدة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، والمتمثلة في الانقسام السياسي وتداعياته على الشرعية والتمثيل الوطني. ففي هذا السياق، لا يُعدّ قطاع غزة ساحة خدمية يمكن نقل إدارتها بقرار تقني، بل يمثل ركناً مركزياً في توازنات القوة داخل النظام السياسي الفلسطيني، بحيث إن أي تغيير في وضعه الإداري ينعكس مباشرة على تموضع الفاعلين الرئيسيين، وفي مقدمتهم حركتا حماس وفتح.

وفي ظل الدمار الواسع والحاجة الملحّة إلى إعادة الإعمار، تتصاعد الضغوط الدولية والإقليمية للدفع نحو صيغة حكم تُعدّ «مقبولة» سياسياً وأمنياً، وغالباً ما تُطرح عودة السلطة الفلسطينية بقيادة فتح باعتبارها الخيار الأكثر انسجاماً مع التفضيلات الدولية. غير أن هذا الطرح يبدو وكأنه يتعامل مع غزة كملف إداري منفصل عن ديناميات الصراع الداخلية، متجاهلاً حقيقة أن حماس لا تزال فاعلاً سياسياً واجتماعياً يمتلك عمقاً تنظيمياً وحضوراً شعبياً لا يمكن تجاوزه دون كلفة سياسية وأمنية كبيرة.

ومن زاوية أخرى، تواجه حماس معضلة مزدوجة؛ فهي تدرك حدود قدرتها على الاستمرار في إدارة القطاع بصورة منفردة في ظل الحصار والدمار، لكنها في الوقت نفسه تخشى أن يؤدي نقل السيطرة الإدارية إلى فتح، في غياب إطار وطني شامل، إلى تهميشها سياسياً وإعادة إنتاج الانقسام بصيغة معكوسة. كما أن إرث محاولات المصالحة السابقة وإخفاقاتها لا يزال حاضراً بقوة في الذاكرة التنظيمية للحركة، ما يعزز مستوى عالياً من الحذر تجاه أي ترتيبات لا تتوافر لها ضمانات واضحة وملزمة.

وفي هذا الإطار، يبرز التساؤل حول ما إذا كانت حماس تنظر إلى عودة فتح بوصفها مدخلاً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، أم مجرد حلّ انتقالي مفروض من الخارج. وهل يمكن فصل البعد الإداري في غزة عن أبعاده السياسية والأمنية، أم أن أي صيغة حكم جديدة ستظل رهينة تفاهمات أوسع تتصل بالمقاومة والشرعية ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني؟

في إطار هذا المنظور التحليلي، يقدّم أحمد يوسف قراءة تفصيلية للشروط والمحددات التي تصوغ موقف حركة حماس من مسألة عودة حركة فتح إلى إدارة قطاع غزة. فمن حيث المبدأ، يرى

أن قبول الحركة بإدارة تقودها فتح لا يمكن أن يتم بمعزل عن توافر ثلاثة شروط متزامنة تشكّل بمجموعها إطاراً وطنياً شاملاً، لا مجرد ترتيب إداري مؤقت. ويتمثل الشرط الأول في التوصل إلى اتفاق سياسي وطني واضح يضمن المصالحة ويؤسّس لها مؤسسياً، بما يمنع استخدامها كأداة ظرفية قابلة للتعطيل أو التوظيف مع تغيّر موازين القوى.

أما الشرط الثاني، فيتعلق بتوفير ضمانات صريحة بشأن إطار المقاومة أو الترتيبات الأمنية، بما يحفظ مكانة حماس ودورها، ويحول دون تحوّل عودة فتح إلى مدخل لنزع الشرعية السياسية عن الحركة أو إقصائها تدريجياً من الساحة السياسية. ويأتي الشرط الثالث ليشمل مقايضات سياسية واقتصادية تعيد إلى حماس قدراً من تأثيرها التمثيلي والسياسي، وتطمئن قاعدتها التنظيمية إلى أن أي تنازل إداري لن يترجم إلى خسارة استراتيجية دائمة.

وعلى المستوى العملي، ورغم الإشارات الصادرة عن حماس بأنها لا تسعى إلى ممارسة الحكم المباشر خلال مرحلة انتقالية محتملة، يؤكد أحمد يوسف أن قبولها بنقل كامل للسلطة إلى فتح يظل مستبعداً في غياب ضمانات ملموسة. إذ يُنظر إلى مثل هذا السيناريو على أنه ينطوي على تآكل كبير في المكانة الوطنية للحركة، ويهدد قدرتها على أداء دور مستقبلي داخل النظام السياسي الفلسطيني. وبدلاً من ذلك، تبدو صيغ أكثر محدودية من التعاون الإداري — كحكومة وحدة وطنية أو مجلس تكنوقراطي — أكثر قابلية للتحقق، لأنها تتيح إدارة شؤون القطاع من دون فرض هيمنة سياسية أحادية، ومن دون إعادة إنتاج منطق «الغالب والمغلوب» الذي عمّق الانقسام في مراحل سابقة.

المحور السادس: استخلاص الدروس من السابع من أكتوبر وآفاق التكيّف والإصلاح داخل حركة حماس

تضع الأحداث التي تلت السابع من أكتوبر حركة حماس أمام سؤال يتجاوز توصيف ما جرى أو تبريره، ليمتد إلى تساؤل أكثر حساسية يتعلق بقدرتها على «التعلّم السياسي» بوصفها حركة تجمع بين وظيفة المقاومة وأعباء الانخراط السياسي والاجتماعي. فالحروب الكبرى لا تعيد رسم الخرائط فحسب، بل تعيد أيضاً تشكيل أنماط التفكير داخل التنظيمات: ما الذي نجح، وما الذي أخفق، وما الذي فرض أثماناً مجتمعية لا يمكن تكرارها، وأين تقف حدود الممكن في ظل اختلال موازين القوى، وتعمّق العزلة، وتعقّد البيئة الإقليمية على نحو متزايد.

ومن هذا المنظور التحليلي، تتمحور مسألة قدرة حماس على التعلّم والتجدد حول ما إذا كانت الحركة قادرة على الانتقال من التكيّف التفاعلي إلى إصلاح منظّم ومؤسسي. فالإشكالية الجوهرية لا تكمن في الاستعداد لمراجعة الخيارات السابقة فحسب، بل في ما إذا كانت القيود التنظيمية والأمنية والإقليمية القائمة تسمح بنقاش داخلي جاد من دون أن يفضي إلى تفكك أو صدامات داخلية.

ويمكن فهم هذا التحدي عبر أربعة مستويات مترابطة. أولها مستوى المراجعة الاستراتيجية، حيث يتعين على الحركة إعادة تقييم العلاقة بين الأهداف والوسائل في ظل اختلال حاد في موازين القوة، وإعادة تعريف العقلانية الاستراتيجية بما يحقق توازناً بين المقاومة وبقاء المجتمع واستمراريته على المدى الطويل. أما المستوى الثاني، فهو مستوى الحوكمة الداخلية، ويتصل بآليات اتخاذ القرار، والشفافية، والانضباط المؤسسي. وهنا يتوقف التجديد أقل على الجرأة

الخطابية، وأكثر على معالجة الاختلالات البنيوية في قواعد اتخاذ القرار، وتوزيع الصلاحيات، وآليات التقييم والمساءلة.

أما المستوى الثالث، فيتعلق بالموارد والأولويات، ولا سيما التوازن بين القدرات العسكرية من جهة، والاحتياجات المدنية والإدارية والمجتمعية من جهة أخرى. ففي سياق ما بعد الحرب، يصبح نمط إعادة توزيع الموارد مؤشراً حاسماً على التوجه المستقبلي للحركة وشرعيتها. وأخيراً، يبرز مستوى العلاقة مع المجتمع، حيث ينتقل معيار الشرعية من الخطاب والشعارات إلى الأداء والإنجاز، في ظل اتجاه القواعد الشعبية إلى محاسبة الفاعلين السياسيين على قدرتهم على الحد من الأضرار، وإدارة الأزمات، وتقديم نتائج ملموسة.
وبمجموع هذه المستويات، تتبلور المعضلة المركزية التي تواجه حماس: هل تستطيع الانتقال من منطق البقاء التكتيكي قصير الأمد إلى إصلاح مؤسسي أعمق يعيد تشكيل منطق عملها ويقلّص احتمالات تكرار إخفاقات الماضي الاستراتيجية والإدارية؟

> ***لا يكمن المسار الأكثر قابلية للاستمرار في التخلي عن هوية المقاومة، بل في إعادة صياغتها ضمن معادلة أوسع تجمع بين الحفاظ على هذه الهوية وتقديم أداء مدني وسياسي ذي مصداقية.***

وفقاً لرؤية أحمد يوسف، تمتلك الحركة بالفعل عناصر يمكن أن تيسّر عمليات التعلّم وإعادة التقييم، من بينها وجود شخصيات قيادية قادرة على إجراء مراجعات استراتيجية، وضغوط داخلية وإقليمية تدفع نحو إعادة ضبط السياسات والترتيبات الأمنية، إضافة إلى قاعدة شعبية باتت أكثر تركيزاً على النتائج الملموسة وأقل اكتفاءً بالمواقف العامة أو الخطاب التعبوي.

غير أن التحدي الجوهري، في تقديره، لا يكمن في «استخلاص الدروس» بوصفه تمريناً خطابياً، بل في القدرة على ترجمة تلك الدروس إلى إصلاح مؤسسي فعلي. ويتطلب ذلك فتح نقاشات جوهرية حول آليات اتخاذ القرار، وتوزيع الموارد، والعلاقة بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي. فإذا ما تشكّلت «كتلة حرجة» داخل القيادة تتبنى الإصلاح بجدية — عبر تدريب الكوادر المدنية، وإعادة النظر في آليات التشاور وإجراءات اختيار القيادة، وضبط الخطاب السياسي بما ينسجم مع تعقيدات المرحلة الراهنة — فإن تجديداً حقيقياً يصبح ممكناً. أما إذا ظلت المراجعات محصورة في الشعارات أو الإيماءات الرمزية، فمن المرجح أن تبقى الدروس المستخلصة معلّقة، من دون أثر بنيوي ملموس.

وفي ختام هذا التقييم، يشير أحمد يوسف إلى تحوّل لافت في المزاج العام؛ إذ لم تعد الثقة تُبنى أساساً على الانتماء الأيديولوجي، بل أصبحت ترتبط بشكل متزايد بالأداء المدني وبقدرة أي فاعل سياسي على إدارة حياة الناس وتقديم خدمات عملية في لحظة تاريخية بالغة القسوة.
المحور السابع: مأزق الجمود السياسي وخيارات الفلسطينيين في ظل أفق مسدود

تواجه القضية الفلسطينية اليوم إحدى أشد لحظات الانسداد التي عرفتها منذ عقود، إذ يتقاطع فشل مسار التسوية السياسية مع تصلّب متزايد في الموقف الإسرائيلي، يقابله غياب شبه كامل لأي إرادة حقيقية للقبول بتسوية سياسية عادلة أو بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وفي الوقت ذاته، أظهرت الخبرة المتراكمة أن المقاومة

المسلحة، في ظل اختلال فادح في موازين القوى، باتت تفرض كلفة إنسانية ومجتمعية باهظة، من دون أن تفتح أفقًا سياسيًا واضحًا يتناسب مع حجم هذه التضحيات. وتضع هذه المعادلة المركّبة الفلسطينيين أمام واقع قاسٍ: لا مسار تفاوضي فاعل، ولا قدرة على فرض تغيير استراتيجي بالقوة، ولا بيئة إقليمية أو دولية مستعدة لفرض حل.

وفي سياق هذا الانغلاق الاستراتيجي والإرهاق السياسي، لم تعد المعضلة المركزية التي تواجه القضية الفلسطينية محصورة في الخيارات التكتيكية، بل باتت تتعلق بإعادة تعريف الفعل السياسي نفسه في ظل أفق مسدود. فاهتزاز المسارات السياسية التقليدية لا يعني بالضرورة نهاية القدرة على الفعل الفلسطيني، بل يفتح الباب أمام أسئلة جوهرية حول كيفية تصور الخيارات المتاحة: هل تُطرح كمناورات سياسية قصيرة المدى، أم كاستراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى إدارة الصراع ومنع تصفيته إلى حين تغيّر الشروط الإقليمية والدولية الأوسع؟

يمكن تحليل هذا الانسداد عبر أربعة مستويات مترابطة.

أولًا، على مستوى النظامين الدولي والإقليمي، يظل الفعل الفلسطيني مقيّدًا بنظام دولي يركّز على إدارة الأزمات بدلًا من حلّها، ومنحاز بنيويًا لإسرائيل، ويتسم بتراجع أولوية القضية الفلسطينية على الأجندة الإقليمية. ومع ذلك، وحتى في ظل هذه القيود، قد تتوافر فرص محدودة لاستثمار التحولات في الديناميات الدولية من أجل تعديل الوقائع السياسية أو تحسين شروط الفعل الفلسطيني.

ثانيًا، على مستوى أدوات النضال، نجحت المقاومة المسلحة في إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدولي، لكنها كشفت في الوقت نفسه حدودها الاستراتيجية حين تنفصل عن إطار سياسي شامل. وفي المقابل، لا تزال أشكال النضال الشعبي والمؤسسي والسلمي، رغم قدرتها على تحقيق تراكم تأثيري وتعزيز الشرعية الدولية، دون توظيف فعلي يتناسب مع إمكاناتها.
ثالثًا، يبرز على مستوى البنية السياسية الفلسطينية التفكك الداخلي، وتآكل المؤسسات، وغياب برنامج وطني موحّد بوصفها معوّقات رئيسية تحول دون كسر حالة الجمود. فبدون إعادة بناء إطار تمثيلي جامع قادر على تنظيم الفعل الجماعي، تبقى الخيارات المتاحة أقرب إلى تصورات نظرية منها إلى مسارات عملية قابلة للتنفيذ.
وأخيرًا، على مستوى المجتمع والحكم، تكتسب الإدارة الاجتماعية الفاعلة وتقديم الخدمات بُعدًا سياسيًا في ظل غياب التسوية، حيث يتحول الحكم إلى شكل من أشكال المقاومة الناعمة، بما يعكس قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الذاتية ويُنتج وقائع معيشة يصعب تجاوزها أو تحييدها.

وبمجملها، تؤكد هذه المستويات أن تجاوز حالة الانسداد الراهنة لا يتحقق عبر البحث عن خيار حاسم واحد، بل من خلال إعادة بناء استراتيجية متعددة الطبقات تعيد تعريف الفعل، وتدمج الأدوات المتنوعة، وتحافظ على استمرارية القضية الفلسطينية في ظل أمد طويل من عدم اليقين.

ضمن هذا الإطار، يرى أحمد يوسف أن الخيارات المتاحة لتجاوز حالة الانسداد السياسي الراهنة تظل محدودة، لكنها لم تُستنفد بعد. فعلى الرغم من اختلال موازين القوى وغياب أفق واضح للتسوية، لا يزال بالإمكان العمل ضمن مساحات سياسية واجتماعية قابلة للتفعيل، شريطة توافر حدٍّ أدنى من الإرادة الوطنية الجامعة.

ويضع يوسف في مقدمة هذه الخيارات توحيد الفعل الوطني على أساس برنامج سياسي واضح، وذلك من خلال إعادة إحياء المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني، وصياغة برامج اقتصادية واجتماعية مشتركة، إلى جانب تطوير خارطة طريق توافقية تُدمج فيها المقاومة ضمن إطار سياسي أشمل، بدل أن تُطرح بوصفها بديلًا عن المشاركة المدنية أو العمل المؤسسي.

كما يؤكد أهمية استثمار أي مرحلة انتقالية دولية أو إقليمية للتأثير في المسار السياسي، عبر ربط الأولويات الإنسانية – كإعادة الإعمار وعودة اللاجئين – بالترتيبات السياسية طويلة الأمد، وتجنّب التعامل مع هذه الملفات بوصفها قضايا تقنية معزولة عن جوهر الصراع. فالمسارات الإنسانية، في نظره، يمكن تحويلها إلى مداخل سياسية فاعلة إذا ما أُحسن توظيفها.

ويبرز يوسف كذلك دور استراتيجيات الضغط المؤسسي والشعبي والسلمي، من خلال تفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية والإعلامية، والاستفادة من شبكات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ومنظمات المجتمع المدني الأوسع. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحفاظ على المقاومة باعتبارها ورقة ضغط استراتيجية تُدار بعقلانية، لا أن تُستخدم كخيار وحيد أو كرد فعل تلقائي.

أما الخيار الرابع فيتعلق بتبنّي مقاربات بديلة للحكم المحلي، تقوم على بناء قدرات إدارية فلسطينية قادرة على تقديم الخدمات والإشراف على جهود إعادة الإعمار، بما يُنتج نموذجًا عمليًا لحوكمة فاعلة يصعب على الفاعلين الدوليين تجاهله أو الالتفاف عليه.

ويخلص يوسف إلى أن نجاح أي من هذه الخيارات مرهون بتلاقي الجهود الفصائلية، والمشاركة الفاعلة للمجتمع المدني، وتوافر ضمانات خارجية خلال مرحلة انتقالية حساسة. فالعقبة الأساسية اليوم لا تكمن في البعد العسكري وحده، بل في هشاشة البُنى السياسية والإدارية والاجتماعية الفلسطينية، وهي عوامل لا تقل أثرًا عن موازين القوى في رسم مستقبل الصراع.

خلاصة القول

عند قراءة المحاور السابقة كوحدة تحليلية متكاملة، يتبيّن أن حركة حماس لم تعد تواجه تحدّيًا ظرفيًا ناجمًا عن حرب بعينها أو ضغطًا سياسيًا عابرًا، بل تقف أمام منعطف بنيوي يعيد طرح السؤال التأسيسي المتعلق بدورها داخل النظام السياسي الفلسطيني. فقد انتقل جوهر الإشكالية من مجرد القدرة على الصمود إلى القدرة على إعادة تعريف الذات كفاعل سياسي ومجتمعي قادر على التكيّف مع التحولات الداخلية والإقليمية والدولية، من دون التفريط بجوهر هويته.

ويمكن اختزال هذا التحدّي تحليليًا في ثلاث دوائر مترابطة. تتعلق الدائرة الأولى بإدارة العلاقة بين المقاومة والواقع المجتمعي، إذ أظهرت الخبرة المتراكمة أن الفعل العسكري وحده — في ظل اختلال حاد في موازين القوى — لا يمكن أن يشكّل استراتيجية شاملة لإدارة الصراع أو مصدرًا مستدامًا للشرعية. أما الدائرة الثانية، فترتبط بالبنية التنظيمية والسياسية الداخلية لحماس، وبقدرتها على الانتقال من منطق إدارة الأزمات بردود الفعل إلى مسار إصلاح مؤسسي وبناء آليات حكم قابلة للاستمرار. في حين تتموضع الدائرة الثالثة في السياق الفلسطيني الأوسع، الذي يتسم بالتشظي، والحاجة إلى إعادة بناء إطار وطني جامع، والقيود التي تحكم التفاعل الإقليمي والدولي.

وعند النظر إلى هذه الدوائر مجتمعة، يتضح أن مستقبل حماس لن يتحدد فقط بنتائج المواجهة الميدانية أو بمواقف التفاوض، بل بمدى قدرتها على الاستجابة للواقع المعيشي للمجتمع، من خلال إدارة الحياة اليومية في ظل الاحتلال والحصار، والتموضع ضمن مشروع وطني يتطلب إعادة تأسيس أكثر مما يتطلب تجديدًا خطابيًا. وفي هذا السياق، باتت الشرعية السياسية تُقاس على نحو متزايد بالقدرة على تخفيف الكلفة الاجتماعية للصراع وإدارة الأزمات بفاعلية، لا بمجرد القدرة على الصمود أو إنتاج خطاب أيديولوجي.

في هذا السياق التحليلي، تبرز خلاصة أحمد يوسف بوصفها صياغة مكثفة للمفترق الحاسم الذي تقف عنده الحركة. فوفق هذا التصور، تواجه حماس خيارين استراتيجيين لا ثالث لهما: إما أن تعيد تكييف أدواتها السياسية والتنظيمية بما يمكّنها من العمل كفاعل مدني يتمتع بشرعية شعبية وسياسية مستدامة، تسمح لها بالمشاركة طويلة الأمد في الحياة العامة الفلسطينية؛ أو أن تبقى أسيرة أنماط عمل تؤدي إلى مزيد من العزلة الإقليمية والدولية، بما يفضي إلى تفويت فرص إعادة الإعمار والانخراط في أي ترتيبات سياسية مقبلة.

وتشير هذه القراءة إلى أن المسار الأكثر واقعية لا يكمن في التخلي عن هوية المقاومة، بل في إعادة صياغتها ضمن معادلة أوسع تجمع بين الحفاظ على هذه الهوية وبين أداء مدني وسياسي موثوق يضع رفاه المواطنين وإعادة الإعمار في صدارة الأولويات. غير أن تحقيق هذا التوازن الدقيق يتطلب قيادة قادرة على بناء توافق داخلي، وإطلاق إصلاح مؤسسي حقيقي، وممارسة مرونة استراتيجية تتيح التكيّف مع واقع متغيّر من دون الوقوع في فخ التنازلات المجانية أو الجمود الأيديولوجي.

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل حماس — وكذلك المشهد السياسي الفلسطيني عمومًا — لن يتحدد فقط بإملاءات موازين القوى، بل بمدى قدرة الفاعلين الفلسطينيين على تحويل هذه المرحلة القاسية إلى لحظة مراجعة وإعادة بناء، تُعاد فيها السياسة إلى موقعها كأداة لإدارة الصراع وحماية المجتمع، لا مجرد وسيلة لإطالة أمده بأدوات مختلفة.

مقالات

النهج الإسرائيلي
تجاه الضفة الغربية: ما الجديد؟

أنطوان شلحت

تهدف هذه المقالة إلى تحليل التحوّل الجوهري في سياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية، من خلال إظهار كيف انتقلت إسرائيل من إدارة الاحتلال إلى فرض ضمٍّ فعلي تدريجي، بالاعتماد على أدوات استيطانية وتشريعية ومؤسسية جديدة. وتنطلق المقالة من سؤال محوري هو: ما الجديد في المقاربة الإسرائيلية الراهنة تجاه الضفة الغربية؟ وهل تشكّل هذه السياسات مسارًا حاسمًا نحو ترسيخ واقع الدولة الواحدة، وإغلاق أفق حلّ الدولتين بصورة نهائية؟

تؤكد التقارير الميدانية الحديثة — ولا سيما الصادرة عن مصادر إسرائيلية — أن التطورات التي شهدتها الضفة الغربية خلال الفترة الماضية تُظهر أن عملية ضم هذه الأراضي كانت جارية على أرض الواقع منذ وقت ليس بالقصير. كما يشير تعامل إسرائيل مع السكان الفلسطينيين إلى أنهم يُدارون بوصفهم رعايا محرومين من الحقوق السياسية والمدنية.
ومن أبرز التطورات الأخيرة التي تدعم هذا التوجه ما يلي:

أولًا، تقوم مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين، بالتواطؤ مع السلطات الحكومية والجيش، بإقامة كرافانات ومنشآت مؤقتة غير قانونية على بُعد أمتار قليلة من بساتين الزيتون الفلسطينية في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية. ثم يدّعي هؤلاء أن موسم قطاف الزيتون يشكّل تهديدًا لهم، مستندين إلى ما يزعمونه (حقًا إلهيًا) لتبرير الاعتداء على المزارعين وسفك دمائهم. وكما ورد في أحد التقارير الإسرائيلية، يُنظر إلى كل بئر مياه، أو سوق شعبي، أو جولة سياحية منظَّمة في المنطقة المصنّفة اصطناعيًا على أنها «المنطقة ج»، على أنه فعل إجرامي يُعاقَب عليه القانون.

ثانيًا، كشفت الصحفية عميرة هس، مراسلة شؤون الضفة الغربية في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، عن وجود ما أسمته (الترحيل الصامت) الجاري في ما يُعرف بـ«منطقة التماس». وتمتد هذه المنطقة الشاسعة على مساحة بنحو 320 ألف دونم، وتقع بين جدار الفصل — الذي أُقيم في عمق الضفة الغربية — والخط الأخضر. وهي منطقة مفتوحة أمام الإسرائيليين، لكنها مغلقة أمام الفلسطينيين. إذ يتمتع الإسرائيليون والسياح بحرية التنقل فيها كما يشاؤون، وبإقامة مستوطنات تُعد غير قانونية بموجب القانون الدولي. في المقابل، تشكّل هذه المنطقة بالنسبة لسكان الأراضي المحتلة عام 1967 حيّزهم الطبيعي للعيش، إلا أنها باتت اليوم غير متاحة لهم، «وراء جبال من الظلام»، على حد تعبيرها المؤثر.
ثالثًا، تشير تقارير صادرة عن وسائل إعلام إسرائيلية إلى وجود أكثر من 120 مزرعة استيطانية غير قانونية في أنحاء الضفة الغربية. وتتمثل أهداف هذه المزارع أساسًا في (استيطان أراضي الدولة) و(منع البناء الفلسطيني غير المرخَّص).

ووفقًا لمنظمة «كرم نابوت» — وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 2012 وتُعنى بتوثيق النشاط الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية بدقة — فقد جرى تهجير نحو 60 تجمعًا فلسطينيًا قسرًا منذ عام 2022. ومن بين هذه التجمعات، تم تهجير 44 تجمعًا بعد أكتوبر/تشرين الأول 2023، بحسب ما أفادت به منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم.

علاوة على ذلك، خلص تحقيق مشترك أجرته منظمتا (كرم نابوت) و(السلام الآن) إلى أن مجموعات المستوطنين المرتبطة بما يُعرف بـ(شبيبة التلال) وحدها استولت على نحو 800 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية حتى نهاية عام 2024.

رابعًا، في 19 آب/أغسطس 2025، منحت الحكومة الإسرائيلية المصادقة النهائية على مخططات البناء في منطقة «E2» والتي تتضمن إنشاء 3,401 وحدة سكنية. ومن المتوقَّع أن تكون لهذه المخططات تداعيات بعيدة المدى على حلّ الدولتين، إذ إن تنفيذها سيؤدي عمليًا إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها. وكانت هذه المخططات قد جُمِّدت لسنوات طويلة بفعل الضغوط الدولية، بما في ذلك الضغوط الأمريكية، نظرًا إلى أنها صُمِّمت لتفتيت التواصل الجغرافي للضفة الغربية ومنع قيام تواصل سيادي وعمراني فلسطيني بين شطريها الشمالي والجنوبي.

> ***تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة إنتاج السلطة الفلسطينية كجهاز إداري وظيفي لإدارة السكان، بدلًا من كونها آلية قيادية للتحرر الوطني.***

ومن خلال تنفيذ هذه المخططات، تسعى إسرائيل إلى خلق تواصل إقليمي بين القدس الغربية والقدس الشرقية، عبر ربط مستوطنة معاليه أدوميم بمداخل البحر الميت، وذلك في إطار ما تطلق عليه «الحزام الأمني الاستيطاني اليهودي حول القدس». ويهدف هذا الحزام إلى الحيلولة دون قيام حزام عمراني فلسطيني يطوّق القدس من جهة الشرق، ومنع المدينة من العودة إلى وضع «المدينة الطرفية» (أي حالتها عشية حرب حزيران/يونيو 1967)، بما قد يقيّد تطورها وتوسعها باتجاه الشرق. وفي الوقت ذاته، تهدف إسرائيل، من خلال هذه المخططات ذاتها، إلى تأمين الطريق الرئيسي الواصل بين القدس وأريحا في مواجهة ما تعتبره تهديدات محتملة أو توسعًا ديمغرافيًا فلسطينيًا. وتُضفي إسرائيل على هذا الطريق أهمية استراتيجية عسكرية وأمنية من الدرجة الأولى، تحسّبًا لاندلاع حرب أو لإعادة تفعيل الجبهة الشرقية. وفي أول تعليق على القرار، قال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش: «يتم محو الدولة الفلسطينية — لا عبر الشعارات، بل من خلال الأفعال». ومع المصادقة على هذه المخططات، باتت الدولة قادرة على طرح العطاءات ومنح تراخيص البناء، تمهيدًا لبدء أعمال الإنشاء الفعلية.

وعلى الرغم من تأطير القرار ضمن اعتبارات استراتيجية مستمدة من تنامي الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ومن الدروس التي تزعم إسرائيل استخلاصها من هجوم (طوفان الأقصى) في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أنه منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في أواخر عام 2022، دأب بتسلئيل سموتريتش وسائر القيادات البارزة في معسكر (الصهيونية الدينية) على التأكيد مرارًا أن فرصة تاريخية قد أُتيحت لتغيير الطابع الجوهري

للضفة الغربية عبر تكثيف النشاط الاستيطاني. وقد جادل هؤلاء بأن الهدف الأساسي للحكومة ينبغي أن يكون بلوغ (نقطة اللاعودة)، بحيث لا تتمكن أي حكومة مستقبلية — حتى في حال سقوط اليمين المتطرف — من تنفيذ أي شكل من أشكال الفصل بين الشعبين. ولا يبدو أن موقف حزب الليكود يختلف جوهريًا عن هذا التوجه، بل إنه تعزّز على نحو أكبر في أعقاب الحرب على قطاع غزة.

وبحسب مايكل ميلشتاين، رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في مركز موشيه دايان بجامعة تل أبيب، فإن وقائع جديدة آخذة في التشكل مؤخرًا في الضفة الغربية، استنادًا إلى افتراضين أساسيين. يتمثل الافتراض الأول في أن واشنطن ستقف دائمًا إلى جانب إسرائيل، حتى في حال اتخاذ إجراءات ضمّ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبناءً على ذلك، لا ترى إسرائيل كلفة تُذكر في الإضرار بعلاقاتها مع دول غربية محورية، كما لا تشعر بأنها ملزمة بأخذ تقلبات مرحلة دونالد ترامب في الحسبان، أو احتمال أن يتبنى رؤساء أمريكيون مستقبليون سياسة مختلفة جذريًا.

> ***تركّزت معظم جهود الإصلاح الفلسطينية على محورين رئيسيين: الإصلاح الإداري والمالي، والإصلاح السياسي وتوحيد الشرعية.***

أما الافتراض الثاني، فيقوم على عدم الحاجة إلى مراعاة الرأي العام الدولي عند السعي إلى تحقيق رؤية «إسرائيل الكبرى»، بما في ذلك التوسع المتزايد في استخدام المصطلحات التوراتية في هذا السياق. غير أن الأخطر من ذلك كله هو التسارع نحو ما يُوصف بـ«واقع الدولة الواحدة»، وهو ما يشكّل هدفًا مركزيًا لـ(خطة الحسم)التي نشرها سموتريتش عام 2017 (يديعوت أحرونوت، 24 آب/أغسطس 2025).

يجدر التنبيه إلى أن تبرير هذه التطورات جرى في الغالب من خلال الإحالة إلى ما يُزعَم أنه مقتضيات فرضها هجوم (طوفان الأقصى). غير أن خلفياتها السياسية تسبق هذا الهجوم. فمنذ تولّي الحكومة الإسرائيلية الحالية مهامها في أواخر عام 2022، شهدت الضفة الغربية أوسع موجة من التوسع الاستيطاني منذ المراحل الأولى للمشروع الاستيطاني عام 1974. ويتجلى ذلك في جملة من التطورات، من أبرزها: اعتراف الحكومة الإسرائيلية بعشرات البؤر الاستيطانية ومنحها صفة مستوطنات جديدة؛ إنشاء عشرات المزارع والمواقع المقامة على قمم التلال والمخصَّصة للرعي والزراعة، والتي تمتد على مئات آلاف الدونمات؛ تنفيذ مشاريع بناء واسعة النطاق شملت عشرات الآلاف من الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية؛ شقّ آلاف الكيلومترات من الطرق الجديدة، والطرق الالتفافية، والميادين المرورية، وأنظمة الإشارات، بما رافقه من إعادة هيكلة عميقة للبنية التحتية للنقل؛ مضاعفة ما يُسمّى (كتائب الدفاع) واعتماد إجراءات تهدف إلى تحسين الجاهزية والاستجابة العملياتية للإجراءات الدفاعية في مختلف أنحاء المنطقة؛ تفكيك آلاف الخيام البدوية وتهجير سكانها قسرًا، بمساعدة مجموعات (شبيبة التلال)؛ تنفيذ سلسلة من العمليات الهجومية في مدن الضفة الغربية، وما يُوصف بـ(ثورة العمل العبري) داخل المستوطنات الإسرائيلية، والتي أفضت إلى حظر دخول العمال الفلسطينيين إلى المستوطنات واستبدالهم بعمال يهود أو أجانب.

ولتوضيح هذه الفكرة، يكفي التوقف عند قرارين اتخذتهما الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ بداية ولايتها القانونية في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2022 تمت المصادقة على القرار الأول من قبل الحكومة في 18 حزيران/يونيو 2023، وهو يمنح عمليًا بتسلئيل سموتريتش — الذي يشغل أيضًا منصب وزير ثانٍ داخل وزارة

الدفاع — سيطرة كاملة على إقرار مخططات البناء في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية. ووفقًا للقرار الجديد، الذي يعدّل قرارًا حكوميًا صدر عام 1996، جرى تقليص المراحل المتعددة التي كانت تتطلب سابقًا مصادقة وزير الدفاع على المخططات الهيكلية وتخصيص الأراضي إلى مرحلة مصادقة واحدة فقط. وستُمنح هذه المصادقة الآن من قبل سموتريتش بصفته الثانية كوزير داخل وزارة الدفاع.

وقد أشاد قادة المستوطنات بكلٍّ من سموتريتش وبنيامين نتنياهو لدفعهما نحو إقرار هذا التعديل والمصادقة عليه، ورحّبوا بآلية الإقرار الجديدة، مؤكدين أنها ستجعل إجراءات التخطيط في الضفة الغربية روتينية ومماثلة لإجراءات التخطيط المعمول بها داخل (الخط الأخضر). في المقابل، أدانت الجماعات المناهضة للاستيطان هذا القرار، معتبرةً أنه يشكّل ضمًّا فعليًا للضفة الغربية، وأنه سيفتح المجال أمام توسّع استيطاني غير مقيّد.

أما القرار الثاني، فتمثّل في مصادقة الكنيست الإسرائيلي، بتاريخ 21 آذار/مارس 2023، في القراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون قدّمته الحكومة لإلغاء بنود من «قانون فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية» الصادر عام 2005. ويُمهّد هذا القرار الطريق لإعادة إقامة أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية جرى إخلاؤها قبل ثمانية عشر عامًا. إذ يُلغي القانون قرار فك الارتباط المتعلق بمستوطنات غانيم، وكاديم، وحومش، وسانور، التي جرى تفكيكها عام 2005، كما يرفع العقوبات الجنائية التي كانت مفروضة سابقًا على المستوطنين الذين يدخلون إلى هذه المواقع أو يقيمون فيها.

> ***يشكّل ذلك ضمًا فعليًا للضفة الغربية، وسيفتح المجال أمام توسّع استيطاني غير مقيّد.***

وقد قوبل هذا التشريع بالإدانة حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. إذ صرّح نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، بأن واشنطن تشعر بقلق بالغ إزاء خطوة الكنيست، واصفًا التعديل بأنه استفزازي على نحو خاص ويقوّض الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء. كما شدّد على أن الولايات المتحدة تشعر بقلق جدي إزاء إقرار الكنيست لهذا القانون، مذكّرًا بأن حكومة أريئيل شارون كانت قد قدّمت تعهدات لواشنطن في صيف عام 2005 بعدم التراجع عن (قانون فك الارتباط) المتعلق بقطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية.

ويُذكر أن إلغاء هذه البنود شكّل أحد الشروط التي وضعتها الأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة مقابل انضمامها إلى ائتلاف حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الحالية.

وكان القرار الثاني قد تمثّل في مصادقة الكنيست الإسرائيلي، بتاريخ 21 آذار/مارس 2023، في القراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون تقدّمت به الحكومة لإلغاء بنود من «قانون فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية» الصادر عام 2005. ويُمهّد هذا الإجراء الطريق لإعادة إقامة أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، كانت قد أُخليت قبل ثمانية عشر عامًا. إذ يُلغي القانون قرار فك الارتباط المتعلق بمستوطنات غانيم، وكاديم، وحومش، وسانور، التي جرى تفكيكها عام 2005، كما يُسقط العقوبات الجنائية التي كانت مفروضة سابقًا على المستوطنين الذين يدخلون إلى هذه المواقع أو يقيمون فيها.

وقد أُدين هذا التشريع مجددًا من قبل الولايات المتحدة، حيث أعاد نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية التأكيد على أن واشنطن منزعجة بشدة من خطوة الكنيست، معتبرًا أن هذا التعديل استفزازي ويقوّض مساعي التهدئة، ومشيرًا إلى التعهدات التي قدّمتها حكومة شارون عام 2005 بعدم التراجع عن قانون فك الارتباط المتعلق بقطاع غزة ومستوطَنات شمال الضفة الغربية الأربع.
شكّل إلغاء هذه البنود جزءًا من الشروط التي وضعتها الأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة مقابل انضمامها إلى ائتلاف حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الحالية.

وبحسب عدد من المرجعيات القانونية الإسرائيلية، من بينها منظمتي «يش دين» (هناك قانون) وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، فإن القانون الدولي ينظّم وضع الأراضي المحتلة على أساس اعتبار الاحتلال إدارة مؤقتة للأرض من قبل القوة المحتلة، ويحظر بشكل صارم أي ضمٍّ أحادي الجانب. ولا يقتصر هذا الحظر على كونه إجراءً شكليًا، بل يُعد مبدأً قانونيًا جوهريًا يهدف إلى منع استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. إذ إن إرساء قناعة مفادها أن السيادة لا يمكن تحقيقها بالقوة من شأنه تقليص الحوافز المؤدية إلى الحروب. ويشكّل هذا المبدأ جزءًا من منظومة دولية أوسع نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتهدف في جوهرها إلى كبح اندلاع النزاعات والحروب.

> ***أبدت واشنطن انزعاجًا عميقًا من خطوة الكنيست، ووصفت التعديل بأنه استفزازي بشكل خاص ويتعارض مع الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء.***

ويتمثل الهدف من القاعدة القانونية التي تفرض إدارة الأراضي المحتلة من قبل سلطة عسكرية، وليس مباشرة من قبل حكومة الدولة المحتلة، في إيجاد حاجز فاصل بين مواطني الدولة المحتلة والسلطة القائمة في الأراضي المحتلة. ويستند هذا الترتيب إلى افتراض مفاده أن المؤسسة العسكرية أقل خضوعًا للاعتبارات السياسية من الوزارات الحكومية المنتخبة والخاضعة للمساءلة السياسية.

غير أن نقل صلاحيات الحاكم العسكري إلى مسؤولي حكومة الدولة المحتلة وممثليها يفضي إلى فرض سيطرة مباشرة من قبل مواطني الدولة المحتلة على الأراضي المحتلة، بما يعني عمليًا تمديد السلطة السيادية إلى هذه المناطق، أي تنفيذ ضمٍّ فعلي. وهذا بالضبط ما حقّقه بتسلئيل سموتريتش، إذ جرى إقصاء الجيش بالكامل عن دوائر صنع القرار في القضايا غير المرتبطة مباشرة بالأمن في الضفة الغربية، وبدأ تطبيق السيادة الإسرائيلية على الأرض بصورة عملية — أي أن مسار الضمّ قد انطلق فعليًا ومن شأن هذا التحوّل أن تترتب عليه تداعيات خطيرة على حقوق الفلسطينيين، إذ إن القيود المحدودة التي كانت تفرضها المؤسسة العسكرية — ولو بشكل جزئي — للحيلولة دون الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أو إلحاق الأذى بالفلسطينيين، سيتم رفعها الآن. وكانت هذه القيود، أصلًا، شديدة المحدودية، غير أن إلغاءها يزيد من وتيرة توسّع السيطرة الإسرائيلية ويعمّق آثارها.

في 23 تموز/يوليو 2025، صوّتت الهيئة العامة للكنيست لصالح إعلان يدعو الحكومة إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغور الأردن. وجاء هذا التصويت في إطار نقاش قرّر الكنيست إدراجه على جدول أعماله، بناءً على مبادرة قدّمها أعضاء الكنيست سمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، ولمور سون هار ميلخ (عوتسما يهوديت)، ودان إيلوز (الليكود)

وقد حظي الإعلان بتأييد 71 عضو كنيست، مقابل معارضة 13 عضوًا فقط، كان معظمهم من أعضاء الأحزاب العربية، وهو ما يبرز الموقف السياسي للمعارضة الإسرائيلية حيال هذه القضية.
وفي تعليقه على التصويت، قال رئيس الكنيست أمير أوحانا (الليكود):
« أصدر الكنيست إعلانًا تاريخيًا يدعم تطبيق السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة. يشرفني كثيرًا أن أؤدي مهامي رئيسًا للكنيست وأن أقول بصوت واضح وحازم: هذه أرضنا، وهذا وطننا. أرض إسرائيل هي ملك لشعب إسرائيل. في عام 1967 لم يبدأ الاحتلال، بل انتهى. هذه هي الحقيقة التاريخية، والطريق الوحيد لتحقيق سلام حقيقي هو الانطلاق من موقع القوة. نحن باقون هنا، وقد أكد الكنيست ذلك بأغلبية كبيرة».

(موقع الكنيست، 23 تموز/يوليو 2025(

وبالتوازي مع جميع التطورات المشار إليها أعلاه، تشير الأحداث الأخيرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية — والتي تشكّل بعضها في سياق تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرت لعامين من دون أن تفضي إلى أي تسوية متوافق عليها، مع استمرار كثير من الديناميات التي سبقت الحرب — إلى اتجاه مركزي آخذ في الترسخ بصورة متزايدة. فبحسب دراسة حديثة صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، فإن هذا الاتجاه يشير إلى «انزلاق متواصل ومتسارع نحو واقع الدولة الواحدة القائم على الهيمنة اليهودية»، بالتوازي مع تصاعد العقبات التي تعترض التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على الفصل السياسي والجغرافي والديمغرافي بين الشعبين.

ويتأكد هذا الاستنتاج من خلال سلسلة من العمليات الجوهرية الجارية داخل إسرائيل — وعلى نطاق أوسع، أيضًا داخل الساحة الفلسطينية — وفي مقدمتها التراجع المتزايد لفكرة التسوية القائمة على حلّ الدولتين

وعلى وجه التحديد، يمكن تلخيص التطورات الجارية داخل إسرائيل على النحو الآتي:

أولًا، يجري الترويج بشكل متزايد لتصوّر مفاده أن قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية من شأنه أن يشكّل «كيانًا إرهابيًا»، على غرار وضع قطاع غزة في ظل حكم حركة حماس.

ثانيًا، تصاعدت وتيرة الضمّ الإسرائيلي الزاحف للمنطقة «ج»، التي تشكّل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، بالتوازي مع استمرار التوسع الاستيطاني فيها. ويقود ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، إلى تكريس واقع الدولة الواحدة، وقد يشير إلى أن نموذج حلّ الدولتين لم يعد يُنظر إليه بوصفه خيارًا ذا صلة. ووفقًا لمعهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل، تقود الحكومة الإسرائيلية الحالية «ثورة» في نمط السيطرة على الضفة الغربية، تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على هذه الأراضي، وإحباط أي إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية–جغرافية مع كيان فلسطيني يقوم مبدؤه الجوهري على الفصل بينه وبين دولة إسرائيل.

ثالثًا، في أعقاب عملية (طوفان الأقصى)، ترسّخت داخل المجتمع الإسرائيلي مجموعة من السرديات المتشددة، من بينها الادعاء بعدم وجود أي أفق للتقدم نحو تسوية مع الفلسطينيين؛ وأن المصير الحتمي هو العيش في ظل صراع دائم؛ وأن اتفاقيات أوسلو تُعد السبب الجذري لما يُوصَف بـ«الإرهاب»؛ وأن السلطة الفلسطينية تدعم (الإرهاب) ولا تختلف في جوهرها عن حركة حماس. وبناءً على ذلك، أخذت تتعزّز الحجة القائلة بأن الوقت قد حان أيضًا لتفكيك السلطة الفلسطينية.

إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية تحت ضغوط الاحتلال الإسرائيلي: السيناريوهات والآفاق المتاحة

طلال أبو ركبة

يستند هذا البحث إلى سؤال محوري: كيف يمكن إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية تحت الضغوط الهيكلية الإسرائيلية، والانقسامات الداخلية، وتصاعد أزمة الشرعية السياسية، وما هي السيناريوهات المتاحة لعملية الإصلاح في مرحلة ما بعد دمار غزة؟ يهدف البحث إلى تقديم تحليل معمّق للنظام السياسي الفلسطيني، وتشخيص التحديات التي تواجه الهيكل المؤسسي للسلطة على المستويين الإداري والسياسي، وتقييم الفرص والإمكانات المتاحة للإصلاح ضمن المعادلة الجديدة التي شكلتها الحرب. كما يؤكد البحث على ضرورة تحويل الإصلاح من نهج تقني-إداري بحت إلى نهج سياسي وطني يعيد بناء الشرعية ويستعيد وظيفة السلطة ضمن إطار المشروع الوطني الفلسطيني.

كشفت التطورات الدراماتيكية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عن الحاجة الملحة لإصلاح شامل للنظام السياسي الفلسطيني، يشمل أبعاده المؤسسية والهيكلية، إلى جانب الجوانب السياسية والإدارية. لقد أضافت الحرب الإبادية الجارية في غزة بُعداً حاسماً لقضية الإصلاح الفلسطيني، إذ تمثل تحدياً وجودياً ليس فقط للمجتمع الفلسطيني في غزة، بل أيضاً لمؤسسات السلطة الفلسطينية. إذ تشهد هذه المؤسسات تراجعاً حاداً وتناقصاً في القدرة على العمل ضمن إطار وطني موحّد قادر على مواجهة السياسات الإسرائيلية المتمثلة في التفكيك والخضوع، والتي تهدف في جوهرها إلى تقويض المشروع الوطني الفلسطيني.

تشير التقارير الدولية[1] إلى أن حجم القتل الجماعي، وفرض ظروف معيشية قاسية، والتدمير الشامل للبنى التحتية الحيوية في غزة، تمثل عقبات غير مسبوقة أمام أي أجندة إصلاحية لمؤسسات السلطة الفلسطينية. هذه البيئة الاستثنائية، التي هندسها الاحتلال، تجعل تنفيذ أي إصلاح ذي معنى شبه مستحيل دون معالجة الإطار الهيكلي للاحتلال، وكذلك تحديات الشرعية والتمثيل الوطني، وتحويل دور السلطة من مجرد إدارة تحت الاحتلال إلى قوة مؤسسية قادرة على العمل الاستراتيجي والمرن.

1 Amnesty International. (2024, December). You feel like you are subhuman: Israel's genocide against Palestinians in Gaza (Report MDE 15/8744/2024). https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/8668/2024/en/

أصبح إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية محصوراً بين ضغوط داخلية وخارجية، محتجزاً في توتر بين الحاجة الملحة للتحديث المؤسسي الجاد من جهة، والرغبة في الحفاظ على موقع ضمن نظام سياسي واقتصادي يهيمن عليه واقع الاحتلال من جهة أخرى.

في ظل الظروف الاستثنائية التي تواجه القضية الفلسطينية حالياً، هناك حاجة ملحة لوضع رؤية إصلاحية لمؤسسات السلطة—ليس مجرد التزام إداري أو تقني، بل كضرورة وطنية. هذا الإصلاح ضروري لاستعادة الثقة العامة في مؤسسات الدولة، وإعادة بناء قدرتها على الدفاع عن المصالح الوطنية تحت الاحتلال، ومنعها من التحول إلى هياكل هامشية غير قادرة على العمل الاستراتيجي. تكمن أهمية هذا النهج ليس فقط في تشخيص الواقع الحالي، بل أيضاً في استكشاف أفق واقعي قائم على التوافق يتيح لهذه المؤسسات أن تعمل كركيزة للوكالة الوطنية، وليس مجرد أدوات وظيفية ضمن إطار الاحتلال والتهميش السياسي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مسار الإصلاح داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية وتقييم الفرص المتاحة لها في ضوء الضغوط الهيكلية والسياسات الإسرائيلية المصممة لتقويض دورها السياسي والإداري. كما يسعى البحث إلى دراسة مدى قدرة جهود الإصلاح هذه على إحداث تحول حقيقي في الهيكل الحوكمي الفلسطيني، وسط واقع الانقسامات الداخلية، والاعتماد الاقتصادي على الاحتلال، والضغوط الإقليمية والدولية التي تشكّل عملياتها. كما يستكشف البحث السيناريوهات المحتملة لنجاح عملية الإصلاح الفلسطيني.

تستند الدراسة على افتراض أن أي إصلاح للسلطة الفلسطينية يجب أن يحمل بُعداً سياسياً أساسياً، يمكن جميع الفلسطينيين من تأكيد شرعيتهم الوطنية في إقامة دولة فلسطينية وفقاً للقرارات القانونية الدولية. يجب ألا يقتصر الإصلاح على تعديلات هيكلية أو إدارية بحتة يكون الهدف الأساسي منها الحفاظ على الدور الوظيفي للسلطة كما تفرضه إسرائيل أو بعض الجهات المانحة. بمعنى آخر، يجب أن يبدأ مسار الإصلاح السياسي بإعادة تنظيم الإطار الداخلي الفلسطيني لإحياء مشروع التحرير الوطني ومنحه الزخم والحيوية اللازمة، بما يعزز تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.

ويجدر التنويه بأن المطالبات الخارجية بالإصلاح غالباً ما تكون موسمية في طبيعتها، مدفوعة عادةً باعتبارات تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي—وخاصة العلاقة مع إسرائيل—أو لضمان الأمن الإسرائيلي، بدلاً من إدراك حقيقي للحاجة الفلسطينية الملحة لإصلاح شامل في الهيكل العام للنظام السياسي الفلسطيني.

نظرة تاريخية على عملية الإصلاح في فلسطين:

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عقب اتفاقيات أوسلو وتشكيل الهياكل المؤسسية والسياسية اللاحقة، ظلت فكرة الإصلاح تحوم على الأفق باستمرار، سواء كطلب داخلي أو كشرط خارجي. ومع تزايد الضغط من المجتمع الدولي، والمجتمع المدني الفلسطيني، والحاجة الملحة لتحسين أداء الحكومة، تم تنفيذ عدة محاولات لإصلاح السلطة، خصوصاً في مجالات

الشفافية والمساءلة والحوكمة المالية والإدارية. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود باستمرار ضغوطاً متعددة، لا سيما من الاحتلال الإسرائيلي، إضافةً إلى عوامل داخلية مثل الانقسام السياسي، واحتكار اتخاذ القرار، وانتهاكات القانون الأساسي، والفساد، وتراجع الثقة العامة.

مع مرور الوقت، أصبح الإصلاح المؤسسي محورياً لكل من الخطاب الرسمي ومتطلبات الدول المانحة والمجتمع المدني الفلسطيني على حد سواء. غالباً ما تُصاغ الشروط الخارجية للإصلاح حول مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، ومكافحة الفساد، والإدارة العامة الفعّالة، والاستدامة المالية—متطلبات يربطها العديد من المانحين الدوليين بتقديم المساعدات والدعم المالي للسلطة الفلسطينية.[2]

أصبح موضوع إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية في عام 1994 أحد الركائز الأساسية للخطاب السياسي والبرامج الحكومية، خصوصاً بالنظر إلى الحاجة لبناء جهاز إداري قادر على إدارة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، ومواجهة السياسات الرامية إلى تقويض القدرات الفلسطينية. ويمكن تتبع مسار الإصلاح عبر ثلاث مراحل رئيسية:

> ***لم تعد هذه المطالب تقتصر على «إصلاحات إدارية أو تقنية» داخل النظام السياسي فحسب، بل باتت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصير الشعب الفلسطيني، ومستقبل التمثيل الوطني، وإعادة بناء النظام السياسي بوصفها شرطًا لبقاء المشروع الوطني.***

1. مرحلة التشكيل والتأسيس (1994–2000):

تميزت هذه المرحلة الانتقالية، المتوافقة مع اتفاقية السلام، بمحاولات أولية لتأسيس مؤسسات الحكم المحلي، والوزارات المدنية، وأجهزة الأمن. ومع ذلك، اتسمت بضعف الأطر القانونية، وتداخل السلطات، وهيمنة الاعتبارات الفصائلية في التوظيف والإدارة. كان النظام السياسي الفلسطيني يشهد انتشاراً واسعاً للمحسوبية والزبائنية.[3] خلال هذه الفترة، غاب وجود رؤية واضحة للإصلاح، إذ كان منطق التكيف مع شروط أوسلو هو الغالب على منطق بناء مؤسسات ذات سيادة.[4]

2. مرحلة ما بعد فشل مفاوضات الوضع النهائي (2000–2007):

تميزت هذه المرحلة بتطورات دراماتيكية في المشهد الفلسطيني، وبلغت ذروة الضغط الدولي للإصلاحات في مجالات الشفافية، والمساءلة، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن. جاء ذلك عقب فشل مفاوضات الوضع النهائي التي بادر بها الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في كامب ديفيد عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في نفس العام، وبناء إسرائيل لاحقاً للجدار الفاصل في الضفة الغربية، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

أجبرت هذه الأحداث السلطة الفلسطينية على تنفيذ تغييرات جوهرية في هيكل القيادة، بما في ذلك إنشاء منصب رئيس الوزراء. وقد شكلت استجابات الفلسطينيين أساساً وفق شروط المانحين ضمن أجندة "الإصلاح مقابل الدعم"، ما أدى إلى

2 المفوضية الأوروبية: "لمفوضة الأوربية والسلطة الفلسطينية تتفقان على الدعم المالي الطارئ ومبادئ برنامج التعافي والقدرة على الصمود"، تقرير، 2024، الرابط الاليكتروني: https://en_19-07-enlargement.ec.europa.eu/news/european-commission-and-palestinian-authority-agree-emergency-financial-support-and-principles-2024

3 جميل هلال: "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2006. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1647990

4 Courtney Bliler," Holding onto Hope: Palestinian Authority Institution-Building in the Post-Oslo Era Peace Proces", The Yale Review of International Studies,28 ,2016/11/ https://yris.yira.org/essays/holding-onto-hope-palestinian-authority-institution-building-in-the-post-oslo-era-peace-process

تحسينات إدارية رسمية، لكنها لم تحدث تحولاً جوهرياً في أنماط الحكم، حيث استمرت مراكز القوة والتأثير التقليدية في تقييد فعالية الإصلاحات.[5]

3. مرحلة الانقسام السياسي الداخلي (2007–الحاضر):

تبعت هذه المرحلة سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، ما أدى إلى تحويل تركيز السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية نحو الإصلاحات الأمنية والإدارية تحت إشراف دولي مباشر، لا سيما خلال ولاية رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض.

خلال هذه الفترة، تحققت بعض الإنجازات النسبية في مراقبة الميزانية وتنظيم مؤسسات الأمن. ومع ذلك، كان مسار الإصلاح هذا تقنياً وأمنياً بشكل أساسي، وليس وطنياً وسياسياً حقاً،[6] مما جعله هشاً في ظل غياب الشرعية السياسية للمؤسسات الفلسطينية وفي ضوء الانقسام الجغرافي والمؤسسي ضمن هيكل الحكم الفلسطيني.

4. مرحلة ما بعد الإبادة الإسرائيلية (2023–2025):

نشأت هذه المرحلة عقب مقترحات من فاعلين دوليين—خصوصاً الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول العربية—لتصور إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية كجزء من سيناريو "اليوم التالي".

ركزت هذه المقترحات بشكل رئيسي على الحاجة إلى الإصلاح الإداري والمؤسسي، بما في ذلك مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن، وتوضيح سلطات التنفيذ والتشريع والقضاء، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وتجديد الشرعية عبر الانتخابات.

كما شملت أجندة الإصلاح تعديلات سياسية، مثل التزام السلطة الفلسطينية بعملية السلام كمسار لحل النزاع، والحد من تأثير الفصائل المسلحة على صنع القرار السياسي. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات تتسم بطابع تدخلية إلى حد كبير، بدلاً من دعم حقيقي للإصلاح الشامل. فهي تركز على الأمن والسيطرة الإدارية أكثر من التحول السياسي الحقيقي، ولا تعالج مباشرة إنهاء الاحتلال أو ضمان إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. في الجوهر، تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة إنتاج السلطة الفلسطينية كأداة إدارية لإدارة السكان، بدلاً من كونها آلية قيادية للتحرير الوطني، كما تجسدها مبادرة وقف إطلاق النار التي اقترحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في سبتمبر، والتي صادقت عليها لاحقاً قرار مجلس الأمن رقم 2803، الذي صاغ المبادرة الأمريكية رسمياً.

تحليل جهود إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية:

على مدى السنوات الماضية، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بعدة محاولات لإصلاح هياكلها التنظيمية والإدارية. ومع ذلك، تميزت هذه الجهود بتقدم نسبي في بعض المجالات إلى جانب تراجع كبير في مجالات أخرى.

---

5 Courtney Bliler," Holding onto Hope: Palestinian Authority Institution-Building in the Post-Oslo Era Peace Proces", The Yale Review of International Studies,28/11/2016, https://yris.yira.org/essays/holding-onto-hope-palestinian-authority-institution-building-in-the-post-oslo-era-peace-process

6 Courtney Bliler," Holding onto Hope: Palestinian Authority Institution-Building in the Post-Oslo Era Peace Proces", The Yale Review of International Studies,28/11/2016, https://yris.yira.org/essays/holding-onto-hope-palestinian-authority-institution-building-in-the-post-oslo-era-peace-process

على المستوى المالي والإداري، حققت السلطة الفلسطينية بعض "النجاحات"، بما في ذلك خفض النفقات الإجمالية للرواتب العامة، أي تقليل إجمالي الرواتب والأجور الشهرية التي تُدفع للموظفين المدنيين وأجهزة الأمن. وشملت الإجراءات التقاعد المبكر للموظفين، وتقييد التوظيف الجديد، وتنفيذ دفع جزئي للرواتب بنسبة تتراوح بين 70–80% من الراتب الكامل، وإعادة هيكلة القطاع العام ليصبح أكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز أنظمة الرقابة المالية، وتنويع مصادر الإيرادات المحلية.[7]

بالإضافة إلى ذلك، أُطلقت برامج الإصلاح القضائي والإداري تحت ضغط المانحين الدوليين، بهدف تعزيز استقلالية القضاء، وتحسين تقديم الخدمات العامة، والحد من المركزية في السلطة.[8] ومع ذلك، غالباً ما بقيت هذه الإصلاحات جزئية وتقنية، دون تغيير جوهري في هياكل السلطة، أو تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على العمل ككيان سياسي ذي سيادة قادر على تحقيق الأهداف الوطنية في ظل ظروف الاحتلال.

> ***يتطلب تجاوز هذه العقبات تحوّلًا نوعيًا في الرؤية والوظيفة: من سلطة تكتفي بالإدارة تحت الاحتلال إلى مؤسسة قادرة على الصمود والمقاومة، تمثّل الإرادة الوطنية بدلًا من التعايش مع شروط تبعية مفروضة.***

وتكمن نقطة الضعف الأساسية في أن معظم هذه الإصلاحات تم اعتمادها ضمن إطار "الإصلاح مقابل المساعدات الدولية"، مما جعلها إلى حد كبير استجابة تقنية ورسمية للضغط الخارجي، بدلاً من كونها مبادرات سياسية وطنية حقيقية. يضمن هذا النهج بقاء مراكز القوة والنفوذ القائمة داخل النظام السياسي مهيمنة، دون أي تغيير جوهري في سيطرتها أو سلطتها.

يمكن القول إن جوهر مطالب الإصلاح الفلسطيني شهد تحولاً عميقاً بعد حرب غزة. لم تعد هذه المطالب مقتصرة على الإصلاحات "الإدارية أو التقنية" داخل النظام السياسي فقط، بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصير الشعب الفلسطيني، ومستقبل التمثيل الوطني، وإعادة بناء النظام السياسي كشرط أساسي للبقاء الوطني.

تركزت معظم جهود الإصلاح الفلسطينية، سواء تلك المعلنة داخلياً أو المطلوبة من الخارج—وخاصة في سياق ترتيبات ما بعد إبادة غزة—على محورين رئيسيين:

أولاً: الإصلاح الإداري والمالي:[9]

تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وتحديث وإعادة هيكلة مؤسسات الحكومة، سواء في القطاعات المدنية أو الأمنية، لتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة في مجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. وشملت الجهود السابقة بناء المؤسسات وإنشاء أطر تشريعية وتنفيذية مدعومة بالمساعدات الدولية، بالإضافة إلى تشكيل حكومة تكنوقراطية مستقلة قادرة على الكفاءة المالية والإدارية.

ثانياً: الإصلاح السياسي وتوحيد الشرعية:[10]

7 WORLD BANK GROUP:" Supporting Palestinian reform efforts to achieve fiscal sustainability and improve public financial management", 2013, https://www. supporting-palestinian-reform-efforts-to-achieve-fiscal-sustainability-and-improve-public-financial-management/24/05/worldbank.org/en/results/2013

8 WORLD BANK GROUP:" Supporting Palestinian reform efforts to achieve fiscal sustainability and improve public financial management", 2013, https://www. supporting-palestinian-reform-efforts-to-achieve-fiscal-sustainability-and-improve-public-financial-management/24/05/worldbank.org/en/results/2013

9 WORLD BANK GROUP:" Supporting Palestinian reform efforts to achieve fiscal sustainability and improve public financial management", 2013, https://www. supporting-palestinian-reform-efforts-to-achieve-fiscal-sustainability-and-improve-public-financial-management/24/05/worldbank.org/en/results/2013

10 WORLD BANK GROUP:" Supporting Palestinian reform efforts to achieve fiscal sustainability and improve public financial management", 2013, https://www. supporting-palestinian-reform-efforts-to-achieve-fiscal-sustainability-and-improve-public-financial-management/24/05/worldbank.org/en/results/2013

يركز هذا المحور على إنهاء الانقسام الداخلي وتوحيد المؤسسات الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لإعادة بناء الشرعية الفلسطينية. وقد شملت الجهود الفلسطينية المتكررة في هذا الصدد اتفاق بيروت لعام 2017، واجتماع الأمناء العامين في 2020، واتفاق بكين لعام 2024. وكانت النتائج الرئيسية لهذه المبادرات المتعلقة بالإصلاح السياسي هي الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة لتجديد شرعية جميع المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية الموحدة. ومع ذلك، فإن الانقسام المستمر وتضارب المصالح السياسية يبقيان أكبر عقبة أمام تنفيذ خطوات ملموسة، مما يقوض مصداقية هذه الجهود الإصلاحية في أعين المجتمع الفلسطيني.

واجهت جميع جهود الإصلاح الفلسطينية عقبات هيكلية كبيرة، لا سيما الاحتلال الإسرائيلي المستمر، الذي يقيّد بشدة المجال التشغيلي للسلطة. تتحكم إسرائيل غالباً في الإيرادات الضريبية التي تعتمد عليها السلطة، وتجمّدها في أحيان كثيرة، مما يضع ضغطاً هائلاً على قدراتها المالية والإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التراجع المستمر في شرعية السلطة داخلياً—والذي تفاقم بسبب تعليق الانتخابات وتنامي عدم ثقة الجمهور—يضعف قدرة المبادرات الإصلاحية على أن تكون مشروعاً وطنياً تحررياً حقيقياً. وبدلاً من ذلك، غالباً ما تظل هذه الجهود تدابير رد فعل تهدف أساساً إلى تلبية الشروط والالتزامات الخارجية. وتتفاقم هذه الحالة أكثر بفعل الانقسام السياسي الداخلي المستمر، الذي يشكل حاجزاً أساسياً أمام توحيد وتنفيذ أي أجندة إصلاحية شاملة.

العقبات أمام عملية الإصلاح الفلسطينية:

يمكن القول إن أي مسار إصلاحي فلسطيني مستقبلي، بالنظر إلى الواقع الحالي، سيظل مقيداً بثلاثة محددات رئيسية: الاحتلال المستمر وإجراءاته المقيدة، والانقسام السياسي الداخلي الذي يعيق إنشاء مؤسسات موحدة، وأخيراً غياب الإرادة السياسية لتبني أجندة إصلاحية جذرية تعيد تعريف دور السلطة ضمن المشروع الوطني الفلسطيني.

يتطلب التغلب على هذه العقبات تحوّلاً نوعياً في الرؤية والوظيفة—من سلطة تكتفي بالإدارة تحت الاحتلال إلى مؤسسة قادرة على الصمود والمقاومة، تمثل الإرادة الوطنية بدلاً من التعايش ضمن شروط الاعتماد المفروضة. وتشير الدراسات بشكل متكرر إلى أن مجموعة معقدة من العوامل الهيكلية والسياسية ساهمت في فشل جهود الإصلاح الفلسطينية المتكررة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1. الاحتلال الإسرائيلي:

يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تقويض أي فرصة للفلسطينيين لإظهار قدرتهم على حكم أنفسهم وإنشاء نموذج ديمقراطي تعددي. وهدفه هو إقناع العالم بأن الفلسطينيين غير مؤهلين لإقامة دولة ذات سيادة، مع التركيز بدلاً من ذلك على الإصلاحات في وظيفة السلطة الفلسطينية وليس في جوهرها كخطوة نحو الاستقلال الوطني. ونتيجة لذلك، يقيّد الاحتلال بشكل مستمر صلاحيات السلطة المحدودة أصلاً، والتي غالباً ما تكون مقيدة بسيطرة إسرائيل الأمنية والاقتصادية. ويتجلى هذا التحكم من خلال تنظيم المعابر، وفرض الاعتماد الاقتصادي، وقمع أي محاولات

فلسطينية لتحقيق الاستقلال الإداري والمالي الذي قد يعزز جهود الإصلاح الداخلي. ونتيجة لذلك، تتصادم الإصلاحات الإدارية والمؤسسية مراراً مع الحدود المفروضة من السيطرة الفعلية لإسرائيل.

2. غياب السيادة والموارد المستقلة:

غياب السيادة الحقيقية والتحكم المستقل في الموارد يجعل عملية الإصلاح معتمدة بشدة على المساعدات الخارجية وشروط المانحين، بدلاً من الاستجابة للتطلعات والاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني.

3. الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

لقد أدى الانقسام السياسي والجغرافي الداخلي إلى تفتيت الهيكل المؤسسي وإضعاف شرعية أي جهود إصلاح شاملة.

4. هيمنة البيروقراطية الحزبية والمحسوبية والزبائنية:

أدى انتشار البيروقراطية الحزبية، والمحسوبية، والممارسات الزبائنية داخل مؤسسات السلطة إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية، وتقويض مبادئ الكفاءة والمساءلة، وتعزيز الانطباعات عن وجود فساد ضمن الإطار المؤسسي الفلسطيني.

5. الطبيعة الأداة للإصلاح:

غالباً ما استُخدمت الإصلاحات في المقام الأول لتحسين صورة السلطة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، بدلاً من أن تكون وسيلة لإحداث تغيير جوهري وفعلي في الهيكل المؤسسي والسياسي الفلسطيني.

لذلك، فإن أي مسار قابل للتطبيق لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية يتطلب أساساً الانتقال من تعديلات تقنية محدودة إلى إصلاح شامل. ويجب أن يدمج هذا الإصلاح الأبعاد المالية والإدارية مع البعد السياسي وشرعية المؤسسات. كما ينبغي أن يرافقه تعزيز الاستقلالية عن التأثيرات الخارجية وقيود الاحتلال، من أجل تحسين الفعالية والاستدامة. وبدون هذه الشروط، ستظل جهود الإصلاح بالضرورة هشة، عرضة للتراجع أو الانكماش تحت ضغوط الاحتلال، والاعتماد الخارجي، وتآكل الشرعية.

الآفاق المتاحة لمسار إصلاح السلطة الفلسطينية:

1. الاستفادة من الدعم الدولي والإقليمي للإصلاح المؤسسي:

يكتسب هذا البعد أهمية خاصة في ظل تزايد موجات الاعتراف الدولي بحل الدولتين وتشجيع الإصلاحات. يمكن ربط التمويل الدولي بشكل استراتيجي بأجندة إصلاح حقيقية تعزز القدرات الداخلية الفلسطينية في هذا المسار. ينبغي استخدام هذا الدعم المالي كفرصة لإطلاق حزمة شاملة من الإصلاحات الإدارية والمالية والخدمية، مما يعزز القدرات المؤسسية ويقلل الاعتماد على الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الموارد المالية الفلسطينية.

2. استعادة الثقة بالشرعية الفلسطينية من خلال إصلاحات ملموسة:

يتطلب إعادة بناء العلاقة بين السلطة والمجتمع الفلسطيني سلسلة من الإصلاحات الجوهرية، بما في ذلك إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وتوسيع الحريات العامة، واعتماد معايير المساءلة والشفافية،

وضمان حكم القانون، وفصل السلطات. يهدف هذا النهج إلى تحقيق خطوات إصلاح ملموسة تعزز شرعية السلطة على الصعيد الداخلي وتقوي موقعها التفاوضي مع الأطراف الخارجية، وبشكل خاص مع الاحتلال الإسرائيلي.

3. بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الإدارة الذاتية:

يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من السلطات المتاحة في الإدارة المالية المحلية وتطوير المؤسسات، بالإضافة إلى تحسين الخدمات العامة لتعزيز البنية الداخلية للسلطة الفلسطينية. تساهم هذه الإجراءات في تقليل هشاشة المؤسسات وبناء إرث تنظيمي أكثر مرونة، حتى في حال لم تتحقق السيادة الكاملة على الفور.

4. استغلال سيناريو ما بعد الصراع وإعادة الإعمار في غزة كنقطة انطلاق للإصلاح:

يمكن للسلطة الفلسطينية أن تلعب دوراً محورياً في إعادة إعمار غزة، مما يوفر فرصة لتنفيذ إصلاحات في الهياكل الإدارية والأمنية والخدمية. يشكل النجاح في استثمار هذا الدور فرصة استراتيجية لتعزيز موقع السلطة المؤسسي، وتقوية شرعيتها داخلياً، وتوحيد مؤسساتها بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يمكن القول إن الآفاق المتاحة لإصلاح السلطة الفلسطينية ليست معدومة. فالدعم الدولي، والسياق ما بعد الصراع، والقدرات المؤسسية القائمة كلها عناصر يمكن الاستفادة منها استراتيجياً لتعزيز الحكم الذاتي والشرعية الداخلية. ومع ذلك، يتطلب النجاح في هذا المسار تجاوز القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتطوير رؤية إصلاح شاملة تدمج الأبعاد الداخلية والخارجية. بدون هذا النهج الشمولي، من المرجح أن تظل المؤسسات الفلسطينية في حالة من الهشاشة المستمرة.

الاحتمالية	التحديات / المخاطر	الفوائد المحتملة	الأطراف الفاعلة	المحركات الرئيسية	وصف السيناريو	السيناريو
متوسطة – عالية	مقاومة النخب، ضعف الإرادة السياسية	استعادة الشرعية، ثقة الجمهور، الاستقرار	السلطة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، الفصائل	الضغط الشعبي والعربي؛ تجديد الشرعية	عملية إصلاح حقيقية تتماشى مع استعادة نسبية للقدرات المؤسسية والمالية للسلطة الفلسطينية، مع الاستفادة من الدعم الدولي والإقليمي المشروط. يشمل الشفافية، والمساءلة، وإجراء الانتخابات، وتنويع مصادر الإيرادات.	الإصلاح الجدي والتدريجي
عالية	فقدان السيادة، التبعية	الدعم المالي، إعادة الإعمار	الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الدول العربية	الرغبة الدولية في استقرار غزة	إصلاحات مفروضة ضمن رؤية دولية لما بعد الحرب لـ"اليوم التالي".	الإصلاح المفروض خارجيًا
	فقدان الشرعية، الانقسام	تحسينات طفيفة	السلطة الفلسطينية	ضغط المانحين؛ تردد القيادة	إصلاحات محدودة إدارية ومالية دون تغيير هيكلي.	الركود والإصلاحات الشكلية
	الفوضى، انهيار الخدمات	ظهور أطراف جديدة	القوى الشبابية، الفصائل، الأمم المتحدة / الإدارة العربية	حجز الإيرادات، تراجع الدعم	فشل الإصلاحات مما يؤدي إلى الانهيار المالي والإداري للسلطة الفلسطينية.	التراجع والانهيار المؤسسي
	نقص التمويل، الضغوط	اتخاذ قرارات وطنية مستقلة	قوى المقاومة، الشتات الفلسطيني	فشل النخب القديمة	إنشاء نظام سياسي جديد يتجاوز اتفاقات أوسلو.	إعادة التأسيس وإعادة بناء المؤسسات
غير محددة	الشروط الخارجية، الانقسام	إعادة بناء المؤسسات، الوحدة	الحكومة، الفصائل، الشركاء	إعادة الإعمار بعد الحرب؛ التوافق الوطني	فرصة لإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وتوسيع الحوكمة إلى غزة من خلال اتفاق وطني ديمقراطي وإصلاحات ما بعد الحرب.	سيناريو ما بعد الإبادة في غزة

الخاتمة:

تقف السلطة الفلسطينية اليوم عند مفترق طرق حاسم بين الحفاظ على هياكلها التقليدية أو الشروع في عملية إصلاح شاملة تستعيد شرعيتها ووظائفها بما يتوافق مع متطلبات مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية. لقد كشفت الأحداث الدراماتيكية الأخيرة عن هشاشة إطارها المؤسسي، وتآكل الثقة العامة، وتعدد مراكز اتخاذ القرار الفلسطينية، ما يجعل الإصلاح ضرورة وطنية لا يمكن تأجيلها أو التغاضي عنها.

تشير السيناريوهات المقترحة إلى أن الإصلاح السياسي قد يسلك مسارات متعددة، تتراوح بين الإصلاح الداخلي التدريجي، أو التغييرات المفروضة من الخارج، أو حتى الانهيار النظامي يعقبه إعادة تأسيس. وبغض النظر عن تفاوت احتمالية كل سيناريو، فإن القاسم المشترك بين جميع المسارات يبقى الحاجة إلى إعادة تعريف دور النظام السياسي الفلسطيني: من كيان محدود الصلاحيات يعمل تحت قيود الاحتلال، إلى إطار سياسي يتمتع بسيادة نسبية ويمثل جميع الفلسطينيين، سواء داخل الأراضي أو في الشتات، مستندًا إلى الشرعية الشعبية والديمقراطية التمثيلية.

يجب أن تستند أي عملية إصلاح حقيقية إلى مبادئ الوحدة الوطنية، والمساءلة، وفصل السلطات، وتجديد القيادة السياسية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار شامل يمثل الشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، يتطلب الإصلاح الانتقال من المنطق الوظيفي للسلطة نحو بناء مؤسسات قادرة على قيادة مشروع التحرير الوطني، بدلًا من الاكتفاء بإدارة شؤون الحياة اليومية تحت الاحتلال.

وبناءً عليه، لا يمكن تحقيق إصلاح النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية من خلال قرارات من الأعلى أو تدخلات خارجية فقط. بل يستلزم عملية وطنية شاملة تقوم على توافق شعبي، تهدف إلى إعادة تشكيل العقد السياسي والاجتماعي الفلسطيني على أسس المشاركة والشفافية والكرامة الوطنية. إن نجاح هذا الإصلاح سيكون المعيار الحقيقي لقدرة الفلسطينيين على تحويل المأساة إلى نقطة انطلاق جديدة للتحرر وإقامة دولة مستقلة.

يكمن مفتاح أي من السيناريوهات المذكورة أعلاه في قدرة السلطة والمجتمع الفلسطيني على تحويل التهديدات إلى فرص، وتحويل الفرص إلى أفعال ملموسة. ويتطلب تحقيق ذلك إصلاحًا حقيقيًا يدمج البعد السياسي وينسق مع الجهات الخارجية بطريقة تحافظ على الاستقلال الفلسطيني، بدلاً من تقليصه إلى مجرد الامتثال لظروف الاحتلال أو شروط المانحين.

شركات التكنولوجيا كقوة سيادية جديدة:
من أوكرانيا إلى غزة

رانيا الشلبي

تهدف هذه المقالة إلى تحليل صعود شركات التكنولوجيا الكبرى بوصفها قوة سيادية جديدة في الحروب المعاصرة، وذلك من خلال دراسة دورها في إدارة البنية التحتية الرقمية الحيوية للصراع، كما يتجلى في حالتي أوكرانيا وغزة. وتنطلق المقالة من سؤال مركزي مفاده: إلى أي مدى أدى اعتماد الدول المتزايد على شركات التكنولوجيا الخاصة إلى إعادة تشكيل مفهوم السيادة واحتكار أدوات الحرب؟ وما هي التداعيات السياسية والقانونية والأخلاقية لهذا التحول في عصر الحروب الرقمية؟

مشهد من حروب العصر الرقمي

شهدت الحروب المعاصرة تحولًا بنيويًا عميقًا في طبيعة القوة وأدواتها، متجاوزة الأطر التقليدية التي حصرت إدارة الصراع في الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية. فلم يعد التحكم في الأرض أو امتلاك الأسلحة التقليدية وحده كافيًا لحسم المعارك، بل أصبحت السيطرة على البنية التحتية الرقمية—ولا سيما شبكات الاتصالات والبيانات—عاملًا حاسمًا في إدارة العمليات العسكرية وضمان استمرارية الدولة نفسها في زمن الحرب

وفي هذا السياق، برزت شركات التكنولوجيا الكبرى بوصفها فاعلين مركزيين يمتلكون قدرات تتجاوز حدود السيادة الوطنية، من خلال سيطرتهم على شبكات الاتصالات الفضائية، والبنى السحابية، والخوارزميات المستخدمة في التحليل والاستهداف. ويثير هذا التحول تساؤلًا جوهريًا حول طبيعة السيادة في القرن الحادي والعشرين: إلى أي مدى ما تزال الدولة تحتكر أدوات الحرب، في عصر يعتمد بشكل متزايد على شركات خاصة يمكنها، بقرارات تقنية أو تجارية، تمكين القوات العسكرية أو تعطيلها؟

وتتناول هذه المقالة هذا التحول من خلال تحليل دور شركات التكنولوجيا في حالتي أوكرانيا وغزة، بوصفهما نموذجين كاشفين لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والحرب والفضاء الرقمي، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية وقانونية وأخلاقية

أوكرانيا: ستارلينك من شريان حياة إلى أداة جيوسياسية

عندما أطلقت روسيا غزوها الواسع لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، سعت كييف بشكل عاجل إلى الحصول على دعم في مجال غير تقليدي لكنه بالغ الأهمية: الإنترنت الفضائي. وقد استجاب إيلون ماسك بسرعة، حيث تم نشر مئات من أجهزة "ستارلينك" للحفاظ على الاتصالات في ظل تدمير البنية التحتية الأرضية. وخلال أشهر قليلة، توسع الانتشار ليشمل أكثر من 50 ألف محطة داخل أوكرانيا، تم تمويل العديد منها من قبل جهات دولية مانحة؛ إذ قدمت بولندا وحدها نحو 25 ألف محطة، وتكفلت بتغطية تكاليف الاشتراك التي بلغت نحو 89 مليون دولار

تحول "ستارلينك" إلى شريان حياة رقمي لكل من الجيش والمدنيين. فمن خلال هذه الشبكة، تمكنت الوحدات العسكرية من الحفاظ على الاتصال فيما بينها، وبقيت الطائرات المسيّرة مرتبطة بمشغليها، واستمرت الحكومة في الوصول إلى البيانات المخزنة سحابيًا، ما أتاح لمؤسسات الدولة الاستمرار في العمل في أقسى الظروف. وقد لخّص أحد المسؤولين الأوكرانيين هذا الواقع بالقول: «من دون ستارلينك، لما كانت الدولة لتصمد—لقد حافظ على وجودنا ذاته.

غير أن الوجه الآخر لهذه المعادلة سرعان ما برز. فما بدأ كمبادرة إنسانية من شركة خاصة، تحوّل تدريجيًا إلى ورقة ضغط جيوسياسية. ففي خريف عام 2022، ومع تقدم القوات الأوكرانية داخل خطوط العدو، بدأت موسكو بالتهديد بأن الأقمار الصناعية التجارية المستخدمة لأغراض عسكرية قد تصبح أهدافًا مشروعة. وفي الفترة نفسها، دخل ماسك في نقاشات غير معلنة مع مسؤولين أمريكيين حول مخاطر التصعيد النووي الروسي. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر توجيهًا مفاجئًا يقضي بتعليق تغطية "ستارلينك" في المناطق التي تقدمت إليها القوات الأوكرانية قرب الحدود الروسية.

وكانت النتيجة فقدانًا مؤقتًا للاتصال لدى وحدات الخطوط الأمامية؛ إذ أفاد جنود أوكرانيون بأنهم أصبحوا «عميانًا» من دون الإنترنت، كما توقفت حملة لتطويق موقع روسي بسبب انقطاع الاتصالات. وقد شكّل هذا الحدث غير المسبوق—وهو أول حالة موثقة لإيقاف متعمد لخدمة حيوية أثناء القتال النشط—صدمة حتى داخل شركة ستارلينك نفسها. وفعليًا، أعاد هذا القرار رسم خطوط المواجهة، ومنح ماسك قدرة على التأثير في مجريات الحرب، حيث وصف أحد المطلعين الوضع بقوله إن «نتيجة الحرب أصبحت بين يديه». وبصورة عملية، بات استمرار العمليات العسكرية الأوكرانية معتمدًا على قرار شخص واحد وشركته.

غير أن الجانب الآخر من هذه المعادلة سرعان ما تكشّف. فما بدأ كمبادرة إنسانية طوعية من شركة خاصة، تحوّل تدريجيًا إلى أداة ضغط جيوسياسية ذات تأثير مباشر في مسار العمليات العسكرية. ففي خريف عام 2022، ومع تحقيق القوات الأوكرانية تقدمًا داخل خطوط السيطرة الروسية، بدأت موسكو بإطلاق تهديدات علنية مفادها أن الأقمار الصناعية التجارية المستخدمة لأغراض عسكرية يمكن اعتبارها أهدافًا مشروعة. وفي الوقت ذاته، دخل إيلون ماسك في نقاشات غير معلنة مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية، على خلفية مخاوف من التصعيد النووي الروسي.

وفي أعقاب هذه النقاشات، اتخذ ماسك قرارًا مفاجئًا بتعليق خدمة "ستارلينك" في مناطق معينة كانت القوات الأوكرانية قد تقدمت إليها قرب الحدود الروسية. وأسفر هذا القرار عن انقطاع مفاجئ للاتصالات لدى وحدات الخطوط الأمامية، حيث أفاد جنود أوكرانيون بأنهم فقدوا القدرة على التواصل، وأصبحوا "عميانًا" ميدانيًا دون الإنترنت. كما توقفت عملية عسكرية كانت تهدف إلى تطويق موقع روسي بسبب فقدان الاتصال. وقد مثّل هذا الحدث سابقة غير معهودة في تاريخ الحروب الحديثة، إذ كانت تلك أول حالة موثقة يتم فيها تعطيل خدمة رقمية حيوية بقرار مباشر من شركة خاصة أثناء اشتباكات عسكرية نشطة.

أثار هذا القرار صدمة حتى داخل شركة ستارلينك نفسها، حيث عبّر بعض الموظفين عن دهشتهم من حجم التأثير الذي يمكن أن يحدثه قرار تقني واحد على مجريات الحرب. وفعليًا، أعاد هذا التعطيل المؤقت رسم خطوط المواجهة، ومنح ماسك قدرة غير مسبوقة على التأثير في مسار العمليات العسكرية، إلى درجة وصف أحد المطلعين الوضع بأن "نتيجة الحرب أصبحت بين يديه". وبصورة عملية، بات استمرار العمليات العسكرية الأوكرانية مرهونًا بقرار شخص واحد وشركته، لا بقرار دولة حليفة.

> ***يمتلك إيلون ماسك، عبر أقمار «ستارلينك» الصناعية، قدرة نظرية على وصل خدمة الإنترنت أو قطعها في أي مكان ضمن نطاق تغطية شبكته، إلى حدّ كبير خارج نطاق الرقابة الحكومية.***

وأمام هذه التطورات، بدأت الحكومات تدرك أن الاعتماد على "حسن نية" شركة خاصة ينطوي على مخاطر استراتيجية جسيمة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، صرّح ماسك علنًا بأنه لا يستطيع الاستمرار في تمويل عمليات "ستارلينك" في أوكرانيا إلى أجل غير مسمى، مشيرًا إلى أن التكلفة الشهرية بلغت نحو 20 مليون دولار، وداعيًا وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى التدخل. وعلى الرغم من تراجعه لاحقًا عن التهديد بوقف الخدمة، إلا أن الرسالة كانت واضحة: استمرار الدعم يتطلب التزامًا رسميًا من الدولة.

وبحلول منتصف عام 2023، وقّع البنتاغون عقدًا رسميًا مع شركة "سبيس إكس" لتأمين خدمات "ستارلينك" لأوكرانيا، ما أنهى الجدل حول التمويل، ووضع الخدمة ضمن إطار حكومي رسمي. ومع ذلك، احتفظت الشركة بنفوذ عملي كبير، إذ ظلت تمتلك القدرة التقنية على تقييد الخدمة جغرافيًا عبر ما يُعرف بسياسة "التسييج الجغرافي» بما يسمح بمنع استخدام الشبكة في عمليات هجومية تعتبرها الشركة أو الجهات المتعاقدة معها عالية المخاطر.

وهكذا، تحوّل "ستارلينك" من مجرد شريان حياة تقني إلى أداة جيوسياسية بالغة الحساسية، يتم تشغيلها بحذر وفق تقييمات ماسك الخاصة لمخاطر التصعيد، وأصبحت عنصرًا مركزيًا في التفاعلات بين واشنطن وكييف. ووجدت أوكرانيا نفسها أمام واقع جديد: الجهة التي تضمن اتصالات جيشها ليست دولة حليفة، بل شركة خاصة تفرض شروط استخدامها في ساحة المعركة.

غزة: الاتصالات تحت الحصار الرقمي

في قطاع غزة المحاصر، حيث يعتمد أكثر من مليوني إنسان على بنية تحتية هشة، شكّلت الاتصالات إحدى ساحات الحرب الخفية. مع اندلاع جولة القتال الأخيرة في أكتوبر 2023، فرضت إسرائيل تعتيما رقميا شبه كامل ضمن استراتيجيتها العسكرية. تعرّضت الشبكات الأرضية للقصف ونضبت إمدادات الوقود للمولدات، مما أدى إلى انقطاع الإنترنت والهاتف عن غزة بأكملها ليلة 27 أكتوبر. خلال تلك الساعات العصيبة، ووسط أعنف قصف جوي، عمّت الفوضى: لم يتمكن المسعفون من التواصل عبر أجهزة اللاسلكي أو الهواتف، فراحوا يتوجهون بسيارات الإسعاف نحو مواقع الانفجارات عشوائياً لمحاولة إنقاذ الجرحى، الأسر المذعورة فقدت الاتصال بأحبّتها، والمستشفيات عجزت عن تنسيق عملياتها الإغاثية. وعلى الرغم من النداءات الدولية لتحييد البنية التحتية المدنية، أقرّ مسؤولون إسرائيليون بأن قطع اتصالات العدو يعدّ تكتيكا حربيا معتادا لكافة الجيوش. هكذا أُستخدِمت الهيمنة الرقمية كأداة حصار تُضاف إلى منع الغذاء والوقود – في تأكيد صارخ أن السيطرة على الفضاء الإلكتروني أصبحت جبهة قتال بحد ذاتها.

أمام هذا المشهد، برز حل غير تقليدي: شبكة ستارلينك مجدداً. أطلق ناشطون حول العالم حملة إلكترونية تناشد إيلون ماسك توفير خدمة الإنترنت الفضائي لغزة المحاصرة. تردد ماسك في البداية متسائلًا عمّن "يملك السلطة على الأرض" لتنسيق التشغيل، ثم أعلن أن شركته ستدعم الاتصال لصالح المنظمات الإغاثية الدولية المعترف بها في غزة. لكن سرعان ما أتت الاعتراضات من أعتى قوتين معنيتين: إسرائيل والولايات المتحدة. حذّر وزير الاتصالات الإسرائيلي صراحةً من الخطوة وهدّد بقطع كل العلاقات مع ستارلينك إن مضت بالخطة. وصرّح بأن حماس ستستغلها لأغراض إرهابية معتبراً أي اتصال فضائي مباشر بمثابة كسر للحصار الرقمي المفروض على القطاع. لم تُخف واشنطن أيضاً مخاوفها من وقوع التقنية بيد عناصر معادية، إذ يعني ذلك إحباط جهود الاستخبارات لرصد الاتصالات ومنح الفصائل قدرة على التنسيق بعيداً عن أعين الجيش الإسرائيلي. أمام هذه الضغوط، تراجع ماسك خطوة إلى الوراء مبدياً تفهماً للهواجس الأمنية، وأكد أن شركته "ليست ساذجة" وستجري تنسيقاً أمنياً مع حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل قبل تفعيل أي محطة في غزة. بكلمات أخرى، حتى لو امتلكت شركة خاصة قدرة تقنيّة لتعويض البنية التحتية المدمرة، فإن قرار استخدامها صار رهينة التوافقات السياسية والأمنية والمالية مع الدول.

> ***لكن كيف يمكن إسناد المساءلة إلى الشيفرة البرمجية؟ ومن يتحمّل المسؤولية عن الأخطاء: المبرمج، أم الشركة، أم الدولة التي اقتنت الخوارزمية، أم المسؤول الذي صادق على توصية صادرة عن آلة؟***

إلى جانب الاعتبارات الأمنية البحتة، لا يمكن إغفال البعد الاقتصادي في هذه المعادلة. ستارلينك ليست منظمة مجتمع مدني، وإيلون ماسك ليس فاعلاً محايداً في نزاعات كهذه. تشغيل آلاف المحطات في أوكرانيا كلّف شركته ملايين الدولارات شهرياً، ودفعه إلى الدخول في مفاوضات مطوّلة مع البنتاغون للحصول على تمويل رسمي بدل تحمّل العبء منفرداً. وفي غزة تبدو الصورة أكثر تعقيداً: فكل قرار يتعلق بتفعيل الإنترنت أو منحه لطرف دون آخر يجري في خلفيته حساب للمصالح وصفقات محتملة ونفوذ سياسي، بل ومستقبل عقود بمليارات الدولارات.

شركات التكنولوجيا الكبرى ترى في الحروب فرصة توسّع بقدر ما تراها مخاطرة، والدول من جهتها تتعامل معها بوصفها مقاولاً سيادياً يُشغَّل عندما يخدم أهدافها، ويُقيَّد حين يهدّد توازن القوة.

هذا كُله يرتبط بسياق أوسع من السيطرة الرقمية كأداة للاحتلال. فمنذ سنوات، طورت إسرائيل منظومات تقنية لإحكام قبضتها على السكان الفلسطينيين ومراقبتهم بشكل غير مسبوق. على سبيل المثال، تستخدم السلطات نظامي "الذئب الأزرق" Blue Wolf و "الذئب الأحمر" Red Wolf لمراقبة الفلسطينيين وتعزيز القيود المفروضة عليهم. كشفت تقارير حقوقية أن Red Wolf هو نظام تجريبي للتعرّف على الوجوه بواسطة كاميرات مثبتة على الحواجز في الضفة الغربية. يقوم هذا النظام بمسح وجوه الفلسطينيين تلقائيًا ومقارنتها بقاعدة بيانات ضخمة؛ فإن لم يجد للفرد "مطابقة" في سجلاته يمنعه من المرور ويضيف صورته إلى القاعدة البيومترية تلقائيا. أما Blue Wolf فهو تطبيق للهواتف الذكية بحوزة الجنود، يتيح لهم الوصول الفوري إلى قاعدة بيانات "حزمة الذئب" Wolf Pack التي تحتوي معلومات شاملة عن كل فلسطيني – من محل السكن وأفراد الأسرة وحتى التصنيف الأمني. الأخطر أن هذه الممارسة تحوّلت إلى منافسة بين الجنود، حيث يتسابقون لتصوير أكبر عدد من وجوه الفلسطينيين عبر التطبيق للحصول على "نقاط" وتقدير قياداتهم. هكذا تجذّرت السيادة الرقمية الإسرائيلية على حياة الفلسطينيين: كاميرات في كل زاوية، وخوارزميات تتحكم بمن يُسمح له بالعبور، وقواعد بيانات ترسم صورة شاملة لكل فرد تحت الاحتلال.

يعزز هذه الهيمنة الرقمية تعاون عمالقة وادي السيليكون أنفسهم مع منظومة الأمن الإسرائيلية. فمشروع نيمبوس (Project Nimbus) مثلًا هو عقد شراكة بقيمة 1.2 مليار دولار يزود بموجبه شركتا Amazong Google الحكومة الإسرائيلية بخدمات حوسبة سحابية متقدمة تشمل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. وبموجب شروط العقد، يلتزم العملاقان الأمريكيان بإنشاء بنية تحتية سحابية داخل إسرائيل وإبقاء البيانات ضمن حدودها والأهم أنه لا يحق لهما قانونًا رفض تقديم الخدمة لأي جهة حكومية إسرائيلية – بما فيها الجيش – تحت أي ظرف. ظهر لاحقاً أن مسؤولين في الشركتين أقرّوا داخلياً بأن هذه التقنيات قد تُسخَّر لانتهاك حقوق الإنسان، تحديدًا في غزة والأراضي المحتلة. ومع ذلك، مُضيَ بالمشروع وسط تكتم شديد. هذا الواقع يُظهر جانباً آخر لمعادلة الشركات والدول: حين تكون الشركة هي المزوّد والبنية التحتية بيدها، تسعى الدولة لضمان ولائها تعاقدياً وضبط أي نزعة "استقلالية" قد تمارسها. رفض إسرائيل السماح بستارلينك لغزة يعكس خوفاً من فقدان هذا التحكم الرقمي الحصري. وإذا كان لا بد من إدخال التقنية فليكن بشروط سيادية: بالفعل، بعد أشهر من الحرب وبوساطة أطراف إقليمية، سُمح بنشر محدود لستارلينك في مستشفى ميداني تحت إدارة إماراتية بمدينة رفح جنوب غزة. جاء ذلك بعد حصول موافقة رسمية إسرائيلية وتطمينات أمنية بأن الاستخدام سيكون محصوراً ولأغراض طبية فقط. ووفق تقارير لاحقة، تفاوضت الأمم المتحدة مع إسرائيل لنشر نظام ستارلينك في مواقعها بغزة بشرط القدرة على تعطيله عن بُعد إن وقع في أيدي غير مصرح لها. هذه الأمثلة تؤكد ترابط السيادة الأمنية بالدولة مع السيادة التقنية للشركات في ساحات الصراع الحديثة، حيث لا يقبل الطرف الحكومي التفريط بتحكمه المطلق، ولا يمكن للطرف التقني تنفيذ رؤيته الإنسانية دون مباركة سياسية.

السيادة الرقمية وخصخصة بنية الحرب: من الاتصالات إلى الاستهداف الخوارزمي

تُظهر المعطيات السابقة تحولًا عميقًا في مفهوم السيادة ضمن الحروب الحديثة. فلطالما احتكرت الدول أدوات الحرب التقليدية—من السلاح واللوجستيات إلى الاتصالات—غير أن البنية التحتية الرقمية للحرب باتت اليوم مخصخصة إلى حدّ كبير، وتملكها وتديرها شركات تكنولوجيا عابرة للحدود، يفوق نفوذ بعضها نفوذ دول كاملة. ويُشار إلى هذا التحول غالبًا بمفهوم «السيادة الرقمية»، أي السيطرة على الفضاء الرقمي وموارده. والمفارقة أن هذه السيادة لم تعد حكرًا على الدول، إذ باتت شركات التكنولوجيا نفسها تمارس سلطة سيادية فعلية بحكم سيطرتها على الأدوات الحاسمة لإدارة الصراع.

يمتلك إيلون ماسك، عبر أقمار "ستارلينك"، قدرة نظرية على وصل أو قطع الإنترنت في أي مكان ضمن نطاق تغطية الشبكة، وبدرجة كبيرة خارج الرقابة الحكومية المباشرة. وقد حذّر مسؤولون ومشرّعون من المخاطر الكامنة في تركيز هذا القدر من القوة في يد فرد واحد. فقد نبّهت عضوة مجلس اللوردات البريطاني، مارثا فوكس، إلى أن هيمنة ماسك العالمية تُبرز مخاطر السلطة غير المنظّمة، مؤكدة أن «السيطرة على بنية تحتية حيوية بالكامل وفق تقدير شخص واحد» تمثل تهديدًا خطيرًا. وبذلك، تكون شركات التكنولوجيا قد استحوذت على نفوذ كان حكرًا على الحكومات السيادية، ما دفع إلى المطالبة بآليات مساءلة ورقابة على هذه السلطة الجديدة.

ولا تقتصر خصخصة بنية الحرب على مجال الاتصالات فحسب. فاعتماد الجيوش على الحوسبة السحابية يُجسّد هذا التحول بوضوح. فالجيش الأمريكي، على سبيل المثال، يعتمد على خدمات مايكروسوفت وأمازون لتخزين وتحليل البيانات الاستخباراتية وتشغيل تطبيقات حيوية. أما إسرائيل، ومن خلال مشروع «Nimbus» ، فقد ضمنت قدرات متقدمة في الحوسبة والذكاء الاصطناعي عبر عقود مع شركات عالمية، مع بنود تضمن استمرارية الخدمة حتى في ظل الضغوط السياسية. كما تلعب شركات التكنولوجيا دورًا مباشرًا في حروب المعلومات والحرب السيبرانية؛ ففي أوكرانيا، قدّمت مايكروسوفت دعمًا سيبرانيًا واسعًا لكييف، وأفادت الشركة بأن مساهماتها التقنية والمالية تجاوزت 239 مليون دولار، شملت نقل بيانات الحكومة الأوكرانية إلى خوادم سحابية خارجية لحمايتها من الهجمات الروسية، والدفاع عن البنية التحتية المدنية ضد الهجمات السيبرانية.

يثير هذا الانخراط غير المسبوق للقطاع الخاص في تمويل وإدارة الحرب أسئلة جوهرية حول حدود نفوذه. فإذا كانت شركات مثل سبيس إكس ومايكروسوفت وأمازون قد أصبحت «شركاء في الحرب»—سواء عبر دعم دولة ما أو امتلاك القدرة على تعطيل قدرات دولة أخرى—فهل يمكن الاستمرار في اعتبارها مجرد متعهدين تقنيين؟ أم أنها تحولت إلى فاعلين سياديين إلى جانب الدول؟

ويتجاوز هذا المنطق مجال التكنولوجيا إلى قطاعات أخرى، إذ اضطلعت شركات عسكرية خاصة بأدوار كانت حكرًا على الجيوش النظامية، مثل مجموعة "فاغنر" الروسية أو متعاقدي الأمن الخاص في نزاعات الشرق الأوسط. ورغم اختلاف طبيعتها عن شركات التكنولوجيا العملاقة، إلا أنها تشترك معها في تقويض احتكار الدولة للعنف

وأدوات الحرب. وفي الفضاء السيبراني، تشارك مجموعات قرصنة خاصة وشركات تطوّر أدوات هجومية متقدمة في الصراعات بين الدول، كما هو الحال مع شركة NSO الإسرائيلية وبرنامج "بيغاسوس" المستخدم من قبل عدة حكومات لأغراض المراقبة. وهكذا، يتشكل نظام جديد تتقاطع فيه السلطة السيادية للدولة مع النفوذ التقني للشركات، وتُعاد فيه صياغة حدود المسؤولية والقوة.

تاريخيًا، يمكن تشبيه هذا الواقع بشركة الهند الشرقية التي مارست سلطة اقتصادية وعسكرية ذات طابع سيادي لصالح التاج البريطاني. واليوم، تمتلك شركات التكنولوجيا، وإن بدوافع مختلفة، جيوشًا حديثة تتمثل في الأقمار الصناعية، ومنصات البيانات، وجيوش من المهندسين. وهذا يستدعي إطارًا مفاهيميًا جديدًا لفهم القوة، لم تعد تُقاس فقط بعدد الجنود والدبابات، بل بملكية الكابلات البحرية، ومراكز البيانات، والأقمار الصناعية منخفضة المدار.

وإلى جانب السيطرة على الاتصالات، كشفت التطورات في غزة اتجاهًا أكثر خطورة: عسكرة اتخاذ القرار نفسه عبر الخوارزميات. فقد أشارت تحقيقات صحفية إلى استخدام الجيش الإسرائيلي نظامًا آليًا يُعرف باسم "Lavender" لتحديد الأهداف البشرية خلال العمليات العسكرية، حيث يقوم النظام بتصنيف الفلسطينيين وفق «احتمالية الانتماء إلى حماس»، ويُنتج توصيات بالاستهداف بهامش خطأ مُعلن يصل إلى 10%. وبذلك، قد يُدرج مئات المدنيين ضمن قوائم القتل المحتملة بناءً على تشابه أسماء، أو أرقام هواتف، أو قرب جغرافي. وقد أكد ضباط سابقون أن النظام كان يُنتج قوائم أهداف بسرعة هائلة، وأن الموافقة البشرية كانت في كثير من الأحيان شكلية، ما يعني أن الآلة شاركت فعليًا في قرارات الحياة والموت.

ويطرح هذا التطور تحديًا بالغ الخطورة أمام القانون الدولي الإنساني. فاتفاقيات جنيف تفترض وجود جهة مسؤولة—جيش يُصدر الأوامر وضباط يتخذون القرارات. لكن كيف يمكن تحديد المسؤولية عندما يكون القرار ناتجًا عن خوارزمية؟ من يتحمّل الخطأ: المبرمج، أم الشركة المطوّرة، أم الدولة التي اشترت النظام، أم الضابط الذي صادق على توصية آلية؟ إن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستهداف يفتح فجوات قانونية وأخلاقية عميقة، ويجعل الحرب أسرع وأقل شفافية وربما أقل قابلية للمساءلة.

التحذير هنا واضح: إذا أصبحت الخوارزميات التجارية جزءًا من منظومة الاستهداف، وبُنيت القرارات العسكرية على بيانات ومنصات مملوكة للقطاع الخاص، فقد نشهد نمطًا جديدًا من الصراع تُدار فيه الحروب بوصفها «معادلات رياضية»، تُختزل فيها حياة المدنيين إلى احتمالات إحصائية.

تُظهر هذه الدراسة أن الحروب المعاصرة لم تعد تُدار حصريًا ضمن إطار السيادة التقليدية للدولة، بل باتت تعتمد بصورة متزايدة على بنى تحتية رقمية مخصخصة تملكها وتديرها شركات تكنولوجيا عابرة للحدود. ويؤدي هذا التحول إلى تآكل احتكار الدولة لأدوات القوة، ولا سيما في مجالات الاتصالات، وإدارة البيانات، واتخاذ القرار المدعوم بالخوارزميات. ويعكس صعود مفهوم «السيادة الرقمية» واقعًا جديدًا تتقاطع فيه مصالح الدول مع قدرات الشركات

ضمن علاقة غير متكافئة: تعتمد الدول على الشركات لإدارة الحرب، بينما تحتفظ الشركات بهوامش قرار يمكن أن تؤثر مباشرة في مسار الصراع.

ويزيد إدخال الذكاء الاصطناعي في الاستهداف والتحليل الأمني من تعقيد هذه المعادلة، مطروحًا أسئلة قانونية وأخلاقية جوهرية حول المسؤولية والمساءلة في النزاعات المسلحة. فالأطر القانونية الدولية الحالية، المصممة لتنظيم صراعات بين دول وجيوش تقليدية، تبدو غير مهيأة للتعامل مع فاعلين فوق سياديين يملكون بنية تحتية حيوية وقدرات قرار مؤثرة. ويستدعي هذا الواقع إعادة نظر جذرية في مفاهيم السيادة، والمسؤولية، وتنظيم استخدام التكنولوجيا في النزاعات المسلحة، بما يضمن ألا تتحول السيطرة الرقمية إلى أداة غير خاضعة للمساءلة في حروب العصر الحديث.

الأردن ومسألة التطورات في الضفة الغربية

أيمن صالح البراسنه

تهدف هذه المقالة إلى تحليل تداعيات التطورات المتسارعة في الضفة الغربية، في سياق صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، وسياسات الضم، والتوسع الاستيطاني، وسياسات التهجير الناعم، وانعكاس ذلك على الأمن الوطني الأردني ودوره الإقليمي. وتنطلق الدراسة من تفكيك مجموعة من التحديات الأمنية والجيوسياسية والديمغرافية التي يواجهها الأردن على حدوده الغربية والشمالية، وفي مجاله الجوي، وكذلك ضمن شبكة علاقاته الإقليمية والدولية.وينطلق التحليل من سؤال مركزي يتمثل في: كيف يتعامل الأردن، في ضوء موقعه الجغرافي وارتباطاته التاريخية والقانونية بالقضية الفلسطينية، مع الضغوط المتزايدة الناجمة عن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية؟ وما هي الأدوات والخيارات الاستراتيجية المتاحة أمامه لتحقيق توازن دقيق بين دعم الحقوق الفلسطينية من جهة، والحفاظ على أمنه الوطني واستقراره الداخلي من جهة أخرى؟ وتسعى الورقة إلى إبراز المقاربة الأردنية القائمة على استراتيجيات التوازن، والدبلوماسية النشطة، وتعزيز الردع الأمني، بوصفها إطارًا عمليًا للتعامل مع سيناريوهات الضم والتهجير، ومنع تحولها إلى تهديدات وجودية للأمن الوطني الأردني وللأمن الإقليمي عمومًا.

تعمل هذه الدراسة في إطار جيوسياسي معقد تتعدد فيه مصادر التهديد، حيث يواجه الأردن جملة من التحديات الأمنية التي قد تنعكس بشكل مباشر على استقراره الداخلي وأمنه الوطني. فعلى حدوده الغربية، سُجلت محاولات تسلل لتنفيذ عمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية، في سياق التفاعل الشعبي والسياسي مع الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة. وفي هذا الإطار، أعلن الجيش الإسرائيلي في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024 عن إنشاء لواء عسكري جديد على طول الحدود مع الأردن، مبررًا ذلك بالحاجة إلى منع محاولات التسلل وتهريب الأسلحة.

أما على الجبهة الشمالية مع سوريا، فعلى الرغم من تعزيز الوجود العسكري الأردني، ما تزال عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات مستمرة عبر المسارات التقليدية، إضافة إلى استخدام الطائرات المسيّرة، ما يشكل تحديًا أمنيًا متزايدًا. إلى جانب ذلك، تعرض المجال الجوي الأردني لتهديدات مباشرة في ظل المواجهات المتصاعدة بين إيران وإسرائيل، بما في ذلك إطلاق مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة من إيران والعراق واليمن باتجاه أهداف داخل إسرائيل. وقد دفع ذلك الأردن إلى إصدار مواقف رسمية حازمة ترفض استخدام مجاله الجوي من قبل أي طرف، معتبرًا ذلك انتهاكًا مباشرًا لسيادته الوطنية يستوجب الرد العسكري، بما في ذلك اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة.

القضية الفلسطينية كمحدد بنيوي للأمن الوطني الأردني والتحولات داخل إسرائيل

لا يمكن فصل التحديات الأمنية المتصاعدة التي يواجهها الأردن عن القضايا السياسية المركزية في سياق سياسته الخارجية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي تشكّل محددًا بنيويًا وثابتًا للأمن الوطني الأردني. ولا يزال الموقف الرسمي الأردني يضع القضية الفلسطينية في صدارة أولوياته السياسية والدبلوماسية، انطلاقًا من إدراكه العميق لارتباط استقرار الأردن وأمنه الداخلي بمسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وعليه، فإن الدور الأردني في التعامل مع القضية الفلسطينية يكتسب أهمية استراتيجية خاصة، ويتأثر بمجموعة معقدة من العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

وتزداد حساسية هذا الدور في ظل التحولات البنيوية التي يشهدها الإقليم، ولا سيما داخل إسرائيل، حيث أدت التغيرات العميقة في بنية الحكم والتوجهات الأيديولوجية إلى فرض ضغوط مباشرة على البيئة الأمنية والسياسية الأردنية. وتؤثر هذه التحولات على حسابات الاستقرار الأردني، كما تقيّد هامش المناورة الدبلوماسية المتاح لصانع القرار الأردني. وفي سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط، بات واضحًا أن الديناميات الإقليمية المتغيرة تنعكس بشكل مباشر على الأمن الوطني الأردني.

ويشكّل صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، بقيادة حكومة الليكود وهيمنة تيارات الصهيونية الدينية، تحديًا استراتيجيًا جديدًا للأردن. إذ تتبنى هذه التيارات رؤى توسعية تقوم على أسس أيديولوجية دينية وقومية متشددة، تستند إلى أفكار فلاديمير جابوتنسكي حول "القوة المفرطة"، وتتعامل مع التاريخ من منظور الصراع العسكري المستمر، وتسعى إلى تحقيق أهدافها عبر التهجير القسري أو الناعم، من أجل ضمان الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، وتحقيق العمق الاستراتيجي، وإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة.

ويرتكز التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، في هذا السياق، على مفهوم الصراع بوصفه أداة لإحداث التغيير والتقدم، بينما يُنظر إلى "السلام" باعتباره مرحلة مؤقتة تُستخدم خلالها أدوات القوة الصلبة والناعمة بالتناوب، في إطار ما يمكن وصفه بسياسة "إدارة الصراع". وتسهم هذه الرؤية في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وتفرض تحديات أمنية وجيوسياسية مباشرة وحاسمة على الأردن، خصوصًا في ظل التغيرات المتسارعة على الأرض في الضفة الغربية.

وتشير التطورات الجارية في الضفة الغربية بوضوح إلى الحاجة الملحّة لمعالجة سيناريوهات التهجير المحتملة من خلال الحوار والتنسيق مع الولايات المتحدة، بهدف تسليط الضوء على تداعياتها الخطيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الإطار، يتحرك الأردن باعتباره شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا للولايات المتحدة في المنطقة، ساعيًا إلى الضغط على واشنطن لإدراك المخاطر الكامنة في الإجراءات الإسرائيلية الأحادية في الضفة الغربية، ليس فقط على الفلسطينيين، بل أيضًا على المصالح الحيوية الأردنية، وعلى استقرار الإقليم بأسره.

وتترافق هذه الضغوط مع احتمالات مراجعة معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، وتصاعد التوتر الدبلوماسي والسياسي، والاستعداد العسكري لمواجهة أي تطورات أو حوادث محتملة على الحدود. وتتطلب هذه المرحلة صياغة خطاب رسمي أردني متماسك للتواصل الداخلي وتعزيز صمود الجبهة الداخلية، في ظل الطموحات التوسعية

الإسرائيلية التي تفرض على الأردن ضرورة تطوير استراتيجية أمنية شاملة، تهدف إلى حماية سيادته الوطنية، وتأمين مجاله الجوي، وضبط حدوده، وتعزيز قدراته الدفاعية.

ويشمل ذلك تعزيز الردع العسكري، وتكثيف التعاون مع الحلفاء الإقليميين والدوليين، وضمان استمرارية الأمن الوطني والاستقرار السياسي، بما يمكّن الأردن من مواجهة التحديات المتزايدة دون الانزلاق إلى مواجهات غير محسوبة العواقب.

السياسة الخارجية الأردنية وحل الدولتين في مواجهة التصعيد الإسرائيلي

تتسم السياسة الخارجية الأردنية بموقف سياسي واضح وحازم في عملية صنع القرار، وهو ما يتجلى في التزام الأردن الثابت، على مدى عقود، بحل الدولتين بوصفه الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لتحقيق الأمن والاستقرار، ليس في الضفة الغربية فحسب، بل في المنطقة بأسرها. وينطلق هذا الالتزام من قناعة راسخة بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تمثل حجر الأساس لأي تسوية سياسية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

> ***بالنسبة للأردن، لا تُعدّ القضية الفلسطينية خيارًا دبلوماسيًا، بل ركيزة بنيوية من ركائز الأمن الوطني، حيث إن أي محاولة للتهجير تمثّل تهديدًا وجوديًا للدولة.***

وفي هذا السياق، دأب الأردن على التحذير من أن أي إجراءات إسرائيلية أحادية، مثل التوسع الاستيطاني أو محاولات ضم أجزاء من الضفة الغربية، من شأنها تقويض حل الدولتين وزيادة احتمالات الانزلاق نحو مواجهات عسكرية ذات تداعيات إقليمية واسعة، بما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن والاستقرار الإقليميين، ويضع الأردن في مواجهة تحديات أمنية وسياسية متزايدة.

إلا أن التزام الأردن بحل الدولتين يواجه، على نحو متزايد، واقع السياسات الإسرائيلية الأحادية والإجراءات القسرية المفروضة على الأرض. فقد أدت الأنشطة العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى تصعيد متكرر للتوترات، لا سيما في مدينة القدس والمسجد الأقصى، وهو ما تجلّى في اقتحامات المستوطنين المتكررة للمسجد الأقصى تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، وفي تسليح عشرات الآلاف من المستوطنين بإشراف مباشر من وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، ضمن سياسة تصعيد ممنهجة تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض.

إلى جانب ذلك، تمارس حكومة الليكود ضغوطًا أمنية واقتصادية متزايدة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، من خلال تشديد القيود على الحركة، وتصعيد الاعتقالات، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، وفرض سياسات عقابية جماعية، بما يخلق بيئة طاردة تهدف إلى دفع الفلسطينيين نحو الهجرة القسرية أو "التهجير الناعم" باتجاه الأردن. وقد دفعت هذه الممارسات الأردن إلى التأكيد المستمر على المخاطر الجسيمة التي تتهدد جهود السلام، وعلى التداعيات الخطيرة لهذه السياسات على استقراره الداخلي وأمنه الوطني.

وفي مواجهة هذه التطورات، كثّف الأردن جهوده الدبلوماسية لمنع أي تغيير في الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس، مؤكدًا دوره الخاص والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، ورافضًا أي مساس بالوضع القائم، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من مصالحه الوطنية العليا وغير القابلة للتفاوض. كما شدد الأردن على أن أي محاولة لفرض وقائع جديدة في القدس أو المساس بالمقدسات من شأنها تفجير الأوضاع، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية، بل في الإقليم بأسره.

وفي هذا الإطار، حذّر الأردن بشدة من أي محاولات لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو الضفة الغربية، واعتبر ذلك "خطًا أحمر" و"بمثابة إعلان حرب"، نظرًا لما قد يترتب عليه من زعزعة للاستقرار الداخلي الأردني، وزيادة الضغط على البنية التحتية، والموارد الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث اختلالات ديمغرافية عميقة تمس أسس الدولة الأردنية واستقرارها.

ويضع الأردن مسألة الأمن الوطني في صميم سياسته الخارجية، معتبرًا أن حماية الجبهة الداخلية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي يمثلان شرطًا أساسيًا للتعامل الفاعل مع القضية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق، يعمل الأردن على منع أي محاولات لاستغلال الثغرات الأمنية أو الاجتماعية للضغط عليه سياسيًا أو لتقييد خياراته الدبلوماسية، لا سيما في ظل التحديات الأمنية المستمرة على حدوده، بما في ذلك محاولات تهريب المخدرات والأسلحة.

ولمواجهة هذه التهديدات، عزز الأردن من إجراءاته الأمنية على حدوده مع الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا والعراق، من خلال تكثيف الوجود العسكري، ونشر قوات إضافية، وتطوير قدراته الاستخباراتية، بما يتيح له الاستجابة السريعة لأي تهديدات عابرة للحدود، وضمان أمنه الوطني واستقراره الداخلي.

في ضوء هذه المعطيات، ينظر الأردن إلى السياسات الإسرائيلية الراهنة لا باعتبارها إجراءات تكتيكية مؤقتة أو ردود فعل ظرفية، بل كجزء من نهج استراتيجي ممنهج يحمل انعكاسات مباشرة وخطيرة على مصالحه الحيوية وأمنه الوطني. ومن هذا المنطلق، يقرأ الأردن التطورات الجارية في الضفة الغربية ضمن إطار استراتيجي أشمل يتجاوز البعد الفلسطيني الداخلي، ليشمل التوازنات الإقليمية ومستقبل الاستقرار على حدوده الغربية.

يدرك الأردن أن حكومة بنيامين نتنياهو تسعى إلى تقويض مشروع الدولة الفلسطينية عبر سياسة عنف ممنهجة ومتعددة الأدوات، تشمل ضم الأراضي، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات، والتوسع الاستيطاني المكثف، وإقامة الحواجز العسكرية، وتشديد القيود المفروضة على الفلسطينيين في مختلف مناحي حياتهم. وتؤدي هذه السياسات مجتمعة إلى تقليص فرص تحقيق حل الدولتين، بما يزيد من حدة الضغوط الواقعة على الأردن، سواء على مستوى مصالحه الاستراتيجية أو استقراره الداخلي أو دوره الإقليمي، لا سيما في ظل تراجع نفوذ السلطة الفلسطينية وضعف قدرتها على إدارة المشهد السياسي والأمني.

ويثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية وغير محسومة حول مستقبل إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، والمناطق المحاذية للحدود الأردنية، في حال استمرار إضعاف المؤسسات الفلسطينية وتقويض أي أفق سياسي للحل. كما يعيد إلى الواجهة المخاوف الأردنية التاريخية المرتبطة بمحاولات فرض "البديل الأردني" كحل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو الطرح الذي طالما تبنته أوساط اليمين الإسرائيلي بوصفه مخرجًا جذريًا للقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، يرى الأردن أن حكومة الليكود تسعى إلى تكثيف الضغوط على الفلسطينيين في الضفة الغربية لإحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، تمهيدًا لتنفيذ مخططات التهجير القسري أو الدفع باتجاه هجرة جماعية، بما يخدم مشروع "الوطن البديل". وتزداد خطورة هذا السيناريو في ظل الواقع الديمغرافي القائم، حيث يبلغ عدد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية نحو 7.5 مليون نسمة، متجاوزين عدد اليهود، وهو ما يشكّل تحديًا وجوديًا للطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، ويمثل معضلة استراتيجية لإسرائيل.

> ***تَنظر الأردن إلى الضمّ الإسرائيلي وتوسّع الاستيطان في الضفة الغربية ليس بوصفهما إجراءات تكتيكية، بل كاستراتيجية منهجية تُقوّض بشكل مباشر سيادتها واستقرارها ودورها الإقليمي.***

وتنظر عمّان إلى هذه المعادلة الديمغرافية بوصفها أحد المحركات الأساسية للسياسات الإسرائيلية الحالية، التي تسعى إلى إعادة هندسة الواقع السكاني عبر الضم والاستيطان والتهجير. ويضع هذا الأردن أمام تحديات استراتيجية مركبة، تتعلق بالحفاظ على توازناته الداخلية، ومنع أي سيناريوهات من شأنها زعزعة بنيته الاجتماعية والديمغرافية، أو فرض أعباء إضافية على موارده المحدودة.

وتتفاقم هذه المخاوف مع تنامي نفوذ الصهيونية الدينية داخل المؤسستين العسكرية والأمنية في إسرائيل، وهما مؤسستان لطالما اعتمد الأردن على عقلانيتهما النسبية في ضمان استقرار العلاقة الثنائية والحفاظ على معادلات الردع القائمة. ويثير هذا التحول قلقًا أردنيًا متزايدًا إزاء احتمالات اتخاذ قرارات إسرائيلية أكثر تطرفًا وأقل قابلية للضبط، خصوصًا في ظل تراجع الاعتبارات المهنية لصالح الأيديولوجيا الدينية والقومية المتشددة.

وتزداد هذه الهواجس في ضوء احتمالات عودة إدارة أمريكية متماهية مع اليمين الإسرائيلي المتطرف، لا سيما في ظل التصريحات الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشأن "ضيق" المساحة الجغرافية لإسرائيل وضرورة توسعها. ويتزامن ذلك مع نجاح اسرائيل في كبح قوى المقاومة، ودفع مسارات التطبيع مع عدد من الدول العربية، وتراجع فاعلية النظام الإقليمي العربي وأدوات الضغط التقليدية، ما مكّن إسرائيل من تحقيق أهداف كانت تُعد سابقًا شديدة الصعوبة.

وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة الإسرائيلية رفض إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، خاصة في ظل وجود نحو 750 ألف مستوطن في الضفة الغربية، وهو ما يجعل أي انسحاب إسرائيلي مصدرًا لاحتمالات اضطرابات داخلية أو صدامات أهلية داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه. ويعزز هذا الموقف صدور قرار مجلس الأمن رقم 2803، الذي صدر في سياق إنهاء العمليات العسكرية في غزة، دون التطرق إلى الضفة الغربية، فضلًا عن خطة ترامب التي لا تتضمن أي تصور فعلي لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

البيئة الإقليمية والتحولات الجيو-اقتصادية وانعكاساتها على الدور الأمني الأردني

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة دور القوى الإقليمية الفاعلة وطبيعة مواقفها الفعلية والمحتملة تجاه مسألة الدولة الفلسطينية. فعلى الرغم من أن زخم مسار التطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، في إطار ما يُعرف بـ«اتفاقيات أبراهام»، قد تعرّض لتباطؤ مؤقت بفعل العدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أن الإدارة الأمريكية، لا سيما في ظل عودة دونالد ترامب إلى المشهد السياسي، تسعى إلى استئناف هذا المسار بل وتسريعه. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع مستويات الضغط العربي والإقليمي على إسرائيل، لصالح رؤية أمريكية–إسرائيلية تهدف إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط ضمن إطار «جيو-اقتصادي» يركّز على المشاريع الاستثمارية والاقتصادية، مع تموضع إسرائيل في مركز هذا الإطار.

ويثير هذا التوجه مخاوف أردنية متزايدة، إذ قد يؤدي إلى تهميش البعد السياسي للقضية الفلسطينية، واستبداله بمقاربات اقتصادية لا تعالج جذور الصراع، ولا تضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. كما أن هذا التحول من شأنه أن يضعف قدرة الدول العربية، بما فيها الأردن، على التأثير في السلوك الإسرائيلي أو كبح سياساته الأحادية في الضفة الغربية والقدس.

> ***يعكس رفض الأردن استخدام مجاله الجوي واعتراضه للصواريخ تحوّلًا حاسمًا نحو حماية السيادة في ظل صراع يزداد إقليميًا.***

في ظل هذه المعطيات، يواجه الأردن تحديًا يتمثل في كيفية الحفاظ على دوره السياسي والأمني في القضية الفلسطينية، ومنع تهميش مصالحه الحيوية في أي ترتيبات إقليمية جديدة. فالأردن، بحكم موقعه الجغرافي وتركيبته الديمغرافية وارتباطاته التاريخية بالقضية الفلسطينية، لا يستطيع التعامل مع هذه التحولات بوصفها تطورات بعيدة أو محايدة، بل يراها ذات انعكاسات مباشرة على أمنه الوطني واستقراره الداخلي.

ويعزّز هذا الإدراك القناعة الأردنية بضرورة التعامل مع التطورات في الضفة الغربية ضمن إطار أمني–سياسي شامل، يأخذ بعين الاعتبار احتمالات التصعيد، والضم، والتهجير، وتأثيراتها المتراكمة على الحدود الأردنية، وعلى البيئة الإقليمية الأوسع. وفي هذا الإطار، يسعى الأردن إلى استخدام ما يمتلكه من أدوات دبلوماسية وسياسية لتقليل المخاطر الناجمة عن هذه التحولات، مع الحفاظ على قنوات التواصل والتنسيق مع القوى الدولية المؤثرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

الأردن والضغوط المتصاعدة الناجمة عن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية

ينطلق التساؤل المركزي هنا من كيفية استجابة الأردن، بحكم موقعه الجغرافي وارتباطاته التاريخية والقانونية بالقضية الفلسطينية، للضغوط المتزايدة الناتجة عن سياسات الضم والتوسع الاستيطاني الإسرائيلية في الضفة الغربية. ويتعامل الأردن مع القضية الفلسطينية بوصفها مسألة ذات أولوية وطنية عليا، رافضًا أي حلول أو ترتيبات من شأنها الانتقاص من الحقوق الفلسطينية أو تهديد أمنه الوطني.

ويركّز الأردن في جهوده على مواجهة سياسات الضم والتوسع الاستيطاني من خلال موقف سياسي ثابت داعم

لحل الدولتين، القائم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وفي إطار علاقاته مع إسرائيل، يحرص الأردن على التأكيد على القضايا الجوهرية المرتبطة باللاجئين، والقدس، والحدود، والمياه، مع التعبير عن مخاوفه من التداعيات الأمنية والاقتصادية المحتملة لهذه السياسات على استقراره الداخلي.

ويمثّل التحدي الأمني الذي يفرضه اليمين الإسرائيلي على الأردن أولوية وطنية قصوى. إذ ينظر الأردن إلى سياسات الضم باعتبارها تهديدًا مباشرًا لأمنه الوطني، خاصة في ظل الترابط الديمغرافي والاجتماعي بين ضفتي نهر الأردن، والمخاوف من موجات لجوء فلسطينية جديدة في حال تنفيذ مخططات الضم. وفي هذا الإطار، يعتمد الأردن مقاربة حذرة تجمع بين الضغط الدبلوماسي المكثف والتمسك بأطر الشرعية الدولية، بهدف دعم الحقوق الفلسطينية دون الانزلاق إلى تصعيد غير محسوب قد يفضي إلى مواجهة شاملة.

في ضوء تصاعد الضغوط الناتجة عن سياسات الضم والتوسع الاستيطاني الإسرائيلية، يوظّف الأردن مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية والقانونية لمواجهة هذه السياسات والحد من تداعياتها على أمنه الوطني وعلى القضية الفلسطينية. وتضطلع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بدور محوري في هذا السياق، من خلال إصدار مواقف رسمية واضحة تدين أي قرارات أو مخططات إسرائيلية تتعلق ببناء مستوطنات جديدة أو فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية، معتبرة إياها انتهاكات صارخة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار 2334.

وفي هذا الإطار، يواصل الأردن التنسيق الوثيق مع السلطة الفلسطينية لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي تشكّل تهديدًا مزدوجًا لكل من فلسطين والأردن. ويستند هذا التنسيق إلى إدراك مشترك بأن أي تغيير أحادي في الوضع القائم في الضفة الغربية ستكون له انعكاسات مباشرة على الاستقرار الإقليمي، وعلى الأمن الوطني الأردني بشكل خاص. كما يسعى الأردن، عبر قنواته الدبلوماسية، إلى حشد الدعم الدولي لوقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، من خلال التواصل المستمر مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الأمم المتحدة وعدد من الفاعلين الإقليميين.

ويحذّر الأردن باستمرار من أن سياسات الضم والتوسع الاستيطاني تقوّض فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل قائم على حل الدولتين، الذي يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ويرفض الأردن رفضًا قاطعًا أي محاولة لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، معتبرًا ذلك خرقًا واضحًا للقانون الدولي وتهديدًا مباشرًا لأسس التسوية السياسية. كما يرفض أي ترتيبات أو اتفاقيات من شأنها المساس بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة والتعويض وفق قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 194، ويعارض أي محاولات لطرح التوطين كبديل عن حل الدولتين.

وفي ما يتعلق بإدارة التوازن الدقيق بين التزام الأردن بدعم الحقوق الفلسطينية وحاجته إلى الحفاظ على استقراره

الداخلي ومصالحه الإقليمية والدولية، يعتمد الأردن ما يمكن وصفه بـ»سياسة التوازن». وتقوم هذه السياسة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الفاعلين الإقليميين والدوليين الرئيسيين، والسعي إلى تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين دعم الحقوق الفلسطينية وحماية الاستقرار الداخلي والمصالح الوطنية الأردنية.

ويتجلى هذا التوازن في إدارة الأردن لعلاقاته مع الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما مع التيارات اليمينية المتطرفة، حيث يتجنب الأردن الانخراط في خطوات قد تؤدي إلى تصعيد مفتوح، مع الاستمرار في الضغط السياسي والدبلوماسي من أجل التوصل إلى حلول سلمية تضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. وفي هذا السياق، تُعد الدبلوماسية أداة مركزية في السياسة الخارجية الأردنية، إذ يركز الأردن على التفاوض والحوار مع مختلف الأطراف الدولية لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على أولوية الحلول السلمية التي تحافظ على الاستقرار الإقليمي.

وبعبارة أخرى، يوازن الأردن بين دعمه العلني والمتواصل للقضية الفلسطينية، وبين حاجته إلى الحفاظ على مستويات معينة من التعاون الأمني مع قوى إقليمية ودولية رئيسية، بما في ذلك إسرائيل وبعض الدول الغربية والعربية، لمواجهة التهديدات المشتركة وضمان استمرار الدعم الاقتصادي والسياسي الذي يمكّنه من أداء دوره الإقليمي بفعالية.

> ***يشكّل صعود الصهيونية الدينية داخل المؤسسات السياسية والأمنية في إسرائيل تحديًا استراتيجيًا جديدًا للأردن، إذ يعيد تشكيل تصوّرات التهديد على امتداد نهر الأردن وما بعده.***

تأخذ سياسة التوازن الأردنية بعين الاعتبار المخاطر الجيوسياسية الإقليمية التي قد تعقّد هذه المعادلات، وتزيد من حجم الضغوط المفروضة على الأردن، وتحدّ من خياراته السياسية. وعمليًا، يسعى الأردن إلى تحقيق توازنات دقيقة ومعقّدة من خلال أدوات وقائية وسياسية، توفّق بين التزامه التاريخي بدعم الحقوق الفلسطينية وبين ضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي والمصالح الوطنية والإقليمية.

وتشمل هذه التوازنات التأكيد المستمر على حل الدولتين، واعتبار أي بدائل لا تلبّي الحقوق الفلسطينية المشروعة عوامل محتملة لزعزعة الاستقرار في الإقليم عمومًا، وفي الأردن على وجه الخصوص. كما تشمل هذه التوازنات حماية حقوق اللاجئين، ومنع تكرار "نكبة ثانية"، إذ يبذل الأردن جهودًا كبيرة لإحباط أي سيناريو قد يؤدي إلى تهجير جماعي للفلسطينيين إلى أراضيه، وهو ما يُنظر إليه كتهديد وجودي للأمن الوطني الأردني وللبنية الديمغرافية للدولة.

وتلعب التركيبة الديمغرافية للأردن، التي تضم نسبة كبيرة من المواطنين من أصول فلسطينية، دورًا محوريًا في صياغة هذه السياسات. فالأردن يحرص على الحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع أي انقسامات داخلية قد تنشأ نتيجة قضايا الهوية أو الحقوق السياسية، ويعتبر أن تعزيز الأمن الداخلي شرط أساسي لتوفير دعم مستدام وفعّال للقضية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق، يركّز الأردن على تقوية مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق قدر عالٍ من التماسك الاجتماعي، بما يحول دون استغلال أي توترات داخلية من قبل أطراف خارجية.

انعكاسات التطورات الإقليمية على الدور الأمني الأردني وعلاقته بالمؤسسات الفلسطينية

في ما يتعلق بتداعيات هذه التحولات على الدور الأمني والسياسي الأردني، وعلى علاقته بالمؤسسات الفلسطينية والقضية الفلسطينية عمومًا، يمكن القول إن تسارع وتيرة التطورات الإقليمية، ولا سيما في ظل استمرار الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة، يفرض على الأردن تحديات أمنية وسياسية تستوجب إعادة تقييم دوره الإقليمي وطبيعة علاقاته مع الأطراف الفلسطينية المختلفة.

فأي تصعيد في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مثل التطورات التي أعقبت عملية "طوفان الأقصى" في غزة، يضع الأردن أمام تحديات أمنية مباشرة، ويزيد من مستوى الضغط على حدوده الغربية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتعامل الأردن مع هذا التصعيد من خلال دبلوماسية نشطة ومكثفة تهدف إلى إيصال موقفه إلى المجتمع الدولي، كما يتجلى ذلك في التحذيرات المتكررة التي أطلقها جلالة الملك بشأن غياب أفق السلام وتداعيات السياسات الإسرائيلية على الأمن والاستقرار الإقليميين.

> ***تهدف استراتيجية التوازن التي يعتمدها الأردن— والتي تجمع بين الدعم الحازم للحقوق الفلسطينية والتعاون الأمني الحذر—إلى منع نكبة ثانية، مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتوازن الإقليمي.***

ويسعى الأردن إلى الاضطلاع بدور الشريك الاستراتيجي للفلسطينيين في مجالي التعاون السياسي والأمني، من خلال التنسيق المستمر مع السلطة الفلسطينية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالية القرار الأردني، وإدارة علاقات متوازنة مع قوى فلسطينية أخرى خارج إطار السلطة. كما يواصل الأردن جهوده السياسية والدبلوماسية لحشد مواقف إقليمية ودولية داعمة لموقفه ولموقف مصر الرافض لسياسات التهجير القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويبرز في هذا السياق تعزيز التنسيق الأردني–المصري، في ظل التهديدات المشتركة التي تواجه البلدين. وقد أسهم هذا التنسيق، لا سيما في مواجهة مخطط التهجير الذي طُرح خلال إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، في صدور قرار عن القمة العربية والإسلامية التي عُقدت في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأكد القرار دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ورفض المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التهجير القسري، والتعبير عن التضامن مع الأردن ومصر في مواجهة هذه السياسات التي تهدد الأمن الوطني لكلا البلدين.

في ما يتعلق بإمكانية اضطلاع الأردن بدور كابح أو موازن لمشاريع الضم الإسرائيلية في المرحلة المقبلة، تشير المعطيات إلى أن مواقف حاسمة داخل اليمين الإسرائيلي ترفض بشكل قاطع إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وتبقى قدرة الأردن على التأثير في مسار سياسات الضم رهينة بمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم نفوذه الدبلوماسي، وطبيعة تحالفاته الإقليمية والدولية، ومدى استعداده لتوظيف أدوات الضغط السياسي والقانوني المتاحة له، فضلًا عن طبيعة التوجهات الأيديولوجية والسياسية السائدة داخل الحكومة الإسرائيلية، والتي تنعكس بشكل مباشر على أمنه الوطني ومصالحه الحيوية.

وفي هذا السياق، تبرز التصريحات الصادرة عن قيادات في اليمين الإسرائيلي بوصفها مؤشرات مقلقة على المسار المستقبلي للسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية. فقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أن "عام 2025 سيكون عام السيادة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)"، وهو تصريح يجري ترجمته عمليًا من خلال الدفع باتجاه ضم المنطقة "ج" من الضفة الغربية، بما في ذلك منطقة الأغوار المحاذية للحدود الأردنية، والتي تشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية. ويمثل هذا التوجه تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني الأردني، نظرًا لقرب هذه المناطق من حدوده، ولما تحمله من تداعيات ديمغرافية وأمنية وجيوسياسية.

وفي حين يمتلك الأردن أدوات دبلوماسية مهمة للتحذير من مخاطر هذه السياسات وحشد الرأي العام الدولي ضدها، إلا أنه لا يستطيع بمفرده منع تنفيذ مشاريع الضم الإسرائيلية. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحّة إلى دعم إقليمي ودولي فعّال يضمن أخذ المصالح الأردنية بعين الاعتبار، ويحول دون تحميل الأردن وحده كلفة التطورات المتسارعة في الضفة الغربية. كما تتوقف قدرة الأردن على مواجهة مشاريع الضم على مدى نجاحه في جعل هذه السياسات مكلفة سياسيًا واقتصاديًا لإسرائيل، من خلال تكثيف الضغوط الدولية، وتفعيل الآليات القانونية، وتعزيز التنسيق مع الأطراف المتضررة من هذه السياسات.

وفي هذا الإطار، يحرص الأردن على الحفاظ على علاقة متوازنة وحذرة مع الإدارة الأمريكية، والعمل بشكل ثنائي مع الولايات المتحدة لضمان استمرار التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي، بما يخدم استقراره الداخلي وأمنه الوطني. ويستند هذا النهج إلى تجربة أردنية سابقة نجحت خلالها الدبلوماسية الأردنية في الإسهام في تعطيل تنفيذ ما عُرف بـ"صفقة القرن" خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، بما حافظ على الحد الأدنى من إمكانية قيام دولة فلسطينية، وفي الوقت ذاته صان المصالح الأمنية الأردنية.

في المحصلة، وعلى الرغم من أن العلاقات الأردنية–الإسرائيلية حافظت على قدر من الاستقرار النسبي منذ توقيع معاهدة السلام، إلا أن التحولات الجارية في السياسة الإسرائيلية، ولا سيما تحت تأثير الصهيونية الدينية، وما يرافقها من تصعيد في الضفة الغربية، وتوسيع هامش تحرك المستوطنين، ومشاريع ضم الأراضي، والتوسع الاستيطاني على طول الضفة الغربية لنهر الأردن، تهدد بإحداث مواجهات واسعة مع الفلسطينيين، وقد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة شاملة أو تصعيد إقليمي أوسع.وتفرض هذه التطورات على الأردن ضرورة اتخاذ إجراءات أمنية دفاعية لحماية حدوده وسيادته، بما في ذلك تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية على حدوده الغربية، والاستعداد لمواجهة أي تهديدات أمنية مباشرة أو غير مباشرة قد تنجم عن سياسات الضم أو احتمالات التصعيد العسكري. وفي الوقت ذاته، يواصل الأردن الاعتماد على الدبلوماسية النشطة، وسياسات التوازن، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بوصفها أدوات أساسية للحفاظ على أمنه الوطني، ودعم الحقوق الفلسطينية، ومنع انزلاق المنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار.

الاقتصاد السياسي الفلسطيني
وسيناريوهات المرحلة القادمة

بكر اشتية

تهدف هذه الورقة إلى تحليل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، وما يترتب عليها من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الأردني. ويتم ذلك من خلال تفكيك سياسات التصعيد الإسرائيلية—بما في ذلك سياسات الضم الزاحف، وتهويد مدينة القدس، وتقويض دور ووظائف السلطة الفلسطينية، وتصاعد سلوك المستوطنين—بوصفها مصادر تهديد بنيوية لا تقتصر آثارها على الإطار الفلسطيني الداخلي، بل تمتد لتطال المصالح الاستراتيجية الأردنية عبر أبعاد متعددة تشمل الجوانب الأمنية والسياسية والديمغرافية والاقتصادية.وتسعى الورقة إلى الإجابة عن سؤالها المركزي، والمتمثل في: كيف تعيد هذه التطورات رسم خريطة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الأردني في المرحلة المقبلة؟ وما هي الخيارات والمسارات الاستراتيجية المتاحة أمام الأردن للتعامل مع هذه التحديات المتصاعدة؟ ويجري هذا التحليل ضمن سياق إقليمي يتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم الاستقرار، بهدف الإسهام في إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني الأردني ضمن مقاربة شاملة ومحدّثة، قادرة على الاستجابة للتحولات المستمرة في أنماط وديناميات الصراع الإقليمي.

لم تُعالج القضية الفلسطينية يومًا في الخطاب الإسرائيلي–الأمريكي بوصفها جزءًا من «تسوية نهائية» للصراع. فمنذ عام 1967، ظلت هذه القضية رهينة لفلسفة إدارة الصراع بدل حلّه، وهو ما برز بشكل أكثر وضوحًا عقب توقيع اتفاقيات أوسلو. فقد أسهمت هذه الاتفاقيات في تحويل نمط النضال الفلسطيني من أدوات التحرر والصمود والمقاومة إلى أدوات التكيّف والتنمية في ظل الاحتلال، من دون أن تفتح أفقًا حقيقيًا أو واقعيًا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

ومع صعود كتلة اليمين الإسرائيلي المتطرف، أُتيحت أمام الجانب الفلسطيني فرص سياسية وإعلامية لم يُحسن استثمارها لإعادة تثبيت روايته أمام الرأي العام العالمي والساحة الدبلوماسية الدولية، لا سيما في ظل المجازر والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد فرضت الحرب الأخيرة على غزة حالة من الارتباك في التوجهات الإقليمية والدولية المتعلقة بمستقبل إدارة الصراع على الأرض في الضفة الغربية، وهي

توجهات تشكّلت إلى حدٍّ كبير في غياب الفاعل الفلسطيني نفسه عن دوائر التأثير وصناعة القرار تُبرز هذه الحالة الحاجة الملحّة أمام الفلسطينيين لإعادة فتح حوار داخلي جاد، وصياغة استراتيجيات وطنية تهدف إلى رسم المستقبلين السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية. وفي ظل وجود أطراف إقليمية ودولية تعمل على إعداد سيناريوهات لمسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي في المرحلة المقبلة، يصبح هذا النقاش الداخلي ضرورة وطنية لا غنى عنها، تستند إلى مبدأ الجاهزية الاستراتيجية لمواجهة التحديات المستجدة والمتغيّرة.

تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني

منذ عام 1967، فرضت دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إطارًا اقتصاديًا وظيفيًا أدّى ثلاث وظائف رئيسية: أولًا، العمل كمكمّل إنتاجي للقطاعات ودورات الإنتاج الإسرائيلية من خلال التعاقد من الباطن منخفض الكلفة؛ ثانيًا، توفير مصدر لليد العاملة الرخيصة والمحرومة من الحقوق، رغم ارتفاع مستوى إنتاجيتها؛ وثالثًا، تشكيل قاعدة استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، بما يسمح لإسرائيل بإعادة تدوير التدفقات المالية المدفوعة للعمال الفلسطينيين داخل اقتصادها. وخلال ثمانينيات القرن الماضي،[1] شكّل العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب 40% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية.

وقد أدّت هذه الممارسات إلى دمج غير متكافئ للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي، وهو نمط من الاعتماد البنيوي لم تعمل السلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو على تفكيكه، وربما لم تحاول أصلًا مواجهته. ويُظهر استعراض سريع لاتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي المرافق لها أن أحكام هذه الاتفاقيات لم تُصمَّم لضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة اقتصاديًا عن إسرائيل. بل على العكس، أسهم التطبيق العملي لهذه الاتفاقيات في إعادة هيكلة التبعية الاقتصادية الفلسطينية عبر تجريد الفلسطينيين من ثلاثة عناصر جوهرية من عناصر السيادة الاقتصادية:

1. غياب السيطرة على المعابر الحدودية أو إقامة علاقات تجارية مباشرة مع العالم الخارجي؛
2. انعدام السيادة على الموارد الطبيعية؛
3. غياب التحكم بالسياسات المالية وآليات الجباية الضريبية.

وبناءً على ذلك، تمثّلت السمة الأساسية لمرحلة ما بعد أوسلو في ترسيخ الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، ولا سيما من خلال تدفّق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، إضافة إلى المساعدات الأجنبية.

في ظل هذه الظروف، لم يؤدِّ التمويل الخارجي إلى تحقيق تنمية مستدامة أو إلى توفير مصادر دخل موثوقة، إذ

1 https://www.palquest.org/en/highlight/33700/palestinian-labor-israel#:~:text=Palestinian%20workers%20from%20the%20West,This%20system%20remained%20in%20force

استمر في تغذية بنى اقتصادية وسياسية كانت مختلّة ومشوّهة بنيويًا في أساسها. وقد تجلّت نتائج ذلك بوضوح في الممارسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية على أرض الواقع، حيث تمثلت في أوجه القصور والاختلالات البيروقراطية، وتعزيز النزعات الاستهلاكية، والتوسع في أنشطة القطاع الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الصناعة والزراعة.

وأفرزت هذه البيئة أنماطًا اقتصادية طفيلية ومشوّهة لا تنسجم مع متطلبات مشروع تحرر وطني في ظل الاحتلال. كما أدّت تدريجيًا إلى تآكل الطبقة الوسطى، ومكّنت البرجوازية الرأسمالية الفلسطينية من الهيمنة على أدوات النضال، وفرض قواعد جديدة تستند إلى مبادئ الاقتصاد النيوليبرالي. وأسهمت هذه الديناميات في إدخال سلوكيات وأنماط استهلاكية إلى شرائح اجتماعية أخرى، جاءت في كثير من الأحيان غير متوائمة مع واقع العيش تحت الاحتلال.

> ***كانت السمة الأبرز لمرحلة ما بعد أوسلو ترسّخ الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، ولا سيما عبر تدفّق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل والمساعدات الأجنبية.***

وأصبحت الأدوات المالية—سواء على المستوى الفردي أو الحكومي—المحرّك الأساسي لهذا التوجّه الاستهلاكي، ما أسفر عن إخضاع المواطنين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية لمنظومة القروض المصرفية والتمويل الخارجي، في ظل تدفّقات مالية أجنبية غير مستقرة وغير منتظمة. وبالتوازي مع ذلك، جرى تقويض الأسس التي تقوم عليها القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي زاد من إضعاف الاستقلالية الاقتصادية والقدرة على الصمود.

آلية المقاصة وتشوهات المالية العامة

منذ نشأة السلطة الفلسطينية، استخدمت إسرائيل تحويلات المساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة—وهي الضرائب التي تجبيها إسرائيل نيابةً عن الفلسطينيين—بوصفها أدوات ضغط سياسي واقتصادي على السكان الفلسطينيين. وقد تصاعدت هذه الضغوط بشكل ملحوظ منذ عام 2017، عندما برزت تقديرات إسرائيلية وأمريكية تشكّك في الغاية التي أُنشئت من أجلها السلطة الفلسطينية أصلًا. ففي تلك المرحلة، تراجع تدفّق المساعدات الخارجية بصورة حادة نتيجة تعليق العملية التفاوضية بين الطرفين، تلا ذلك لجوء إسرائيل إلى سياسة الخصومات السنوية من أموال المقاصة، وصولًا إلى الحجز المنهجي لأجزاء من هذه الإيرادات.

وأدّت هذه الممارسات إلى عجز السلطة الفلسطينية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموظفين العموميين، والخدمات العامة، وبرامج الحماية الاجتماعية، ما فاقم من هشاشة أوضاع المالية العامة، وعمّق الاختلالات البنيوية في النظام المالي الفلسطيني

عجزت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عن معالجة الاختلالات البنيوية في المالية العامة، والتي تعود جذورها إلى أطر التمويل والإنفاق غير المتوازنة. ويُظهر أداء الموازنة العامة محاولات محدودة ومتواضعة للتعامل مع هذه التحديات المالية، في حين استمرت نقاط الاستنزاف الرئيسية دون معالجة، ولا سيما فاتورة الأجور، وصافي الإقراض، والتحويلات الطبية.

ونتيجة لذلك، بلغ الدين الحكومي بحلول منتصف عام 2025 نحو 47 مليار شيكل، موزّعًا بين الدين العام، والمتأخرات المستحقة لموظفي الحكومة، ولموردي ومقاولي القطاع الخاص، إضافة إلى الالتزامات المترتبة لصناديق التقاعد. ويعكس هذا الواقع حالة الهشاشة البنيوية المزمنة والضعف الهيكلي الذي يعانيه نظام المالية العامة الفلسطيني.

وقد شكّلت الحرب الأخيرة على قطاع غزة ذروة الاختلالات في المالية العامة الفلسطينية. فبحلول نهاية عام 2024، بلغت الإيرادات الإجمالية التي جمعتها الخزينة نحو 7.6 مليارات شيكل، أي ما يغطي فقط 41% من إجمالي التزامات الإنفاق الحكومي، مقارنةً بإيرادات بلغت 11.85 مليار شيكل في عام 2023، كانت تغطي نحو 65% من إجمالي النفقات. وخلال هذه الفترة، ارتفع حجم الأموال التي اقتطعتها أو احتجزتها إسرائيل من إيرادات المقاصة من 4 مليارات شيكل إلى 5.5 مليارات شيكل على مدى عامين متتاليين، مع الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة تشكّل نحو 68% من الموارد المالية لخزينة السلطة الفلسطينية.
واعتبارًا من أيار/مايو 2025، طبّقت الحكومة الإسرائيلية سياسة الحجز الكامل لأموال المقاصة، ما ترك السلطة الفلسطينية عاجزة عن دفع الرواتب والأجور التي تبلغ قيمتها نحو مليار شيكل شهريًا. وتُخصّص هذه المدفوعات لنحو 245 ألف مستفيد، من بينهم 144 ألف موظف مدني وعسكري على رأس عملهم، إضافة إلى المتقاعدين ومستفيدي المخصصات الاجتماعية.

وتزامن هذا الشلل المالي مع أزمات اقتصادية متلاحقة، شملت تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة سياسات الإغلاق والحصار، وتسريح الغالبية العظمى من العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر. وقد أسهم الجمع بين الخنق المالي والركود الاقتصادي في تعميق الهشاشة البنيوية للاقتصاد الفلسطيني والقطاع العام، وزيادة قابليتهما للتآكل وعدم الاستقرار

الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني

منذ عام 1967، فرضت دولة الاحتلال على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إطارًا اقتصاديًا وظيفيًا يمكن توصيفه بثلاث سمات رئيسية: أولًا، بوصفه مكمّلًا إنتاجيًا للقطاعات ودورات الإنتاج الإسرائيلية من خلال التعاقد من الباطن منخفض الكلفة؛ ثانيًا، بوصفه مصدرًا لليد العاملة الرخيصة والمحرومة من الحقوق، رغم ارتفاع إنتاجيتها؛ وثالثًا، بوصفه قاعدة استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، بما يتيح لإسرائيل إعادة تدوير التدفقات المالية المدفوعة للعمال الفلسطينيين داخل اقتصادها. وخلال ثمانينيات القرن الماضي، شكّل العمال الفلسطينيون ما نسبته 40% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية المنخرطة في الاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أفضت هذه الممارسات إلى دمج غير متكافئ للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي، ما أرسى نمطًا من التبعية البنيوية التي لم تعمل السلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو على تفكيكها، وربما لم تسعَ أصلًا إلى تحدّيها. ويُظهر استعراض موجز لاتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي المرافق لها[2] أن أحكام هذه الاتفاقيات لم تضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة اقتصاديًا عن إسرائيل. بل على العكس، أدّى التطبيق العملي لهذه الاتفاقيات إلى إعادة هيكلة التبعية الاقتصادية الفلسطينية من خلال تجريد الفلسطينيين من ثلاثة عناصر أساسية من عناصر السيادة الاقتصادية:

1. انعدام السيطرة على المعابر الحدودية أو إقامة علاقات تجارية مباشرة مع العالم الخارجي؛
2. غياب السيادة على الموارد الطبيعية؛
3. فقدان التحكم بالسياسات المالية وآليات الجباية الضريبية.

> ***أفرزت هذه البيئة أنماطًا اقتصادية طفيلية ومشوّهة، لا تتوافق مع متطلبات التحرر الوطني في ظل الاحتلال.***

وبناءً على ذلك، تمثّلت السمة الأساسية لهذه المرحلة في ترسيخ الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، ولا سيما من خلال تدفّق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل والمساعدات الدولية.

وفي ظل هذه الشروط، أخفق التمويل الخارجي في تحقيق تنمية مستدامة أو توفير مصادر دخل مستقرة، إذ واصل تغذية أطر اقتصادية وسياسية مشوّهة ومختلّة بنيويًا. وقد انعكست آثار ذلك بوضوح في الممارسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية على أرض الواقع، حيث تجلّت في مظاهر القصور البيروقراطي، وتعزيز النزعات الاستهلاكية، والتوسع في أنشطة القطاع الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الصناعة والزراعة.[3]

وأنتجت هذه البيئة أنماطًا اقتصادية طفيلية ومشوّهة لا تنسجم مع متطلبات دولة واقعة تحت الاحتلال وتسعى إلى التحرر. وقد أدّت هذه الأنماط تدريجيًا إلى تآكل الطبقة الوسطى، ومكّنت البرجوازية الرأسمالية الفلسطينية من الهيمنة على أدوات النضال، وفرض قواعد جديدة تستند إلى مبادئ الاقتصاد النيوليبرالي. وأسهمت هذه الديناميات في إدخال سلوكيات وأنماط استهلاكية إلى شرائح أخرى من المجتمع الفلسطيني، جاءت في كثير من الأحيان غير منسجمة مع واقع الاحتلال وتحدياته البنيوية.

2 اتفاقية باريس الاقتصادية هي بروتوكول تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في نيسان/أبريل 1994 كجزء من ملاحق اتفاق أوسلو. ويعد الإطار الناظم للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين. نصّت الاتفاقية على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي في وحدة جمركية واحدة، بما يعني أن السيطرة على المعابر الخارجية بيد إسرائيل، وأن الاستيراد والتصدير الفلسطيني يتم وفق شروط ومعايير تحددها الحكومة الإسرائيلية. كما نصت على آلية "المقاصة" التي تقوم بموجبها إسرائيل بجباية الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الموردة إلى الأراضي الفلسطينية، ثم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية بعد خصومات متفق عليها. هذا النموذج عزز التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، وقيد قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياسات مالية وتجارية مستقلة، مما حدّ من فرص تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة أو تحقيق سيادة مالية واقتصادية فعلية.

3 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطين، بلغ متوسط المساهمة للقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 8% خلال الفترة (1994 – 2024)، وللقطاع الصناعي 13.7%، فيما بلغت تلك النسبة 73.6% لأنشطة قطاع الخدمات.
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3904
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ttwwr-qwat-amn-alsltt-alflstynyt

وأصبحت الأدوات المالية—سواء على المستوى الفردي أو الحكومي—العامل الرئيس الذي مكّن هذا التوجّه الاستهلاكي، ما أسفر عن إخضاع المواطنين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية لمنظومة القروض المصرفية والتمويل الخارجي، في ظل تدفّقات مالية أجنبية غير مستقرة وغير منتظمة. وفي الوقت ذاته، جرى تقويض الأسس التي تقوم عليها القطاعات الإنتاجية بصورة متدرجة، الأمر الذي زاد من إضعاف الاستقلالية الاقتصادية والقدرة على الصمود.

آلية المقاصة وتشوهات المالية العامة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، استخدمت إسرائيل تحويلات المساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة—وهي الضرائب التي تجبيها إسرائيل نيابةً عن الفلسطينيين—كأدوات ضغط سياسي واقتصادي على المجتمع الفلسطيني. وقد تصاعدت هذه الضغوط بشكل ملحوظ منذ عام 2017، عندما برزت تقديرات إسرائيلية وأمريكية تشكّك في الغاية التي أُنشئت من أجلها السلطة الفلسطينية أصلًا. وخلال تلك المرحلة، تراجع تدفّق المساعدات الخارجية بصورة كبيرة نتيجة تعليق العملية التفاوضية بين الطرفين، تلا ذلك لجوء إسرائيل إلى سياسة الخصومات السنوية من أموال المقاصة، وصولًا إلى الحجز المنهجي لأجزاء من هذه الإيرادات، ما حال دون قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموظفين العموميين، والخدمات العامة، وبرامج الحماية الاجتماعية. وعجزت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عن معالجة الاختلالات البنيوية في المالية العامة، والتي تعود جذورها إلى آليات تمويل وإنفاق غير متوازنة. ويُظهر أداء الموازنة العامة محاولات محدودة ومتواضعة لمعالجة هذه التحديات المالية، في حين استمرت مواطن الاستنزاف الرئيسية، ولا سيما فاتورة الأجور، وصافي الإقراض، والتحويلات الطبية، دون حلول جذرية.

ونتيجة لذلك، بلغ الدين الحكومي بحلول منتصف عام 2025 نحو 47 مليار شيكل، موزّعًا بين الدين العام، والمتأخرات المستحقة لموظفي الحكومة، ولموردي ومقاولي القطاع الخاص، إضافة إلى الالتزامات المترتبة لصناديق التقاعد.[4] ويعكس هذا الواقع حالة الهشاشة البنيوية المزمنة والضعف الهيكلي الذي يعانيه نظام المالية العامة الفلسطيني .

وقد شكّلت الحرب الأخيرة على قطاع غزة ذروة التشوّهات في المالية العامة الفلسطينية. فبحلول نهاية عام 2024، بلغت الإيرادات الإجمالية التي جمعتها الخزينة نحو 7.6 مليارات شيكل، أي ما يغطي فقط 41% من إجمالي التزامات الإنفاق الحكومي، مقارنةً بإيرادات بلغت 11.85 مليار شيكل في عام 2023، كانت تغطي نحو 65% من إجمالي النفقات. وخلال هذه الفترة، ارتفع حجم الأموال التي اقتطعتها أو احتجزتها إسرائيل من إيرادات المقاصة من 4 مليارات شيكل إلى 5.5 مليارات شيكل على مدى عامين متتاليين، مع الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة تشكّل نحو 68% من الموارد المالية لخزينة السلطة الفلسطينية.[5]

4 simiannual2025ar-1763634467.pdf/20/11/https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2025
5 pdf.1749643108-tahleel2024/11/06/https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2025

واعتبارًا من أيار/مايو 2025، طبّقت الحكومة الإسرائيلية سياسة الحجز الكامل لأموال المقاصة، ما ترك السلطة الفلسطينية عاجزة عن دفع الرواتب والأجور التي تبلغ قيمتها نحو مليار شيكل شهريًا. وتُخصّص هذه المدفوعات لنحو 245 ألف مستفيد، من بينهم 144 ألف موظف مدني وعسكري على رأس عملهم، إضافة إلى المتقاعدين ومستفيدي المخصصات الاجتماعية.

وتزامن هذا الشلل المالي مع أزمات اقتصادية متلاحقة، تمثلت في تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة سياسات الإغلاق والحصار، وتسريح الغالبية العظمى من العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر. وقد أدّى الجمع بين الخنق المالي والركود الاقتصادي إلى تعميق الاختلالات البنيوية للاقتصاد الفلسطيني والقطاع العام، وزيادة هشاشتهما وعدم قدرتهما على الصمود

تشوّهات سوق العمل

> ***أدّى الجمع بين الخنق المالي والركود الاقتصادي إلى تعميق الهشاشات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني والقطاع العام.***

منذ تأسيسها، انتهجت السلطة الفلسطينية سياسة الإفراط في الاعتماد على التوظيف في القطاع العام، المدني والعسكري على حدٍّ سواء، بالتوازي مع تشجيع استمرار تدفّق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. وخلال النصف الأول من عام 2023، أي قبل اندلاع الحرب على قطاع غزة، شكّل العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية نحو 20% من إجمالي القوى العاملة داخل إسرائيل، لتنخفض هذه النسبة إلى 11% في النصف الأول من عام 2025. وقد أدّى هذا التراجع، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي، إلى ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية من 12.5% إلى 30% خلال الفترة نفسها، في حين انخفض العدد الإجمالي للعاملين من 869 ألف عامل قبل الحرب إلى 690 ألف عامل في النصف الأول من عام 2025.[6]

وبالتوازي مع ذلك، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين بأجر في الضفة الغربية الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور من 36 ألف عامل قبل الحرب إلى 43 ألف عامل في النصف الأول من عام 2025.

إن الإرث التاريخي للاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل—سواء في سوق العمل أو في مصادر التمويل—إلى جانب سياسات العزل المكاني التي تنتهجها إسرائيل داخل الجغرافيا الفلسطينية، قد أسهم في تقويض الأسس اللازمة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. ولم تتم مواجهة هذا الضعف البنيوي من خلال استراتيجية وطنية فلسطينية شاملة؛ إذ ظلّت الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية للمقاومة غائبة إلى حدٍّ كبير، واستُبدلت باستراتيجيات تحقق مكاسب فردية أو قطاعية في ظل وهم التنمية تحت الاحتلال.

6 pdf.1749643108-tahleel2024/11/06/https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2025
pdf.1749643108-tahleel2024/11/06/https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2025

سيناريوهات المرحلة المقبلة

استنادًا إلى المعطيات الراهنة، بات استقرار البنية الوظيفية للسلطة الفلسطينية مرهونًا فعليًا بيد أطراف خارجية، في مقدمتها إسرائيل—من خلال الإفراج عن أموال المقاصة وإعادة إدماج العمالة الفلسطينية—والولايات المتحدة عبر استئناف تدفّق المساعدات المالية. ويثير هذا الواقع تساؤلات مشروعة حول فاعلية الاستراتيجية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية، والتي تربط مساري بناء الدولة والتحرر الوطني بعوامل صمود تخضع بالكامل لسيطرة أطراف تعارض في جوهرها قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي ظل هذا السياق، باتت الخيارات المالية المتاحة أمام الجانب الفلسطيني شديدة المحدودية، ما يشكّل تهديدًا جديًا بانهيار المنظومتين المؤسسية والخدمية للسلطة الفلسطينية. وقد يفضي هذا الانهيار إلى نشوء فراغ بنيوي وأمني، يفتح المجال أمام تدخلات إسرائيلية غير مباشرة، عبر إعادة تشكيل أنماط الحكم في الضفة الغربية من خلال وكلاء فلسطينيين—سواء على أسس عشائرية أو بلدية—من دون أن تتحمّل إسرائيل أعباء الإدارة المدنية الكاملة. ويتقاطع هذا السيناريو مع أهداف اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يرفض قيام دولة فلسطينية، ويسعى إلى فرض واقع الدولة الواحدة في إطار نظام فصل عنصري.[7]

> ***لقد أدّى إرث الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل... إلى جانب سياسات العزل المكاني التي تفرضها إسرائيل داخل الجغرافيا الفلسطينية، إلى تقويض الأسس اللازمة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.***

وحذّرت مراكز بحثية إسرائيلية بارزة من أن انهيار السلطة الفلسطينية يمثّل «السيناريو الأسوأ» حتى بالنسبة لإسرائيل نفسها، إذ قد يعيد الصراع عقودًا إلى الوراء، ويؤدي إلى اندلاع انتفاضة شعبية واسعة في الضفة الغربية، وإنهاء جميع أشكال التنسيق الأمني القائم، فضلًا عن إحراج إسرائيل على الساحة الدولية. وقد يفرض هذا السيناريو على إسرائيل إعادة احتلال المدن الفلسطينية بالقوة، وتحميلها عبء السيطرة اليومية على نحو ثلاثة ملايين فلسطيني، إلى جانب ما قد يترتب على ذلك من تداعيات دبلوماسية واقتصادية من قبل دول عربية معتدلة، بما في ذلك تعليق الاتفاقيات أو قطع العلاقات مع إسرائيل. وفي المحصلة، سيترتب على هذا المسار كلفة اقتصادية وأمنية ودبلوماسية مرتفعة على إسرائيل، في مقابل تسارع تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

في مواجهة أجندة اليمين الإسرائيلي: سيناريو الدولة الواحدة الديمقراطية

في ظل أجندة اليمين الإسرائيلي المتطرف، واستحالة إقامة دولة فلسطينية على كامل حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، بدأ عدد متزايد من النخب الفلسطينية والإسرائيلية في السنوات الأخيرة بالدعوة إلى تبنّي سيناريو

7 https://portside.org/2023-07-27/israels-one-state-reality-its-time-give-two-state-solution#:~:text=democratic%20state%20incidentally%20occupying%20Palestinian,treated%20as%20a%20lower%20caste

الدولة الواحدة الديمقراطية. ويقوم هذا الطرح على منح الفلسطينيين واليهود حقوقًا مدنية وسياسية متساوية على كامل أراضي فلسطين التاريخية.

وقد أشار الرئيس محمود عباس صراحة إلى هذا الخيار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021، محذّرًا من أن تقويض خيار حل الدولتين سيدفع الفلسطينيين إلى المطالبة بحقوق متساوية في دولة ثنائية القومية. ويعكس هذا الموقف محاولة استباقية من القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية لاعتماد خيار الدولة الواحدة القائمة على المساواة في الحقوق بوصفه بديلًا عن واقع الفصل العنصري، في ظل تراجع فرص قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة

ويرى أنصار هذا السيناريو المرحلي طويل الأمد أنه قد يوفّر للفلسطينيين فرصًا أوسع على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، من خلال الاستفادة من حرية الحركة والإنتاج والعمل والتجارة، وتوافر بيئة أكثر أمنًا واستقرارًا. وفي الوقت ذاته، قد يُسهم هذا الخيار في إنهاء المقاطعة العربية والدولية لإسرائيل، بما يفتح المجال أمام استثمارات وفرص تنموية أكبر على مستوى الإقليم بأسره.

مقاربات سيناريو الكونفدرالية الأردنية–الفلسطينية

لا يمكن تجاهل الطروحات التي قدّمتها بعض النخب الأردنية–الفلسطينية المؤثرة بشأن إعادة النظر في قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، وذلك ضمن إطار كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية. ويُعد هذا الطرح من أكثر القضايا حساسية في كلٍّ من الساحتين السياسية الأردنية والفلسطينية، إذ يمكن تأطيره باعتباره ترويجًا لفكرة «الوطن البديل» أو مساسًا بجوهر القضية الفلسطينية، كما قد يترك انعكاسات مباشرة على التركيبة الديمغرافية الأردنية، بما قد يفتح المجال أمام توترات داخلية قائمة على أسس الهوية والانتماء.

ولكي يكون هذا السيناريو قابلًا للتداول سياسيًا داخل الأردن، فإنه يتطلّب—بوصفه شرطًا أساسيًا—قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، يعقبها اتحاد كونفدرالي بين دولتين مستقلتين، بدلًا من تحوّل الضفة الغربية إلى إقليم أردني في غياب سيادة فلسطينية واضحة ومكتملة.

ويقدّم أنصار هذا الخيار تصوّرهم عادةً من زاوية المكاسب الاقتصادية والسياسية المتبادلة، مشيرين إلى إمكانات توسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، وإلى توفر رأسمال أردني–فلسطيني مشترك قادر على إحداث نقلة تنموية في كلا البلدين. غير أن هذا السيناريو يبقى شديد الجدل، ويتطلّب إدارة سياسية ودبلوماسية دقيقة للتوفيق بين اعتبارات السيادة الوطنية، والهوية، والمصالح الاستراتيجية.

السيناريو الأرجح: استمرار الوضع القائم

في ظل غياب قرار فلسطيني موحّد، وتراجع مستوى التأثير العربي الإقليمي، يبقى سيناريو استمرار الوضع القائم هو الأكثر ترجيحًا، كما يُعدّ السيناريو الأكثر قبولًا لدى اليمين الإسرائيلي. ويقوم هذا السيناريو على المضي قدمًا في سياسات الضم التدريجي الجزئي للمناطق الاستيطانية ولمناطق «ج»، بالتوازي مع إنشاء نظام حكم ذاتي فلسطيني محدود في مراكز الكثافة السكانية الرئيسية. وستتولى هذه التجمعات السكانية إدارة الشؤون الإدارية والمحلية، في حين تبقى السيادة الإسرائيلية قائمة على المعابر التجارية والمدنية، والعملة، والموارد الطبيعية، وحرية الحركة، وفرص العمل.

وفي ظل هذا الترتيب، ستتحول مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني فعليًا إلى جيوب معزولة تعتمد على المساعدات الخارجية، ما يحرم الفلسطينيين من الأدوات الأساسية للاستدامة الاقتصادية والتنموية. وستواصل إسرائيل إدارة الصراع والتحكم به من دون التوصل إلى تسوية نهائية، الأمر الذي يمهّد لترسيخ واقع الدولة الواحدة ضمن إطار نظام فصل عنصري. ويُعد هذا الواقع قائمًا إلى حدٍّ كبير بالفعل، في ظل وجود أكثر من 800 ألف مستوطن، وسيطرة إسرائيل على نحو 60% من أراضي الضفة الغربية، وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية إلى كانتونات منفصلة.

ويمثّل هذا السيناريو حلًا انتقاليًا استراتيجيًا لإسرائيل، يتيح لها تعزيز سيطرتها الإقليمية من دون اللجوء إلى الضم الرسمي الشامل، مع الاستمرار في إعادة تشكيل بيئة الصراع بما يخدم مصالحها بعيدة المدى.

الوضع القائم بوصفه تسوية دولية قصيرة الأمد

قد يشكّل هذا السيناريو الخيار المفضّل على المدى القصير لدى بعض الأطراف الدولية، نظرًا لكونه يتجنّب أسوأ السيناريوهات المحتملة، ويؤجّل الانفجار بدل معالجته جذريًا. وتبقى قابلية هذا المسار للاستمرار مرهونة بمنع انهيار السلطة الفلسطينية والحفاظ على دورها الوظيفي، الأمر الذي يتطلّب تدخلًا من أطراف عربية ودولية محددة لتوفير دعم مالي يمكّن السلطة من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاه الخدمات العامة والهياكل الإدارية.

وفي إطار هذا السيناريو، ستركّز السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على تأمين الإفراج عن أموال المقاصة، وتأجيل أي مخططات ضم وشيكة. غير أن هذا النهج سيظل مشروطًا بوجود تماسك سياسي فلسطيني، وبانخراط فاعل من الإقليم العربي؛ وفي غياب رؤية فلسطينية موحّدة ودعم عربي مستدام، سيتقلّص دور السلطة إلى وظيفة إدارية انتقالية، تقتصر على إدارة الحد الأدنى من شؤون الحكم، من دون تحقيق أي تقدّم جوهري باتجاه الدولة أو مشروع التحرر الوطني.

من الردع إلى الاحتقان:
قراءة في "الهدوء المتوتر" في الضفة الغربية

محمد الرجوب

تشير البيانات التي أصدرتها أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى انخفاض حاد في وتيرة العمليات الفلسطينية التي تستهدف قوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية خلال عام 2025، مقارنة بالسنوات السابقة. وبحلول نهاية النصف الأول من العام الحالي[1] – وفقًا لهذه الأرقام – تم تسجيل 24 عملية فلسطينية فقط، في مقابل 160 عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ومن المفارقات أن هذا الانخفاض حدث بالتوازي مع ارتفاع غير مسبوق في أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل ملحوظ، حتى مع انخفاض وتيرة المقاومة المسلحة بشكل دراماتيكي. هذا التباين يستدعي إجراء تحليل أعمق للوقائع والديناميكيات الكامنة التي تشكل واقع الضفة الغربية في هذه المرحلة الحرجة.

ونسب تقرير نشرته صحيفة إسرائيل هَيوم بتاريخ 25 أغسطس 2025 انخفاض العمليات الفلسطينية إلى ما وصفته بـ"نشاطات الجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية، والتي ساهمت في تغيير الواقع الأمني"[2] – في إشارة إلى استيلاء الجيش على عدة مخيمات للاجئين، وتشريد سكانها، واستمرار التواجد العسكري داخلها. ورغم ما تصفه الصحيفة بأنه "تحسن"، إلا أنها تؤكد أن "الوضع الأمني يظل هشًا، مع احتمال وقوع هجمات خطيرة في أي لحظة".

وعلى الرغم من أن أجهزة الأمن الإسرائيلية أعربت عن رضاها بما يعتبرونه بيئة أمنية محسنة وانخفاضًا ملحوظًا في الهجمات، إلا أنها واصلت التعبير عن قلقها بشأن إمكانية حدوث تغييرات مفاجئة في المشهد. ومن مؤشرات هذا القلق المستمر سلسلة التمارين العسكرية واسعة النطاق التي أجرتها إسرائيل في مختلف أنحاء الضفة الغربية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر،[3] والتي هدفت إلى "تعزيز جاهزية القوات لمواجهة سيناريوهات التصعيد المحتملة أو محاولات التسلل أو الهجمات القادمة من الضفة الغربية والمستهدفة للمستوطنات." وتشير التقارير أيضًا إلى أن هذه التمارين – التي شملت فرقة "جلعاد" التي تم تشكيلها حديثًا والمسؤولة عن "حماية الحدود مع الأردن"

1 ترجمة منشورة بواسطة الوسيلة الإسرائيلية "مكان"، متاحة على الرابط: https://url-shortener.me/2LR5+
2 المرجع نفسه.
3 "إسرائيل تطلق مناورات واسعة النطاق في الضفة الغربية تحاكي سيناريو محتمل لـ "7 أكتوبر"، صحيفة الشرق الأوسط، 10 نوفمبر 2025، تم الاطلاع عليه في 18 ديسمبر 2025، الرابط: https://h7.cl/1fXTH

– كانت جزءًا من جهود لـ"استخلاص الدروس التشغيلية" من أحداث 7 أكتوبر 2023.
وبغض النظر عن كيفية تفسير التحليلات الإسرائيلية للوضع في الضفة الغربية، فإن أي محاولة لتوقع السيناريوهات المقبلة يجب أن تبدأ من عدة حقائق أساسية.

الوضع على الأرض: تعزيز السيطرة والهيمنة

بينما ظل الاهتمام العالمي منصبًا على ما يجري من إبادة جماعية في قطاع غزة، تسارعت وتيرة خلق حقائق جديدة على الأرض في الضفة الغربية بشكل حاد. وفقًا للجنة الفلسطينية لمقاومة الجدار والاستيطان، ارتفع عدد الحواجز العسكرية gates والبوابات الحديدية الإسرائيلية إلى 916 خلال العامين الماضيين. وقد أدى هذا المستوى من التجزئة فعليًا إلى تقسيم الضفة الغربية إلى جيوب معزولة تشبه السجون المفتوحة الواسعة – وهي ظروف تمكن الجيش الإسرائيلي من شل الحياة الفلسطينية خلال دقائق عن طريق فرض قيود كاملة على الحركة وعلى جميع أشكال النشاط اليومي.

خلال نفس الفترة، صادقت إسرائيل على بناء 18,000 وحدة استيطانية جديدة، وصادرت 55,000 دونم من الأراضي الفلسطينية، ونفذت 1,115 عملية هدم لمنازل ومبانٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم تهجير 33 مجتمعًا بدويًا قسرًا من قبل الجيش والمستوطنين. وتشكل هذه الإجراءات جزءًا من نمط أوسع بكثير من القسر المنهجي. وبفضل هذا النظام، تمكنت إسرائيل من إقامة نظام فصل عنصري متكامل، ووضع الضفة الغربية تحت نظام رقابي دقيق يعيق العديد من العمليات الفلسطينية؛ ومع ذلك، فإن هذا النظام نفسه يواصل تراكم الضغوط التي تجعل حدوث انفجار مستقبلي أمرًا محتملًا.

منذ 7 أكتوبر 2023، نفذ الجيش الإسرائيلي – ويواصل تنفيذه – حملات اعتقالات واسعة النطاق في مختلف أنحاء الضفة الغربية، أُوقفت خلالها ما لا يقل عن 20,000 فلسطيني، بينهم 1,600 طفل.[4] في المراحل الأولى من الحرب على غزة، كان الهدف الأساسي لإسرائيل منع الضفة الغربية من التحول إلى جبهة مركزية للمواجهة بينما كان تركيزها على غزة ولبنان. ورغم التطورات النهائية على كلا الجبهتين ورغم الانخفاض الملحوظ في العمليات المقاومة، حافظ الجيش الإسرائيلي على سياسته في الاعتقالات الجماعية. وتؤكد هذه الاستمرارية على خوف إسرائيل المستمر من "تطورات غير متوقعة" قد تغير المشهد الأمني بشكل جذري.

بالإضافة إلى كل ذلك، يواصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ غارات متواصلة على المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء الضفة الغربية. وغالبًا ما تتخذ هذه الغارات شكل عرض للقوة أو تعمل أساسًا كأفعال ترهيب، تهدف إلى تذكير الفلسطينيين بأن أي شكل من أشكال الحياة الطبيعية أصبح بعيد المنال. كما تهدف إلى الإشارة إلى أن أي مجتمع محلي يختار إيواء أفراد تصنفهم إسرائيل على أنهم "مطلوبون" سيتحمل تبعات شديدة جماعية.
الإبادة الجماعية في غزة وتداعياتها الاجتماعية العميقة في الضفة الغربية

4 «المؤسسات الفلسطينية: أكثر من 20,000 مواطن اعتقلوا في الضفة الغربية خلال عامين»، الجزيرة، 7 أكتوبر 2025، الرابط: https://linksshortcut.com/aLNwP

لقد تركت سنتان من الإبادة الجماعية في غزة أيضًا آثارًا عميقة على النسيج الاجتماعي للضفة الغربية – وهي مسألة تستحق دراسة متكاملة ومخصصة. باختصار، النظام الفصلي الذي رسخته إسرائيل في الجيوب المترامية للضفة الغربية قد أنتج مجموعات متباينة من المخاوف. ونتيجة لذلك، تراجع الهدف الوطني الموحد لصالح مخاوف محلية وإقليمية متزايدة الخصوصية. كل منطقة معزولة أصبحت تواجه واقعًا متميزًا يتشكل من مستويات متفاوتة من الصعوبات والظروف المعيشية المختلفة. علاوة على ذلك، القرى والبلدات التي نفذ فيها أفراد هجمات على أهداف إسرائيلية تعرضت للحصار الكامل – وأصبحت مقصودة بالفقر والجوع – بينما سُمح لمناطق أخرى بالحفاظ على شيء أقرب إلى الحياة الطبيعية. وقد ساهمت هذه الفوارق في تآكل الهوية الجماعية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

منذ اليوم الأول لحرب إسرائيل على غزة، قامت الدولة بشكل منهجي بتجفيف مصادر دخل العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد دفع هذا الخنق الاقتصادي البقاء على قيد الحياة اليومية إلى مركز الأولويات الفردية والعائلية، مصحوبًا بتراجع ملحوظ عن الانخراط في القضايا الجماعية أو الوطنية.

> ***تزامن الانخفاض الحاد في العمليات المسلحة الفلسطينية عام 2025 ليس مع تهدئة، بل مع توسّع غير مسبوق في سياسات الإكراه الإسرائيلية، وعنف المستوطنين، والعقاب الجماعي في الضفة الغربية.***

قبل تولي الحكومة الحالية السلطة في إسرائيل، كان التوسع الاستيطاني الاستعماري في الضفة الغربية يتكشف جنبًا إلى جنب مع سياسة رسمية تقوم على مفهوم "السلام الاقتصادي" – تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين وفتح أسواق العمل الإسرائيلية كبديل للحل السياسي. واليوم، تم التخلي عن هذه السياسة بشكل حاسم. تستند الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية إلى تعميق التوسع الاستيطاني مع خنق الفلسطينيين اقتصاديًا واجتماعيًا في محاولة لاقتلاعهم من أرضهم عن طريق حرمانهم من الوسائل الأساسية للحياة.

تجادل العناصر الأكثر تطرفًا في حكومة بنيامين نتنياهو بأن "السلام الاقتصادي" مكَّن الفلسطينيين من البقاء بشكل غير مقصود من خلال توفير ظروف معيشية مريحة نسبيًا ودعم النمو الاقتصادي والحضري في المناطق المصنفة "أ". في رأيهم، يتطلب التهجير القسري العكس: الفقر والجوع. وهذا يفسر سياسة إسرائيل المستمرة – المدعومة منذ أكتوبر 2023 وحتى اليوم – المتمثلة في منع ما لا يقل عن 150,000 عامل فلسطيني، الذين يدعمون نحو مليون شخص في الضفة الغربية، من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، على الرغم من حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الماسة للعمالة.[5]

5 وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، «مقال نُشر في أكتوبر 2025»، تم الاطلاع عليه في 18 ديسمبر 2025، الرابط: https://www.wafa.ps/Pages/Details/116764

تآكل السلطة الفلسطينية وغياب الفواعل السياسية

خلال سنتي الإبادة الجماعية في غزة، أصدرت شخصيات بارزة ضمن ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الحالية بيانات علنية تدعو إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، زاعمة أنها "تشجع الإرهاب". في الواقع، ترفض هذه الأصوات أي شكل من أشكال الكيان السياسي الفلسطيني غرب نهر الأردن، مدفوعة بمعتقدات أيديولوجية متطرفة عميقة. ومع ذلك، تقف هذه المواقف في تناقض مع موقف "الدولة العميقة" الإسرائيلية – أي الجيش وأجهزة الاستخبارات – التي ترى أن التصعيد في الضفة الغربية سيكون أسرع وأكثر فتكا إذا انهارت السلطة الفلسطينية وفقد جهازها الأمني قدرته على العمل.

قبل تولي حكومة نتنياهو الحالية السلطة، احتفظت الدولة العميقة بالقدرة على فرض تفضيلاتها الاستراتيجية على القادة السياسيين فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية. وقد تجلى ذلك خلال أزمة 2017 بشأن أجهزة الكشف عن المعادن عند مداخل المسجد الأقصى، وكذلك في حالات متكررة تدخلت فيها مؤسسات الأمن الإسرائيلية لإطلاق العوائد الضريبية الفلسطينية المحجوزة. اليوم، ومع تبعات ما تسميه إسرائيل "إخفاقات" 7 أكتوبر، ظهر الجيش وجهاز المخابرات أضعف وأقل تأثيرًا مقارنة باليمين المتطرف الصاعد. بالنسبة للأخير، فإن أي تعزيز للسلطة الفلسطينية من شأنه أن يدعم المطالب الدولية بإنشاء دولة فلسطينية – وهو نتيجة يعارضونها رفضًا قاطعًا. وبناءً على ذلك، اعتمد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو استراتيجية حافة الهاوية: إضعاف السلطة الفلسطينية، حجب أموالها، وإفقار موظفيها، مع ضمان عدم انهيارها الكامل. وقد أدى هذا النهج إلى تقويض شديد للخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية، ما أسفر عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الإحباط بين الفلسطينيين. وقد أنتجت هذه الضغوط هوسًا واسع الانتشار بالبقاء اليومي، وسط تراجع خطير في خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وانكماش حاد في برامج الضمان الاجتماعي.

> ***أنتج نظام الحواجز والاعتقالات الجماعية والاقتحامات العسكرية المستمرة الذي تتبعه إسرائيل حالة ردع قصيرة الأمد، فيما راكم في الوقت ذاته الضغوط التي تجعل انفجارًا مستقبليًا أكثر احتمالًا.***

كما ازدادت مشاعر الإحباط الفردي والجماعي بسبب الغياب شبه الكامل للفاعلين السياسيين الفعليين بين الفصائل الفلسطينية. منذ الأسابيع الأولى للإبادة الجماعية في غزة، نشأ هذا الغياب نتيجة عوامل هيكلية وظرفية معًا: حملات الاعتقال والترهيب الإسرائيلية المكثفة في الضفة الغربية، وضعف داخلي في هياكل الأحزاب والفصائل، بما في ذلك الميل المتزايد للعديد من الشخصيات البارزة إلى تفضيل مصالحها الشخصية أو البقاء الفردي على الصالح الوطني الجماعي.

ويستمر الشعور بخيبة الأمل تجاه السلطة الفلسطينية والفصائل بالتراكم في وقت يكافح فيه الفلسطينيون لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية. ويجادل العديد من المراقبين بأن هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة تدفع الوضع نحو نقطة حرجة. وفي رأيهم، فإن المشهد الحالي أصبح أكثر عرضة لانفجار مفاجئ ما لم يتم تخفيف الأزمات المتصاعدة.

تصاعد إرهاب ميليشيات المستوطنين

بعد وقت قصير من تولي حكومة بنيامين نتنياهو السلطة، نفذ المستوطنون هجومًا إحراقيًا على قرية حوارة جنوب نابلس، وهو مشهد صدم الرأي العام العالمي[6] وجذب تيارًا من الدبلوماسيين الغربيين إلى موقع الجريمة. سرعان ما تكرر الحادث في بلدة ترمسعيا شمال رام الله، حيث قتل المستوطنون فلسطينيًا يحمل أيضًا الجنسية الأمريكية وأشعلوا النيران في عدة منازل.[7] وقد قوبل هذا الهجوم أيضًا بإدانة دولية واسعة النطاق.

ومع ذلك، منذ بداية الإبادة الجماعية في غزة، تضاعفت الهجمات الإحراقية التي يقودها المستوطنون في جميع أنحاء الضفة الغربية بشكل كبير، وسط صمت عالمي مقلق وتغطية رسمية إسرائيلية كاملة – تتراوح بين الحماية العسكرية والتحريض السياسي العلني – إلى جانب ضعف فلسطيني مؤسسي وشعبي غير مسبوق. معًا، منحت هذه الديناميكيات المستوطنين حصانة شبه كاملة، مكنتهم من إرهاب المجتمعات الفلسطينية، وحرق عشرات القرى والحقول والمنازل والممتلكات، وحتى الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية.

تشير منظمات المجتمع المدني إلى أن المستوطنين ارتكبوا 1,586 جريمة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال سنتي الحرب –[8] بمعدل هجومين في اليوم. وتشمل هذه الجرائم القتل، والإصابات، وإطلاق النار الحي، وحرق المنازل والقرى، وتدمير الممتلكات، وتخريب المحاصيل، وسرقة المواشي. وأثبت موسم قطف الزيتون هذا العام أنه الأقسى على الفلسطينيين، مع ارتفاع الهجمات العنيفة للمستوطنين إلى متوسط يتراوح بين حادثتين إلى ثلاث يوميًا طوال شهر أكتوبر – وهو أشرس شهر مسجل لإرهاب المستوطنين منذ بدء التوثيق في 2006. بينما تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي، جنبًا إلى جنب مع أجهزة المخابرات والجيش الإسرائيلي، لحماية مرتكب الجريمة المستوطن، لا أحد يحمي الفلسطيني الذي يضطر لمواجهة نظام إرهاب متكامل بمفرده. وعلى الرغم من الشعور السائد باليأس، فإن هذه الحالة غير مستدامة جوهريًا وقد تصبح محفزًا لانفجار مفاجئ وواسع النطاق في أي لحظة.

6 وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، «عندما أحرقوا حيّ حوّارة مباشرة على الهواء»، 27 فبراير 2023، الرابط: https://www.wafa.ps/pages/details/66726
7 منظمة بتسيلم، «ترموسايا، محافظة رام الله: مستوطنون إسرائيليون يحرقون سيارة فلسطينية»، فيديو، 10 مايو 2023، الرابط: https://linksshortcut.com/RlhwA
8 لجنة المقاومة ضد الاستيطان والجدار، إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال تجاه المنشآت الفلسطينية (تقرير، 2025 ،CWRC)، تم الاطلاع عليه في 18 ديسمبر 2025، الرابط: https://www.cwrc.ps/file/attachs/4782.pdf

خلاصة:

تخلق إسرائيل شبكة معقدة من الأزمات للفلسطينيين في الضفة الغربية. فالسلطة الفلسطينية غير قادرة على ممارسة أي تأثير سياسي أو عملي ذي معنى. والمواطن الفلسطيني – محروم من كل آليات الحماية – يواجه ميليشيات المستوطنين بمفرده ودون أي حماية. وتتزايد مستويات الفقر والبطالة والإحباط الجماعي. قد تكون إسرائيل قد نجحت في تحقيق ما يبدو كردع قصير المدى، لكن المستقبل القريب يظل مفتوحًا على سيناريوهات غير متوقعة. وفي هذا الصدد، كتب المراسل العسكري لوسيلة الإعلام الناطقة بالعبرية "واللا"، أمير بوهبوت: "على الرغم من الردع الحالي المحقق في الضفة الغربية، يثير المستقبل مخاوف جدية (...) الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتصرف بحسم رغم قدراتها المحدودة، ومع ذلك فإن إطلاق الصواريخ من الضفة الغربية أصبح مسألة وقت فقط".

الحالة الفلسطينية الداخلية في ظل حرب الإبادة
الفواعل والفعل في الضفة الغربية

إبراهيم ربايعة

بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أطلقت إسرائيل ما أسمته عملية "حجارة خمسة"[1] في الضفة الغربية، مدّعية أن هدفها يتمثل في "ردع" مقاومين محتملين في شمال الضفة، مع تركيز خاص على محافظات طوباس وجنين ونابلس. غير أن هذه التطورات لا يمكن فهمها إلا بوصفها امتدادًا لحملة عسكرية متواصلة. فمنذ 21 كانون الثاني/يناير 2025، تتعرض مناطق شمال الضفة الغربية لعمليات إسرائيلية مستمرة، تمركزت خلالها قوات الاحتلال وآلياته العسكرية في مدينتي جنين وطولكرم، ما أدى إلى تهجير ما يقارب 40 ألف فلسطيني من مخيمي المدينتين. ومع مرور أقل من عام على انطلاق هذه الحملة المفتوحة، يمكن الحديث عن تشكّل واقع ميداني فلسطيني مختلف كليًا، يتسم أساسًا بغياب الفواعل الميدانيين على الأرض، وهيمنة أنماط استجابة فردية إلى حد كبير، واستجابات ضعيفة للمؤسسات السياسية.

غياب الفواعل الميدانيين على الأرض

فتحت هبة الكرامة[2] (2021) أفقًا مختلفًا لمسار التعبئة الشعبية الفلسطينية. ففي تلك المرحلة، برز نمط شبه منظم من الفعل الجماعي، تمثل في مظاهرات واسعة ومنسقة، ونشاط مجموعات شبابية وناشطين في الميدان والفضاء الرقمي، إضافة إلى إضراب عام غير مسبوق شمل الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم. وبعد أشهر قليلة، برز شكل جديد من المقاومة المسلحة في شمال الضفة الغربية، انطلق من مركزين رئيسيين: نابلس ممثلة بـ"عرين الأسود"، وجنين ممثلة بـ"كتيبة جنين"، قبل أن يتمدد إلى ساحات أوسع ضمن بنية لا مركزية.

أثارت هذه التطورات تساؤلات جوهرية حول مستقبل الفواعل السياسيين في السياق الفلسطيني: هل كان الفلسطينيون بصدد إنتاج أطر تنظيمية جديدة تتجاوز حالة الجمود والتشظي التي تعانيها الفصائل التقليدية؟ وهل امتلكت مخرجات مرحلة ما بعد هبة الكرامة القدرة على التحول إلى مسار جامع وشامل، قادر على تأطير التعبيرات الهوياتية التي أفرزتها تلك المرحلة؟

في المقابل، أخفقت الفصائل التقليدية في تجاوز خطابها وأدواتها المألوفة، التي باتت بعيدة بشكل متزايد عن المجال العام. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت مجموعات مثل "عرين الأسود" من الدعوة إلى إضراب عام واسع في الضفة الغربية

1 الجيش الإسرائيلي يعلن استكمال عمليّة "خمسة أحجار" بعدوانه شمالي الضفة الغربية، عرب 48، 2025/12/05، https://2u.pw/Hw5O6U

2 هبة الكرامة—المعروفة أيضًا بهبة حي الشيخ جرّاح—اندلعت خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021، وامتدت لتشمل القدس، والضفة الغربية، والتجمعات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وقطاع غزة. وقد برزت بوصفها حركة احتجاج جماهيري واسعة رفضًا لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بإخلاء عائلات فلسطينية من منازلها في حي الشيخ جرّاح في القدس، وإحلال مستوطنين إسرائيليين مكانهم.

عبر بيان واحد نُشر على تطبيق "تيلغرام". وسرعان ما أصبحت عبارة "بقرار من العرين" شائعة بين أبناء الجيل Z، المعروفين بتمكنهم العالي من الفضاء الرقمي وقدرتهم على التعبير داخله.

في الوقت ذاته، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من استراتيجيته القائمة على "تجفيف الشارع" لمنع تكرار هبة الكرامة. وشمل ذلك الاستهداف المباشر للفواعل الناشئين، عبر تكثيف الرقابة المادية والرقمية، وشن حملة متواصلة لتفكيك شبكات المقاومة الآخذة في التشكل في شمال الضفة الغربية.

ومع أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر، بلغت الضغوط الإسرائيلية مستوى غير مسبوق؛ إذ جرى اعتقال جميع النشطاء الذين اعتُبروا "قادرين على تحريك الشارع"، وتصاعدت العمليات العسكرية التدميرية في جنين وطولكرم. ونتيجة لذلك، تراجعت مستويات التعبئة الشعبية والاحتجاج الميداني—التي كانت مرتفعة في الأسابيع الأولى من حرب الإبادة—تدريجيًا حتى وصلت إلى الصفر.[3]

من منظور فصائلي، عمّقت الحرب الانقسامات الفلسطينية القائمة، والتي اتخذت طابعًا استقطابيًا حادًا حول أحداث السابع من أكتوبر وتداعياتها. غير أن استطلاعات الرأي تشير ميدانيًا إلى نمط واضح من العزوف الشعبي عن الفصائل، وتراجع الثقة العامة بها؛ إذ لم يعد أكثر من نصف الفلسطينيين—وتصل النسبة إلى الثلثين في بعض الاستطلاعات—يؤمنون بالنظام الفصائلي، رغم استمرار حضور محدود لحركتي فتح وحماس، وإن كان هذا الحضور في تراجع ملحوظ.[4]

ويتجلى غياب الفصائل الفلسطينية عن الميدان بصورة خاصة في الاختفاء شبه الكامل للمقاومة الشعبية، وهو المجال الذي لعبت فيه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية دورًا بارزًا منذ تشييد جدار الفصل العنصري عام 2002. ويأتي هذا الانسحاب في وقت تتصاعد فيه اعتداءات المستوطنين والهجمات الممنهجة.

الاستجابات الفردية

منذ بدء حرب الإبادة، برز نمط متصاعد من الفعل الفردي، تراوح بين عمليات فردية منفردة، وشبكات رقمية دولية متناثرة للدفاع والمناصرة. وقد امتدت هذه الفردانية لتشمل مختلف الفاعلين والمؤسسات والأفراد العاملين في الحقل الوطني. تعكس هذه الفردانية، من جهة، فقدانًا عميقًا للثقة بالفصائل الفلسطينية، ومن جهة أخرى، غياب رؤية جماعية مشتركة. كما تشكل مؤشرًا مقلقًا على ترسخ الانقسام داخل الوعي السياسي الفلسطيني. فعلى مدى العقدين الماضيين، ظهرت عشرات المنصات الناقدة للانقسام الداخلي—وحتى للنظام السياسي الرسمي—إلا أن هذه المنصات أخفقت في بلورة نموذج بديل واضح، أو في بناء مشروع توحيدي خاص بها، بسبب انقساماتها الداخلية وتباين رؤاها.[5]

3 إبراهيم رابيعة، "مسألة المقاومة الشعبية... الضفة الغربية وخياراتها"، العربي الجديد، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://2u.pw/oG90a9

4 المصدر نفسه.

5 ماجد كيالي، "أزمة الفلسطينيين: أزمة القيادة والمعارضة والبديل"، منتدى فلسطين، 6 آب/أغسطس 2022. https://2u.pw/NFBLQH

خلال العامين الماضيين، أدى الطابع الفردي للاستجابات إلى تفتيت الجهود الفلسطينية في مختلف الساحات: الإغاثة الإنسانية، تعزيز الصمود، القانون الدولي، الدبلوماسية الدولية، وغيرها. وقد حدّ هذا التشتت بشكل كبير من أثر الانخراط الفلسطيني في هذه المجالات. وفي الضفة الغربية تحديدًا، تشمل هذه الساحات المواجهة المباشرة مع التوسع الاستيطاني وعنفه، وتمكين المجتمعات المحلية، وتقديم الإغاثة للمناطق المتضررة، وغيرها من الاحتياجات الملحّة.

وتتجلى هذه الفردانية في أشكال متعددة: تدخلات محلية تقودها البلديات أو مبادرات مجتمعية؛ تحركات فصائلية متفرقة؛ استجابات تقودها مؤسسات "خاصة مؤسسات المجتمع المدني"، لا سيما منظمات المجتمع المدني؛ وحتى إجراءات رسمية لا تبني على التدخلات القائمة ولا تخضعها لتقييم نقدي.

ضعف استجابات المؤسسات السياسية

خلال السنوات الأخيرة، نجحت إسرائيل في تقويض قدرة المؤسسة الفلسطينية الرسمية على العمل الفاعل ميدانيًا أو الاستجابة للتحديات المستجدة. وقد تحقق ذلك عبر قرصنة أموال الضرائب الفلسطينية، ما أغرق السلطة الفلسطينية في ديون تُقدّر بنحو 14.6 مليار دولار،[6] إلى جانب تقييد حركة وعمل المؤسسات الفلسطينية، واستهداف البنية التحتية في المراكز الحضرية الكبرى، وفرض عقوبات متصاعدة ردًا على أي موقف سياسي تتخذه القيادة الفلسطينية.

في المقابل، عانت منظمة التحرير الفلسطينية من عملية تراكمية أدت إلى تهميشها وذوبانها داخل بنية السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، لم تعد المنظمة تؤدي دورًا فاعلًا في المشهد السياسي الفلسطيني، رغم مكانتها الرسمية—ضمن هيكل النظام السياسي—بوصفها الإطار الجامع والمرجعية الحصرية لمكوناته.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية أُنشئت أصلًا بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير—أحد هيئاتها التشريعية—فإنها سرعان ما احتكرت الموارد الأساسية: السيطرة المالية عبر وزارة المالية، والتمثيل السياسي الخارجي عبر وزارة الخارجية، وإدارة الشأن العام عبر مجلس الوزراء. في المقابل، تحولت منظمة التحرير إلى بند مالي ضمن الموازنة العامة للسلطة، لا سيما مع تقلص موارد الصندوق القومي الفلسطيني. كما أسهم التحول السياسي نحو نموذج "الدولة تحت الاحتلال"، وتحول مؤسسات السلطة إلى ممثل لفلسطين في الاتفاقيات والعضويات الدولية، في تقليص وزن المنظمة ودورها.

وقد فاقمت هذه الأزمة المؤسسية شروط المجتمع الدولي وأجندات الإصلاح المفروضة خارجيًا. فالمقترحات المتعلقة بالمناهج التعليمية أو بسياسات الأسرى، على سبيل المثال، أثارت نقاشًا واسعًا ورفضًا شعبيًا، لا سيما في ظل غياب أي حوار وطني شامل حول هذه القضايا الخلافية.

مقاربات جديدة

تؤكد التحولات المتسارعة والتحديات الناشئة على الأرض الحاجة إلى مقاربات جديدة تتجاوز البنى القائمة وأنماط الفعل

6 فلسطين... اقتصاد يمول بقاءه بديون بقيمة 14.6 مليار دولار"، شبكة راية الإعلامية، 10 كانون الأول/ديسمبر 2025.
https://www.raya.ps/news/1207344.html

التقليدية. فقد أعادت الوقائع التي أفرزتها حرب الإبادة وضع قضايا التهجير، والصمود، والمشروع الوطني الفلسطيني برمته في صدارة النقاش العام، ما يستدعي بنية سياسية قادرة على مواجهة هذه التحديات. ويتطلب ذلك تحديد أولويات تركز على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وتقوية مناعة المجتمع، وتمكين المؤسسات السياسية الوطنية.

تتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول بالانتقال من نمط التنظيم الفصائلي إلى مشهد حزبي يستجيب لمشاعر القاعدة الشعبية ويتفاعل معها. وقد يشكل النقاش الرسمي الدائر حول قانون جديد للأحزاب السياسية مدخلًا لهذا التحول، شريطة أن يترافق مع حوار وطني عميق حول القانون وتداعياته، بما يضمن عدم إقصاء أي فاعل سياسي ضمن مشروع وطني جامع.

وعلى مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، تبرز الحاجة إلى الانفتاح على جميع المبادرات والفاعلين في مجالي المناصرة الدولية والعمل الميداني. ويُعد هذا الانفتاح شرطًا أساسيًا لصياغة استراتيجيات وطنية شاملة، قائمة على الخبرة والتخصص الوظيفي.

أما على صعيد السلطة الفلسطينية، فثمة حاجة ملحّة للتحول من نموذج "بناء الدولة" إلى عقيدة الصمود، التي تركز على دعم المجتمعات الواقعة في مناطق الاستهداف الاستيطاني والأمني، وهو ما يستلزم إعادة توجيه الأولويات المالية، وإعادة هيكلة المؤسسات ووظائفها وأجنداتها.

وأخيرًا، لا يمكن لأي مسار سياسي فردي أن يحقق تقدمًا حقيقيًا في غياب بيئة وطنية جامعة تتجاوز الانقسام والاستقطاب. بل إن التحديات الراهنة قد تمثل فرصة لإحياء إطار وطني فلسطيني واسع، وبناء جبهة شعبية عالمية قادرة على توظيف التضامن الدولي وتحويله إلى دعم فعّال ومستدام.

التحليلات

ميليشيات التلال
وإعادة تشكيل الحقل الفلسطيني في الضفة الغربية

رشا فتيان سليم

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك الأسس الاجتماعية والأيديولوجية لهذه الميليشيات، وتحليل دورها في إعادة هندسة الحقل الريفي الفلسطيني عبر العنف المنهجي، واستهداف سبل العيش، وتفكيك العلاقة التاريخية بين الإنسان والأرض. وتُفضي هذه الممارسات إلى إنتاج عملية بطيئة وتراكمية من الإزاحة القسرية، تتجاوز في كثير من جوانبها فاعلية الأدوات التقليدية للاحتلال. كما تسعى الورقة إلى تحليل الكيفية التي أسهم بها هذا التحول في إضعاف البنية السياسية الفلسطينية، وإعادة توزيع مصادر الشرعية داخل المجال السياسي، وظهور فاعلين محليين جدد يعملون خارج الأطر المؤسسية الرسمية.

وفي هذا السياق، تطرح الورقة سؤالها المركزي حول كيفية تطور ما يُعرف بـ«ميليشيات التلال» من تجمعات استيطانية هامشية إلى ذراع ميدانية فاعلة تنتج السيادة على الأرض، وما يترتب على هذا التحول من آثار عميقة على قابلية قيام دولة فلسطينية. وتتجلى هذه الآثار في ظل تفكك الجغرافيا، وتآكل الشروط المادية والسياسية للسيادة، وانهيار الافتراضات التي قام عليها حل الدولتين منذ تسعينيات القرن الماضي.

منذ اندلاع حرب الابادة الاسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ السابع من اكتوبر 2023م، شهدت الضفة الغربية تحوّلاً بنيوياً عميقاً أعاد تشكيل معادلة السيطرة الاستعمارية، وفتح الباب أمام صعود أحد أخطر الفواعل في المشهد الاستيطاني المعاصر: الميليشيات الاستيطانية الاستعمارية المعروفة في الأدبيات الإسرائيلية باسم فتية التلال والتي سيطلق عليها في هذا المقال "مليشيات التلال".

خلال عامي 2024م–2025م، تحوّلت هذه المجموعات من مجرد إطار شبابي هامشي إلى ذراع ميداني منظم داخل المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، تمارس عنفاً ممنهجاً لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية – الديمغرافية للضفة الغربية، بما يتجاوز قدرات الجيش الإسرائيلي نفسه أحياناً.

تمتاز هذه الجماعات بكونها تعبيراً عن المرحلة الجديدة من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، التي لا تعتمد فقط على سلطات الاحتلال الرسمية، بل أيضاً على "مجتمع مستوطن" يمتلك أيديولوجيا توسعية راسخة ويعمل دون قيود قانونية أو سياسية حقيقية. وفي ظل هذا التحول، باتت القرى الفلسطينية – بوصفها المجال الأكثر هشاشة – مسرحاً يومياً لعمليات الاقتلاع والتهجير البطيء.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل معمّق لبنية

هـذه الميليشـيات، ودورهـا فـي صياغـة السـيادة الهجينـة فـي الضفـة الغربيـة، وتأثيراتهـا علـى المجتمـع القـروي، وعلـى النظـام السياسـي الفلسـطيني، وعلـى مسـتقبل حـلّ الدولتيـن. كمـا تقـدّم خمسـة سـيناريوهات رئيسـية للمسـارات الفلسـطينية المحتملـة فـي التعامـل مـع الظاهـرة.

أولاً - البنيـة الاجتماعيـة–الأيديولوجيـة لـ " مليشـيات التـلال"

تنبثـق مليشـيات التـلال مـن بيئـة اجتماعيـة مغلقـة تُنتـج نموذجـاً بشـرياً شـديد التطـرف، حيـث ينشـأ أفرادهـا فـي مسـتوطنات منعزلـة عـن المجتمـع الإسـرائيلي المدنـي، ومحصّنـة بثقافـة قوميـة–دينيـة تعتبـر العيـش فـي فلسـطين "واجبـاً توراتيـاً" لا مجـرد خيـار سياسـي. فـي هـذه البيئـات، يجـري تشـكيل الوعـي منـذ الطفولـة علـى ثنائيـة "شـعب مختـار" مقابـل "سـكان أصلييـن بـلا حقـوق"، مـا يخلـق حالـة ذهنيـة تـرى فـي الفلسـطيني عقبـة وجوديـة ينبغـي إزالتهـا أو إقصاؤهـا مـن المشـهد الجغرافـي والبشـري. ويـزداد هـذا الوعـي انغلاقـاً بفعـل الانسـحاب المتزايـد لهـذه المجموعـات مـن النظـام التعليمـي الرسـمي، والاعتمـاد علـى مـدارس دينيـة متشـددة تُقـدّم نصوصـاً توراتيـة مؤدلجـة باعتبارهـا بديـلاً عـن المعرفـة المدنيـة الحديثـة. وهكـذا، يتأسـس جيـل يـرى فـي العنـف ليـس فعـلاً وظيفيـاً فقـط، بـل طقسـاً تأسيسـياً لهويـة "مقاتـل التـلال" الـذي يثبـت وجـوده علـى الأرض مـن خـلال القـدرة علـى فـرض السـيطرة بالقـوة[1].

وتعمـل هـذه الجماعـات داخـل فـراغ قانونـي مُصمّـم بدقـة: فهـي تبـدو فـي ظاهرهـا رافضـة لقانـون المنظومـة الاسـتعمارية الإسـرائيلية، لكنهـا فـي الواقـع تـؤدي دوراً تنفيذيـاً موازيـاً يكمـل المشـروع الاسـتيطاني الاسـتعماري. إنهـا "الـذراع التـي تفعـل مـا لا تسـتطيع سـلطات الاحتـلال الاعتـراف بـه رسـمياً"—الطـرد القسـري للمجتمعـات القرويـة، الاعتـداءات المنظمـة علـى الرعـاة، التوسـع التدريجـي فـي الحقـول، فـرض منـع الوصـول، وتغييـر المعالـم الجغرافيـة مـن خـلال الوجـود الدائـم والعنيـف. هـذا التموضـع بيـن "الخـارج عـن القانـون" و"المحمـي مـن بنيـة القانـون" هـو أحـد أهـم ملامـح الاسـتعمار الاسـتيطاني المعاصـر، حيـث يصبـح القانـون نفسـه أداة تتيـح لممارسـات غيـر قانونيـة أن تجـري تحـت مظلتـه[2].

وقـد شـكّل صعـود اليميـن الدينـي–القومـي داخـل بنـى سـلطات الاحتـلال منـذ انتخابـات 2022م نقطـة تحـول حاسـمة فـي دور الميليشـيات الاسـتيطانية. فقـد انتقـل وجـود هـذه الجماعـات مـن الهامـش إلـى قلـب بنيـة الحكـم الاسـتعماري، عبـر توفيـر دعـم سياسـي مكشـوف، وتسـهيلات ماليـة، وتنسـيق ميدانـي مـع الجيـش. إن تعييـن وزراء مـن حركـة "الصهيونيـة الدينيـة" واليميـن التوراتـي فـي مواقـع مؤثـرة—خصوصـاً فـي وزارتـي الأمـن القومـي والماليـة—أعـاد تعريـف العلاقـة بيـن المسـتوطنين وجيـش الاحتـلال: لـم تعـد العلاقـة علاقـة ضبـط، بـل علاقـة تمكيـن، بحيـث بـات المسـتوطن جـزءاً مـن صناعـة القـرار الأمنـي والميدانـي. ومـع هـذا التحـول، لـم تعـد هـذه المجموعـات "عناصـر متطرفـة منفلتـة"، بـل تحوّلـت إلـى ذراع ميدانيـة غيـر رسـمية تعمـل فـي انسـجام كامـل مـع منطـق الاسـتعمار الاسـتيطاني الإسـرائيلي الـذي ينـزع نحـو

1 Weiss, Yoram, and Yuval Ben-Bassat. The Hilltop Youth: A Stage of Resistance and Counter-Culture Practice. Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Friedman-Shimi-The-Hilltop-Youth_-A-Stage-of-Resistance-and-Counterculture-/01/Studies, 2016. https://www.rahs-open-lid.com/wp-content/uploads/2024 Practice-Lexington-Books-2017.pdf

2 Anadolu Agency – Hilltop Youth extremist activities. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/hilltop-youth-israeli-model-of-settler-ideology-rooted-in-violence- terror-against-palestinians/3397864?utm_source=chatgpt.com

تفكيك المجتمع الفلسطيني والسيطرة على الفضاء القروي عبر منظومة من العنف اليومي المنهجي[3].

بهذا المعنى، فإن البنية الاجتماعية–الأيديولوجية لهذه الميليشيات ليست انحرافاً عن المنظومة الاستعمارية، بل تعبّر عن مرحلة متقدمة من تطورها، حيث يتحول "المستوطن العنيف" إلى أداة سياسية تعيد تشكيل الحدود، وتوسّع الجغرافيا المستعمَرة، وتنتج واقعاً جديداً أكثر خطورة من الاستيطان الرسمي ذاته.

> ***في مثل هذه البيئات، يتشكّل الوعي منذ الطفولة على ثنائية «الشعب المختار» مقابل «سكان أصليين بلا حقوق»، ما يخلق حالة ذهنية ترى في الفلسطينيين عقبة وجودية ينبغي إزالتها أو إقصاؤها من المشهد الجغرافي والبشري.***

ثانيا - العنف الممنهج كأداة لإعادة هندسة المجال القروي الفلسطيني

لا يمثّل العنف الذي تمارسه مليشيات التلال مجرد سلسلة من الاعتداءات المنفصلة أو الانفعالية، بل يشكّل جزءاً من هندسة استعمارية واعية تستهدف تفكيك المجال القروي الفلسطيني وتحويله إلى فضاء طارد للسكان. يقوم هذا العنف على إعادة تشكيل علاقة الفلسطيني بأرضه عبر خلق حالة يومية من الإرهاق المعيشي والنفسي تجعل الاستمرار في الزراعة والرعي والإقامة فعلاً محفوفاً بالخطر. وفي السياق ذاته، يصبح العنف ليس مجرد أداة تهجير، بل عملية "إعادة إنتاج للمكان" وفق منطق الهيمنة الاستيطانية.[4]

وتعتمد هذه الجماعات على مجموعة متكاملة من أدوات السيطرة الميدانية: ملاحقة الرعاة وإبعادهم عن المراعي الحيوية، تخريب المحاصيل الزراعية وإحراق الحقول في مواسم حساسة، اقتلاع أو تكسير أشجار الزيتون التي تشكل رمزاً للهوية الاقتصادية والروحية الفلسطينية، تنفيذ هجمات ليلية على التجمعات الصغيرة، ونصب حواجز غير رسمية لقطع الوصول إلى ينابيع المياه أو الأراضي الزراعية البعيدة. هذه الممارسات ليست أحداثاً منفصلة؛ بل تُنَفّذ ضمن منطق استيطاني متدرّج يهدف إلى جعل الحياة الفلسطينية غير قابلة للاستمرار.

وتظهر تقارير منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية أنّ أكثر من عشرين تجمعاً قروياً تم تهجيره خلال عام 2024م فقط في مناطق الأغوار وتلال نابلس وجنوب الخليل[5]، وهي مناطق تُعد خطوط تماس مركزية في الصراع على المجال الحيوي في الضفة. هذه الأرقام تعكس مساراً يتجاوز مفهوم "الاعتداءات الفردية"، ليقترب من سياسة منظمة للتهجير القسري تتّسق مع تعريفات التطهير العرقي في القانون الدولي الإنساني[6].

3 Responsibility under International Law for Settler Violence in the Occupied Palestinian Territory. Stockholm: Diakonia, 2024. https://apidiakoniase.cdn.
Responsibility-Under-International-Law-for-Settler-Violence-in-the-Occupied-Palestinian-Territory.pdf/07/2024/triggerfish.cloud/uploads/sites/2
4 B'Tselem. "Settler Violence as a Tool of Land Control," Annual Report 2024. https://www.btselem.org/settler_violence
5 UN OCHA. "Displacement in Area C," Situation Update, February 2024. https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement
6 threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution/27/04/Human Rights Watch. "A Threshold Crossed: Israeli Apartheid," 2024 Addendum. https://www.hrw.org/report/2021

إنّ أخطر ما ينتجه هذا العنف هو كسر الاستمرارية المعيشية للمجتمع القروي الفلسطيني، إذ يتحول الفضاء الزراعي من مصدر رزق واستقرار إلى حيّز عدائي يفرض الهجرة القسرية البطيئة. ومع خروج السكان من أراضيهم، يتكوّن تدريجياً فراغ جغرافي–اجتماعي يُعاد إدماجه داخل الشبكة الاستيطانية، بما يؤدي إلى طمس الحدود التقليدية بين التجمعات الفلسطينية والمستوطنات، وخلق مجال استيطاني متصل جغرافياً ومحمِيّ بقوة السلاح.

وبذلك، يصبح العنف الممنهج أداة لإعادة تصميم المشهد القروي، حيث لا تُكتسَب الأرض فقط عبر المصادرة القانونية أو إنشاء البؤر، بل عبر هندسة الخوف التي تنتزع الفلسطيني من مكانه وتعيد تعريف المجال بما يخدم أهداف المشروع الاستيطاني الاستعماري.

ثالثاً- السيادة الهجينة: بنية استعمارية جديدة وتقاسم للأدوار بين الجيش والمستوطنين

شهدت الضفة الغربية خلال عامي 2024م–2025م ترسيخ نموذج متقدّم من السيطرة يمكن وصفه بـ السيادة الهجينة، وهو نموذج لا يُمارس من خلال احتكار سلطات الاحتلال لأدوات القمع التقليدية فحسب، بل عبر توزيعٍ وظيفيّ دقيق يجعل المجتمع الاستيطاني شريكاً مباشراً في إنتاج السيادة على الأرض. ففي هذا النموذج، يواصل جيش الاحتلال فرض سيطرته الكلية على المعابر وشبكات الطرق الرئيسة وحركة الفلسطينيين، بينما تتولى الجماعات الاستيطانية إدارة النطاقات الهامشية والفرعية في الريف الفلسطيني— مثل المراعي، الوديان، الحقول، وشبكات الحركة القروية غير الرسمية[7].

ويخلق هذا التقسيم المعقّد بنية مزدوجة: سيادة عسكرية رسمية تضع الإطار القانوني العام، وسيادة مدنية–استيطانية تنتج تفاصيل الحياة اليومية وتعيد تشكيل الحيّز القروي الفلسطيني.

بهذه الطريقة، يتحول المستوطن من مجرّد فاعل مدني إلى وكيل ميداني لسلطات الاحتلال، يمتلك قدرة عملية على رسم الحدود، تحديد من يدخل ومن يُمنع، من يزرع ومن يُطرد، وفي أي وقت يمكن لفلسطيني الوصول إلى أرضه أو منعه منها. هذا التحول البنيوي يعني أن إنتاج السيادة لم يعد حكراً على الجهاز العسكري، بل بات "موزعاً" بين مستويات سياسية ومجتمعية داخل المنظومة الاستعمارية، بحيث تصبح سلطات الاحتلال أشبه بـ "هيئة إدارة عليا" تشرف على واقع تُنتجه الجماعات الاستيطانية عبر العنف اليومي.[8]

وتكشف هذه الديناميكية عن انتقال المشروع الاستيطاني من مرحلته الكلاسيكية—التي تقوم على قانون الدولة والمؤسسة العسكرية—إلى مرحلة الاستعمار المجتمعي حيث يصبح المجتمع الاستيطاني نفسه منتجاً مباشراً للهيمنة. وهذا ما يجعل الهيمنة أكثر مرونة واتساعاً، وأقل ارتباطاً بقرارات رسمية يمكن مساءلتها أو التفاوض حولها[9].

وهنا تكمن الإشكالية الأعمق:

أي مقاربة سياسية تركّز على "سلوك حكومة الاحتلال

7 ACLED – Civilians or Soldiers? Settler Violence in the West Bank. https://acleddata.com/report/civilians-or-soldiers-settler-violence-west-bank?utm_source=chatgpt.com

8 OCHA oPt (UN) – Humanitarian Situation Update series (2024–2025). https://www.ochaopt.org/page/settler-related-violence?utm_source=chatgpt.com

9 Singer. L. An Analysis of Israel's Hilltop Youth Movement (2016). https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1987&context=honors_capstone&utm_source=chatgpt.com

الإسرائيلية" فقط ستفشل في تفسير الواقع، لأن مركز الفعل الاستعماري لم يعد موحداً. فالجماعات الاستيطانية ليست فقط منفّذة لقرارات الاحتلال، بل أصبحت أحد مصادر القرار الميداني، وواحدة من أهم أدوات خلق الوقائع على الأرض—وقائع لا تخضع لمنطق التفاوض ولا تلتزم بأي التزامات سياسية قد تترتب على العملية التفاوضية.

وبذلك، فإن السيادة الهجينة ليست مجرد ترتيبات أمنية، بل نموذج استعماري جديد يعيد تشكيل العلاقة بين

> ***يشكّل هذا التموضع بين «خارج القانون» و«محميّ ببنيته» إحدى أبرز سمات الاستعمار الاستيطاني المعاصر، حيث يتحوّل القانون ذاته إلى أداة تتيح وقوع ممارسات غير قانونية تحت مظلته.***

الجيش والمستعمر، وبين الأرض وسكانها الأصليين، ويحوّل الصراع من صراع على السلطة إلى صراع على تعريف "السيادة" نفسها ومن يمتلك حق ممارستها.

رابعا - إعادة تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني تحت ضغط الفاعل الاستيطاني العنيف

يترك صعود الجماعات الاستيطانية الاستعمارية آثاراً بنيوية عميقة على النظام السياسي الفلسطيني، إذ يعيد توزيع مصادر الشرعية ويغيّر طبيعة الفاعلين داخل الحقل السياسي. ويتمظهر هذا التحوّل في ثلاثة مسارات مترابطة تتغذّى من بعضها وتنتج في مجموعها أزمة مركّبة تتجاوز حدود القدرة على الإدارة اليومية.

أول هذه المسارات يتمثل في التآكل المتسارع لشرعية السلطة الفلسطينية، حيث تبدو السلطة—في ظل اتساع العنف الاستيطاني وتزايد الاعتداءات على المجتمع القروي—عاجزة عن أداء الوظيفة الوطنية الأساسية المتمثلة في الحماية. وبذلك يتحول دورها تدريجياً إلى إدارة شؤون يومية وبيروقراطية للحياة، من دون قدرة فعلية على توفير الأمن الوجودي للسكان. ومع كل حادثة اعتداء على قرية، وكل عملية طرد قسري، وكل تدمير للمراعي أو مصادر المياه، يتعمّق الشرخ بين السلطة وجمهورها، وتتراجع الثقة بوصفها إطاراً قادراً على فرض ردع أو حتى تسجيل موقف سياسي مؤثر. هذا التدهور في الشرعية يعكس بوضوح انهيار فرضيات "أوسلو"، التي افترضت أنّ تقلّص الاحتلال وهيمنة الأمن سيفتحان المجال لنمو مؤسسات فلسطينية مستقرة، بينما الواقع يكشف أن المنظومة الاستعمارية لم تنسحب، بل توسّعت وتحوّلت وأنتجت فواعل جديدة أكثر تطرفاً وأبعد عن أي التزام سياسي.[10]

المسار الثاني يتعلق بـ تصاعد الخطاب المقاوم وتعزيز مكانة حركة حماس. ففي الفراغ الذي تتركه السلطة في مجال الحماية، يتقدم خطاب المقاومة بوصفه البديل الأكثر انسجاماً مع مشاعر الخذلان والغضب التي يعيشها الفلسطينيون، خاصة في المناطق القروية المعرّضة لهجمات الاستعمار الاستيطاني. وتزداد قدرة

10 Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR), Public Opinion Poll No. 90, December 2024. https://pcpsr.org/en/node/954

هذا الخطاب على اختراق الوعي العام بعد حرب الإبادة في غزة، حيث عزّزت حماس حضورها الرمزي وظهرت في نظر قطاعات واسعة كفاعل قادر على فرض كلفة على الاحتلال، ولو على المستوى الرمزي. حتى في غياب تنظيم ميداني كثيف للحركة داخل الضفة، فإن حضورها المعنوي والسياسي شهد تمدداً واضحاً، انعكس في إعادة توزيع توازنات القوة داخل المجال السياسي الفلسطيني، وفي تراجع الخطاب الرسمي لصالح سرديات المقاومة والتحرر[11].

أما المسار الثالث فيتمثل في صعود تشكيلات المقاومة المحلية التي باتت تُعيد تعريف وظيفة المقاومة في الضفة الغربية. مجموعات مثل "عرين الأسود" في نابلس وكتائب جنين تقدم نموذجاً جديداً للمقاومة اللامركزية، المستندة إلى المبادرة المحلية وليس إلى البنية الفصائلية التقليدية. تنبع هذه التشكيلات من المجتمع نفسه، وتستمد شرعيتها من قدرتها على الرد على العنف الاستيطاني الاستعماري وحماية المجال القروي في لحظات غياب كامل لأطر الحماية الرسمية. وبذلك، فإنها لا تقدّم فقط بديلاً أمنياً، بل بديلاً سياسياً أيضاً، لأنها تُعيد توزيع الشرعية الوطنية من المركز—حيث المؤسسات التقليدية—نحو الأطراف، حيث تتشكّل مقاومات يومية ترتبط مباشرة بتجربة الناس في مواجهة الاقتلاع والتهديد[12].

بهذه المسارات الثلاثة مجتمعة، يمكن القول إن صعود الجماعات الاستيطانية الاستعمارية لا يغيّر فقط الجغرافيا الفلسطينية، بل يُعيد هندسة البيئة السياسية برمتها، من شرعية السلطة إلى موقع الفصائل إلى طبيعة الفعل المقاوم، ويُدخل النظام السياسي الفلسطيني في لحظة اختبار وجودي غير مسبوقة منذ تأسيسه.

خامساً - الاقتصاد كأداة سيطرة: تفكيك القدرة المعيشية للمجتمع القروي الفلسطيني.

لا يقتصر أثر العنف الاستعماري على مجرد الاعتداءات الميدانية، بل يتجاوزها إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية–الاجتماعية للمجتمع القروي الفلسطيني، بحيث يصبح البقاء في الأرض عبئاً يفوق قدرة السكان

> ***تتزايد قدرة هذا الخطاب على اختراق الوعي العام في أعقاب حرب الإبادة في غزة، حيث عزّزت حماس حضورها الرمزي وبدت، في نظر كثيرين، فاعلًا قادرًا على فرض كلفة على الاحتلال، حتى على المستوى الرمزي.***

على احتماله. ويُعد استهداف الاقتصاد القروي أحد أعمدة الاستراتيجية الاستعمارية، لأنه يمسّ مباشرة قدرة الفلسطينيين على الصمود في فضائهم المعيشي، ويفتح الطريق أمام تفريغ الأرض من سكانها الأصليين.

أظهر تقرير حماية موسم الزيتون لعام 2024 أن القيود

11 Why Is Hamas' Popularity Soaring Among Palestinians in the West Bank – The Washington Institute. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/why-hamas-popularity-soaring-among-palestinians-west-bank?utm_source=chatgpt.com

12 International Crisis Group. "Armed Groups in the Northern West Bank," Report No. 242, 2024. https://www.crisisgroup.org/

الإسرائيلية والعنف المتصاعد أدّيا إلى تراجع كبير في قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم وصيانة حقولهم. فقد بقي أكثر من 96,000 دونم دون حصاد في الموسم السابق، بخسائر بلغت 10 ملايين دولار، فيما تواصلت في 2024 الاعتداءات الواسعة، بما في ذلك 225 هجومًا للمستوطنين خلال موسم القطاف وحده. وأسهمت هذه الممارسات في تدهور الإنتاج وجودته، مستهدفة قطاعًا يشكّل مصدر رزق رئيسيًا لعشرات آلاف الأسر، ما يجعل استهداف الزيتون استهدافًا مباشرًا لبنية الصمود الفلسطيني[13].

> ***لا يقتصر أثر العنف الاستعماري على الهجمات الميدانية فحسب، بل يمتدّ إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع الريفي الفلسطيني، بما يجعل البقاء على الأرض عبئًا يتجاوز قدرة السكان على احتماله.***

كما شهدت منطقة الأغوار والبادية الوسطى تراجعاً حاداً في الثروة الحيوانية، نتيجة الاعتداءات المنظمة على الرعاة، ومنعهم من الوصول إلى المراعي، ومصادرة المعدات، وإتلاف مصادر المياه. هذا الاستهداف لم يكن عرضياً أو فردياً، بل جزءاً من عملية تضييق ممنهجة تهدف إلى تقويض أحد أهم قطاعات البقاء الاقتصادي في القرى الفلسطينية.

أما على مستوى البنية السكانية، فقد أدت الاعتداءات المتكررة خلال 2024 إلى نزوح جماعي لعشرات التجمعات القروية، ما يعني أن مئات الأسر فقدت مصادر دخلها التي تعتمد بالكامل على الأرض والزراعة والرعي. ويؤدي هذا النزوح إلى حلقات متتابعة من التدهور: فقدان الأرض ← فقدان الدخل ← فقدان القدرة على العودة ← توسّع الفراغ الجغرافي المتاح للاستيطان.[14]

هذه النتائج ليست مجرد تداعيات جانبية لظاهرة العنف، بل تمثّل آلية مركزية في المشروع الاستيطاني تستهدف تفكيك ما يمكن تسميته بـ"اقتصادات البقاء"، وهي الاقتصادات الصغيرة والمتجذرة التي تربط الإنسان بأرضه. فحين تتفكك هذه الاقتصادات، يصبح المجتمع القروي هشاً، وأكثر عرضة للتهجير القسري، وأكثر ارتهاناً لشبكات المساعدات، وأقل قدرة على المقاومة اليومية[15].

وتنعكس هذه التحولات على المستوى الاجتماعي والسياسي عبر ثلاث ظواهر رئيسية:

1. اتساع الاحتقان الاجتماعي نتيجة فقدان مصادر الرزق وانهيار أنماط الحياة التقليدية.
2. تعاظم انتقادات المجتمع للسلطة الفلسطينية بسبب غياب خطط فعّالة للحماية أو التعويض أو تطوير استراتيجيات صمود.
3. صعود بدائل غير رسمية—سواء كانت مبادرات مجتمعية، أو تشكيلات مقاومة محلية، أو شبكات تضامن—تملأ الفراغ الذي تركته المؤسسات

13 Protection Cluster, & OCHA. (2025, June). 2024 olive harvest: Protection response. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. https://oh_report_v6_final.pdf/06-globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2025

14 /OCHA. "Forced Displacement Patterns in Rural West Bank Communities," 2024. https://www.ochaopt.org

15 World Bank. Palestinian Economic Monitor, 2025. https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/palestinian-economic-monitor

الرسمية، وتعيد بناء أشكال جديدة من التنظيم المحلي.

بهذا المعنى، فإن الاقتصاد ليس مجرد ضحية للعنف الاستيطاني، بل حقل أساسي للصراع، تُستخدم فيه الأدوات الاقتصادية كأدوات هندسة سكانية وجغرافية، بهدف إعادة تشكيل المجال الفلسطيني بما يخدم المشروع الاستيطاني.

سادساً - تفكيك إمكانية الدولة: كيف يُعيد تمدُّد مليشيات التلال صياغة نهايات حل الدولتين

يمثل تمدد الميليشيات الاستيطانية في الضفة الغربية واحداً من أكثر التحولات البنيوية التي تُسهم في إعلان الوفاة العملية لحلّ الدولتين. فالمشروع الاستعماري في شكله الجديد لا يكتفي ببناء مستوطنات أو السيطرة على طرق التفافية، بل ينشئ منظومة سيطرة مجهرية تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية بما يجعل أي كيان فلسطيني مستقل غير قابل للحياة.[16]

تعمل هذه الميليشيات على تفتيت المجال الفلسطيني إلى وحدات منفصلة تماماً عن بعضها، بما يشبه "جزر سكانية" محاصرة داخل بحر استيطاني مستمر التمدد. ويحدث ذلك عبر التحكم بالمراعي والوديان والطرق الزراعية، بما يمنع التواصل الطبيعي بين القرى، ويحوّل الانتقال بين المناطق إلى عملية محفوفة بالمخاطر. ومع استمرار هذه الممارسات، يصبح من المتعذر تخيّل قيام كيان فلسطيني متصل جغرافياً يمكنه ممارسة سيادته أو إدارة موارده أو ضمان حركة سكانه[17].

وتقوم مليشيات التلال، بالتوازي مع البؤر الاستيطانية، بخلق ما يمكن وصفه بـ "شريط أمني–ديموغرافي" يحيط بالتجمعات الفلسطينية، ويشلّ قدرتها على التمدد العمراني أو الاقتصادي. هذا الحصار التدريجي لا يهدف فقط إلى سلب الأرض، بل إلى إعادة تعريف معنى الوجود الفلسطيني نفسه باعتباره وجوداً محاصراً، معطلاً، ومقسّماً إلى فضاءات صغيرة بلا قدرة على التكامل الداخلي.

ويمكن القول إن أثر هذه المنظومة يتجاوز البعد الجغرافي ليصل إلى البعد السياسي؛ إذ إن حلّ الدولتين يفترض بالضرورة وجود جغرافيا قابلة للتواصل، وحدود يمكن الاتفاق عليها، ومجال سيادي واضح. إلا أن السيادة الهجينة—الموزعة بين الجيش ومليشيات المستوطنين—خلقت واقعاً تتفكك فيه الدولة المحتملة قبل أن تولد، ويتبدد فيه مفهوم "السيادة الفلسطينية" في ممارسات استعمارية متدرجة تُسقط الإمكانية العملية لأي تسوية مستقبلية، وهو ما تؤكده تحليلات حديثة أن هذا التفكك ليس عَرَضياً، بل جزء من بنية استعمارية ممنهجة، وتُظهر الخرائط السياسية الحالية "ضفةً غربية مجزأة إلى جيوب سكانية مفصولة بجدران ونقاط سيطرة، تتخللها مستوطنات تعمل كأوتاد تمنع أي تواصل جغرافي فعلي، ما يجعل الاستقلال السياسي مجرد وهم هندسي." وتشير التحليلات أن هذا الواقع ينتج "نظام سيطرة واحداً يمارس السيادة الفعلية على كامل الأرض، بينما تُمنح الفلسطينيين أشكال مقيدة من السلطة لا تغيّر في جوهر السيطرة الاستيطانية.[18]"

16 Molad Center. "The Geography of Annexation," 2024. https://www.molad.org/

17 Human Rights Research Center. (2025, March 5). The fragmentation of Palestine: How a settler minority rules over the entire country. https://www.humanrightsresearch.org/post/the-fragmentation-of-palestine-how-a-settler-minority-rules-over-the-entire-country

18 Fitz, M. K. (2025, October 8). After Oslo: The pernicious legacy of the two-state solution. Commonweal. https://www.commonwealmagazine.org/oslo-palestine-two-state-solution-israel-fitz

بهذا المعنى، لا يمثّل تمدد الميليشيات مجرد انتهاك إضافي لحقوق الفلسطينيين، بل يشكل تحدياً وجودياً للمفهوم السياسي للحلّ ذاته. فحين تتحول الأرض إلى شبكة معقدة من المناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنين، وعندما تصبح الحركة الفلسطينية مقيدة ضمن فضاءات مقطعة، يصبح الحديث عن دولة مستقلة أقرب إلى خطاب رمزي لا يجد ما يسانده على الأرض.

إن المشروع الاستيطاني، في صيغته التي تقودها الميليشيات، لا يستهدف فقط الحاضر الفلسطيني، بل يوجّه ضربته نحو المستقبل السياسي للفلسطينيين، عبر إغلاق المسارات التاريخية التي بُني عليها حلّ الدولتين منذ التسعينيات.

سابعاً – السيناريوهات الفلسطينية المحتملة للتعامل مع تمدّد مليشيات التلال

تفرض الظاهرة الاستيطانية الجديدة—المتجسدة في مليشيات التلال—إعادة النظر في مسارات الفعل الفلسطيني الممكنة. إذ لم تعد التحديات مقتصرة على الاحتلال التقليدي، بل أصبحت مرتبطة بسيادة هجينة تجمع بين جيش الاحتلال وتجمعات المستوطنين كفاعلين متوازيين. وفي هذا السياق، يمكن استشراف خمسة سيناريوهات رئيسية للتعامل الفلسطيني مع التحولات المتسارعة.

السيناريو الأول: الاستمرار تحت ضغط التحولات

يقوم هذا السيناريو على استمرار السلطة الفلسطينية في نمط إدارة الأزمات دون قدرة على التحول إلى فاعل استراتيجي، في ظل توسّع الهجوم الاستيطاني الذي يعمّق تفتيت الجغرافيا، ويقيّد الحركة، ويوسّع السيطرة الهجينة للجيش والمستوطنين. وتجد السلطة نفسها محصورة في وظائفها الإدارية والأمنية الداخلية مع تراجع متزايد في قدرتها على حماية التجمعات القروية، نتيجة قيود بنيوية تشمل استمرار التنسيق الأمني، والضغوط الدولية للحفاظ على الوضع القائم، والعجز المالي، إضافة إلى واقع ميداني تُصاغ فيه السيطرة الفعلية على الأرض خارج قدرة المؤسسات الرسمية[19].

وينتج عن ذلك تحوّل السلطة إلى فاعل تفاعلي أكثر منه مبادر، الأمر الذي يفتح الباب أمام مخاطر استراتيجية تشمل اتساع الفجوة بينها وبين المجتمع، وتآكل شرعيتها، وظهور مبادرات حماية محلية مسلحة غير منظمة تُضعف مركزية القرار، إضافة إلى تعميق التفكك الجغرافي والسيادي بما يهدد أي إمكانية مستقبلية لإطار حكم مستقر[20]. وبالنظر إلى ثبات العوامل البنيوية التي تغذي هذا المسار، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو تُعد مرتفعة–متوسطة في المدى المنظور.

السيناريو الثاني: التحوّل نحو مقاومة مجتمعية منظمة

يستند هذا السيناريو إلى بناء منظومات حماية ذاتية داخل القرى والمجتمعات الريفية، تعتمد على الحراسة الشعبية، الإنذار المبكر، المراقبة والتوثيق، والتنسيق الحقوقي المحلي والدولي، بوصفها أدوات غير عسكرية للحد من اعتداءات المستوطنين وتعزيز صمود السكان[21]. وتُظهر المعطيات الميدانية أنّ تراكم خبرات التهجير وتدمير مصادر الرزق أصبح يشكّل قاعدة اجتماعية تدفع

19 Dalalsha, I. E., Efron, S., Manville, J., & Epstein, G. (2025). No time to lose: A blueprint for reforming the Palestinian Authority. Israel Policy Forum. https://israelpolicyforum.org/wp-content/uploads/2025/02/No-Time-to-Lose_Blueprint-for-Reforming-the-Palestinian-Authority_Full_Policy_Report.pdf

20 Ibid.

21 نوفل، ع. (2025، مارس 3). هذا ما تبقّى لمناطق برام الله لمواجهة عنف المستوطنين. الجزيرة نت.

المجتمعات الريفية للتحول من موقع الاستهداف إلى موقع الفاعلية في حماية مجالها. فقد وثّقت هيومن رايتس ووتش تهجير أكثر من 6,200 فلسطيني منذ أكتوبر 2023 بفعل هجمات المستوطنين والهدم، ووصفت هذا العنف بأنه سياسة ممنهجة مدعومة من الدولة، إضافة إلى منع واسع للفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية واعتداءات متكررة على المزارع والمحاصيل. هذه الوقائع عزّزت اتجاهات محلية نحو تطوير آليات حماية ذاتية وصمود مجتمعي.[22]

غير أن نجاح هذا المسار يتطلب درجة من التنظيم المركزي والتنسيق مع مؤسسات السلطة الفلسطينية، إذ إن غياب الإطار الجامع قد يحول هذه المبادرات إلى جهود متفرقة يسهل احتواؤها أو توظيفها من قبل الاحتلال لتبرير مزيد من القمع. كما أن محدودية الموارد وضعف التشبيك مع المؤسسات الرسمية يهددان استدامة هذه الهياكل المجتمعية[23]. ورغم ذلك، تبقى احتمالية تحقق السيناريو متوسطة في حال تبنّت منظمات المجتمع المدني دوراً تكاملياً ومنتظماً في تطوير هذه الأدوات ودعم المجتمعات القروية بشكل مؤسسي.

السيناريو الثالث: مأسسة الوحدة الوطنية وإنتاج قيادات متعددة المستويات

يرتكز هذا السيناريو على إدراك فلسطيني متزايد بأن المشروع الوطني لم يعد قابلًا للاستمرار دون إعادة بناء مؤسسة سياسية شاملة تتجاوز منطق "المصالحة الإجرائية" الذي ساد في العقدين الماضيين. ويفترض هذا المسار الانتقال نحو إطار تنسيقي يجمع القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية ضمن منظومة قيادة وطنية جديدة، تُعاد فيها صياغة توزيع الأدوار بين المقاومة، والدبلوماسية، والمؤسسات الرسمية، وآليات الحماية المجتمعية، بحيث تصبح التعددية مصدر قوة لا عامل انقسام.

ويستمد هذا السيناريو زخمه من انهيار فرضيات أوسلو، وفشل المسار التفاوضي، واتساع التأييد الشعبي لفكرة الوحدة، إضافة إلى انكشاف البنية الاستعمارية إقليميًا ودوليًا بعد حرب الإبادة في غزة. غير أنّ تحقيقه يواجه تحديات عميقة تتعلق بتدخلات إقليمية ودولية متعارضة، وبنية سياسية منقسمة يصعب دمجها في إطار قيادي موحد، فضلًا عن تباين التصورات حول وظائف السلطة وأدوار الفاعلين الوطنيين.[24] لذلك تُصنّف إمكانية تحقق هذا السيناريو بأنها منخفضة في المدى القريب نظرًا لتعقيدات المشهد الداخلي وتشابكه مع حسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين

السيناريو الرابع: انكشاف النظام السياسي دون انهيار مؤسسي

يفترض هذا السيناريو استمرار بقاء المؤسسات الفلسطينية ضمن بنيتها الشكلية الحالية، لكن مع تراجع قدرتها الفعلية على تمثيل المجتمع أو ممارسة وظائف الحماية في المجال القروي والريفي. في هذا السياق، يتحول القرار السياسي تدريجيًا إلى جهاز بيروقراطي محدود الفاعلية، فيما تنتقل القدرة الواقعية على التأثير إلى المبادرات المحلية والشبكات المجتمعية، أو إلى

22 هيومن رايتس ووتش. (2025). إسرائيل وفلسطين: أحداث 2024. في التقرير العالمي 2025.
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/israel-and-palestine
23 Ibid
24 Masarat Center. "National Rebuilding Scenarios Post-2023," Strategic Paper No. 17, 2024.

الفاعلين المسلحين في بعض المناطق. ويتيح هذا الفراغ البنيوي للمستوطنين، عبر سياسات المصادرة والعنف، إعادة تشكيل الجغرافيا والسيادة الفعلية على الأرض، الأمر الذي يحوّل السلطة الفلسطينية القائمة إلى كيان ذي حضور رمزي أكثر منه مؤثر ميدانيًا[25].

ويستند هذا المسار إلى مجموعة من العوامل البنيوية التي تناولتها الأدبيات التحليلية، خصوصًا ما يرتبط بتآكل مرتكزات الشرعية السياسية، وتراجع الوظيفة الاجتماعية للسلطة، وضعف أدواتها العدلية والأمنية في مناطق الاحتكاك. فمع انحصار قدرة المؤسسات الرسمية على فرض سياسات عامة أو تقديم حماية فعّالة، تزداد احتمالات بروز سلطات أمر واقع محلية أو شبكات نفوذ متنافسة، بما يعمّق الانقسام الجغرافي والسياسي ويوسّع الفجوة بين المجتمع والبنى الرسمية[26]. ووفقًا للمعطيات البنيوية حول تآكل مرتكزات الشرعية وتراجع الفاعلية المؤسسية، يُصنَّف هذا السيناريو ضمن مستوى الاحتمالية المرتفعة، بوصفه نتاجًا لتراكم اختلالات هيكلية أكثر منه نتيجة لتطورات ظرفية.

السيناريو الخامس: التحول نحو مقاومة سياسية- قانونية دولية

يفترض هذا السيناريو انتقال الفعل الفلسطيني من ساحة الاشتباك الميداني المحدود إلى ساحة القانون الدولي، عبر تحويل العنف الاستيطاني والتهجير القسري إلى ملفات مركزية في المؤسسات الدولية. ويرتكز هذا المسار على تفعيل أدوات المساءلة الدولية، وتوسيع اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبناء ملفات أدلة ممنهجة حول الانتهاكات البنيوية، بما فيها تدمير مصادر العيش ومنع الوصول إلى الأراضي[27]. ويقوم جوهر السيناريو على رفع الكلفة السياسية والحقوقية على الكيان الإسرائيلي عبر بناء تحالفات مع حركات التضامن العالمية، والاستفادة من التحولات الواسعة في الرأي العام الدولي بعد حرب الإبادة في غزة، خاصة في ظل الأدلة الميدانية التي وثقتها العفو الدولية في تقريرها لعام 2024 بشأن أنماط السلوك التي ترقى إلى جرائم ابادة[28].

غير أنّ هذا المسار، رغم قدرته على إعادة تعريف القضية في الإطار القانوني العالمي، يظل بطيئاً في تحقيق نتائج مباشرة على حماية التجمعات القروية في مناطق الاحتكاك. كما يواجه تحديات تتعلق بقدرة المؤسسات الفلسطينية على إنتاج ملفات مهنية ومتناسقة، وضعف البنية السياسية الداخلية اللازمة لقيادة هذا التوجه بفاعلية. ومع ذلك، يمكن أن يتحول إلى مسار أكثر تأثيراً إذا ترافق مع إصلاح داخلي يعالج أزمة الشرعية، ويعيد بناء مؤسسات التمثيل الوطني، ويضمن وحدة المرجعية القانونية والسياسية[29]. وبناءً على هذه المعطيات، تُصنَّف احتمالية تحقق السيناريو بأنها متوسطة.

الخاتمة

تُجسّد مليشيات التلال ذروة التطرّف داخل المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، إذ لم يعد المستوطن فيها مجرد مستفيد من منظومة الاحتلال، بل تحول إلى فاعل ميداني منتج للسيادة ومحرّك

25 عرابي، س. (2021). تحوّلات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. https://www.alzaytouna.net/2021/11/10/ورقة-علمية-تحوّلات-مرتكزات-الشرعية-لد/

26 Ibid

27 Al-Haq. (2002). International protection: Perceptions and possibilities. Al-Haq. https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2024/07/17/international-protection-perceptions-and-possibilities-1721197291.pdf

28 Amnesty International. (2024). Israel's Gaza offensive: Genocide in progress (Index No. MDE 15/8774/2024). https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2024/12/MDE1587742024ENGLISH.pdf

29 مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (بدون تاريخ). الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية – فلسطين والعدالة الدولية: البحث الحثيث والمتعرّج عن المساءلة. استرجع في [أدخل تاريخ الاسترجاع] من: https://www.palquest.org/ar/highlight/35134/فلسطين-والعدالة-الدولية

رئيسي لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية. وبهذا المعنى، فإن صعود هذه الجماعات لا يُمثّل انحرافاً، بل تطوراً عضوياً في مسار الاستعمار الإحلالي، حيث يتداخل العنف الميداني مع الأجهزة الرسمية في إنتاج سيادة هجينة تُفكّك المجال القروي الفلسطيني على نحو منهجي.

كما تكشف هذه الظاهرة عن موجة متقدمة من التطرف العنيف والإرهاب المرتبط ببنية الاستعمار الكولونيالي، وهو ما يفرض إدراجها ضمن إطار أوسع في دراسات التطرف، نظراً لكونها تمارس عنفاً سياسياً منظماً يستهدف السكان الأصليين ويعمل على إعادة هندسة المكان والديموغرافيا بما يخدم أهداف السيطرة الإحلالية. وإهمال هذا البعد البحثي يُبقي تفسير الظاهرة ناقصاً ويغفل دور المستوطن كفاعل عنيف ذي مشروع سياسي واضح لا يقل خطورة عن الجماعات الإرهابية التقليدية.

لقد أدّى تمدد مليشيات التلال، وتحوّلها إلى ذراع ميدانية للهيمنة، إلى انهيار ما تبقّى من فرضيات أوسلو ومن مقولة "السلام مقابل الأمن"، وأعاد تعريف التحدي المطروح على الفلسطينيين، من مجرّد إدارة أزمة مزمنة إلى إعادة بناء مشروع وطني مقاوم يقوم على ثلاثة أعمدة:

1. تعزيز الصمود المجتمعي في الفضاء الريفي القروي،
2. إعادة تشكيل التمثيل السياسي وآليات القيادة،
3. وتفعيل المساءلة الدولية بوصفها مساراً سياسياً وقانونياً يفرض كلفة على الاحتلال.

إن مستقبل الضفة الغربية لن يُحسم فقط بقدرة الفلسطينيين على مواجهة عنف المستوطنين، بل بقدرتهم على إعادة بناء السياسة نفسها بوصفها أداة للتحرر الوطني. فالمعركة لم تعد على الحدود أو المساحات فحسب، بل على تعريف السيادة، وعلى من يمتلك الحق في إنتاجها وممارستها. وفي هذا السياق، يصبح فهم مليشيات التلال كحركة استعمارية عنيفة—وليست مجرد مجموعات منفلتة—خطوة أساسية لوضع استراتيجيات فلسطينية قادرة على صياغة مستقبل مختلف في وجه مشروع إحلالي يتسع بلا قيود.

الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس: الأهمية والتحديات

وصفي الكيلاني

خلاصة:

ينطلق هذا المقال من سؤال رئيسي يتمثل في: ما أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وما أبرز التحديات التي تواجهها في ظل تصاعد التطرف الإسرائيلي والتحولات الإقليمية والدولية؟ ويهدف المقال إلى توضيح الجذور التاريخية والقانونية للوصاية الهاشمية، وتفسير دورها المركزي في حماية الوضع التاريخي والقانوني القائم (Status Quo)، وصون هُوية مدينة القدس الدينية والثقافية، ودعم صمود أهلها، إلى جانب تحليل التحديات التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية المتنامية، والتغيرات في الموقف الأميركي، والتحولات الجيوسياسية في المنطقة خلال العقد الأخير.

التعريف، التاريخ، والاعترافات

تُعرّف الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس على أنها ولاية دينية وقانونية يعود تاريخها إلى أكثر من قرن، وقد أُنيطت بملوك الأردن الهاشميين. وهي امتداد واستمرار لدورٍ ومكانةٍ مضى عليهما أكثر من 1400 عام، بوصف الحاكم المسلم/الخليفة مسؤولاً عن رعاية المقدسات. وتشير كلمة "الوصاية" في العربية إلى ما يُعهَد به إلى جهة لتتولّى رعايته والعناية به. وبذلك يكون الوصي حالياً جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن راعي المسجد الأقصى نيابة عن أكثر من 1.8 مليار مسلم. وكان أول من تولّى الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية أمير المؤمنين الخليفة عمر بن الخطاب، الذي تسلّم مفاتيح القدس بموجب العهدة العمرية عام 638 م من بطريرك القدس للروم الأرثوذكس صفرونيوس.[1]

وتعود الوصاية الهاشمية الحالية على مقدسات القدس إلى حادثتين أساسيتين: الأولى، عندما دخل الجنرال البريطاني النبي البلدة القديمة في القدس عام 1917، معلنًا نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني على فلسطين، اجتمع على إثره وجهاء وشخصيات من مدينة القدس على وجه السرعة في محراب المسجد الأقصى. وقررت تجنّب خضوع المسجد لأيّ سلطةٍ غير مسلمة، عبر

1 Royal Aal al-Bayt Institute for Islamic Thought, The Hashemite Custodianship of the Holy Sites in Jerusalem: White Paper (Jordan, Amman: Royal Aal al-Bayt Institute for Islamic Thought, 2000).

الطلب من خطيب الأقصى أن يبدأ بالدعاء للشريف الحسين بن علي في صلاة الجمعة، بوصفه أمير المؤمنين/خليفة المسلمين، من على منبر المسجد. أما الثانية، ففي عام 1924، إذ أسندت النخب الفلسطينية البارزة والمجلس الإسلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني إلى الشريف الحسين بن علي مسؤولية حماية المسجد الأقصى وصيانته وسائر المواقع الإسلامية في القدس. كما أكدت الطوائف المسيحية هذا الولاء[2]. واستمر هذا الدور عبر الملك عبد الله الأول، والملك طلال، والملك الحسين، والملك عبد الله الثاني، لتتشكّل بذلك سلسلة متصلة وغير منقطعة من الوصاية الهاشمية حتى اليوم.

وقد حظيت هذه الوصاية باعترافٍ دوليّ حتى قبل معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية عام 1994، التي أقرت بـ" الدور الخاص" للأردن في الوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس، وكذلك اتفاقية الأردن- فلسطين لعام 2013[3]، التي أعادت التأكيد على الملك عبد الله الثاني وصياً على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة[4]. كما أنها تحظى باعتراف واسع من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، ومعظم دول العالم. [5]

أهمية الوصاية على المقدسات الإسلامية و ا لمسيحية

تحمل الوصاية دلالات دينية وقانونية وسياسية.[6] فمن الناحيتين الدينية والقانونية، هي لا تترك المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف، أولى القبلتين وأحد أقدس ثلاثة مواقع في الإسلام، تحت سلطة استعمارية أجنبية (الانتداب البريطاني) أو تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهي تحمي المسجد الأقصى، كما تحمي كنيسة القيامة (القبر المقدس). كذلك، فإن بطاركة القدس وأساقفتها، من خلال مبايعتهم للوصي الهاشمي، رفضوا أيضًا الاستعمار الغربي والاستيطان اليهودي.

أما سياسيًا، فتضع الوصايةُ ملكَ الأردن الهاشمي في موقع الطرف المحوري في صون الوضع القائم في المدينة، حاضرًا ومستقبلًا، وهو الوضع الذي يحكم تاريخيًا وقانونيًا ترتيبات العبادة، والوصول، والإدارة في البلدة القديمة. وتوفّر الوصاية لملك الأردن إطارًا معترفًا به من السلطة يتيح له التوسّط في التوترات والدفاع عن الحقوق الدينية. وبالنسبة للفلسطينيين، تُكمل الوصاية مطالبهم السيادية. وكما نصّت عليه اتفاقية الوصاية لعام 2013 بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس، التي وقّعها عباس بصفاته الثلاث: رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الوصاية تعترف بالسيادة الفلسطينية على

2 The White Paper, 66.
3 Agreement between His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein, the Custodian of the Holy Sites in Jerusalem, and His Excellency Dr. Mahmoud Abbas," President of the State of Palestine, Head of PalestinianLiberation Organisation, and President of the Palestinian National Authority." The White Paper, 91.
4 وزارة الخارجية الأردنية، معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994؛ حكومة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، الاتفاق بشأن المقدسات، 31 مارس/آذار 2013.
5 The White Paper, 5.
6 Kattan, Victor "The Special Role of the Hashemite Kingdom of Jordan in the Muslim Holy Shrines in Jerusalem," Arab Law Quarterly 35, no. 5 (2021): 503–548.

القدس الشرقية، بما في ذلك أرض المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف.

بالنسبة للمسلمين

يتحمّل الوصيّ المسؤولية عن:

1) صون المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف.

2) تمكين وصول المسلمين إليه وتهيئته للصلاة فيه.

> ***الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس هي ولاية قانونية ودينية ضاربة الجذور عبر قرون، تصون هوية المدينة وتعايشها ونظامها التاريخي القائم.***

3) دفع رواتب جميع موظفي أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى.

4) كما يتحمّل الوصي مسؤولية توفير التمويل للمسجد الأقصى. وأي جمعٍ للتبرعات لصالح الأقصى لا يجري بتنظيم من الوصي يُعد غير مشروع واحتياليًا.

5) والأهم من ذلك، أن الوصي هو الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بدعوة الأمة الإسلامية للدفاع عن المسجد الأقصى. وعليه، فإن أي دعوات إلى الجهاد باسم الدفاع عن الحرم الشريف تُعد غير مشروعة وزائفة، وتمثل محاولات للفتنة، مما يؤدي إلى الإرهاب. 7

وعلى مدى 101 عام الماضية، تم تنفيذ خمسة مشاريع ترميم هاشمية كبرى في المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف. كان أولها (1922–1952) بتمويل من الشريف الحسين بن علي، وبإشراف نجله الأمير عبد الله أمير شرق الأردن. أما الثاني (1952–1964)، فقد بدأه الملك طلال وأُنجز في عهد الملك الحسين. وجاء الثالث كترميم طارئ عام 1969 في عهد الملك الحسين. أما الترميم الرابع (1990–1994) فقد قاده أيضًا الملك الحسين. وبدأ مشروع الترميم الخامس عام 1994 في عهد الملك الحسين، واستمر في عهد الملك عبد الله الثاني حتى اليوم.

بالنسبة للمسيحيين

تكتسب الوصاية الهاشمية أهمية خاصة أيضاً لكلٍّ من الأسباب التالية:

1. تمثّل استمرارية الوضع التاريخي الذي حمى جميع كنائس القدس، سواء تلك القائمة منذ زمن العهدة العمرية قبل 1400 عام، أو تلك التي أُنشئت في قرون لاحقة وتمتعت بصيغ من الاعتماد السلطاني أو الملكي.
2. ويتجلى هذا الاعتماد في الحماية الملكية لحقوق الكنائس في مواقعها المقدسة، وفي حماية حقوق جميع الطوائف في الأرض المقدسة.
3. وتنظر الكنائس إلى وصاية الملك بوصفها امتدادًا

7 The White Paper, 25-30.

للتعايش والسلام في المدينة. وبالنسبة للمسلمين والمسيحيين، تعكس الوصاية ضمانةً للعلاقة التاريخية بينهما، القائمة على الاحترام المتبادل وحماية مقدسات كل طرف للآخر 8.

ومن أجل ترسيخ الاحترام المتبادل والتعايش،

4. تؤكد كنائس الشرق الأوسط في كثير من الأحيان أن المسجد الأقصى المبارك يخضع حصريًا للوصاية الإسلامية، تمامًا كما أن كنيسة القيامة هي للمسيحيين وحدهم.
5. وفي ضوء استمرار اعتراف كنائس القدس بالوصاية الهاشمية، وكذلك قانون الكنائس الأردني لعام 1958، يُعتمد بطاركة القدس وبعض رؤساء الأساقفة بمرسوم ملكي بعد انتخابهم أو تعيينهم من قبل مجامعهم الكنسية وإخوتهم في الكنيسة. ولا يباشرون عملهم الرسمي قبل حصولهم على هذا الاعتماد من جلالة ملك الأردن.
6. ومن بين الوظائف المهمة للوصاية بالنسبة للمسيحيين أن الوصي أطلق وأسهم في عدد من أعمال الترميم، شملت ترميمات في كنيسة القيامة عام 1948، والقبر المقدس عام 2016، وكنيسة الصعود عام 2016، إضافة إلى الترميم الشامل لكنيسة القيامة (2018–حتى اليوم).
7. كما يحمل بطاركة القدس الجنسية الأردنية، ويسافرون بجوازات سفر دبلوماسية أردنية. وعلى غرار غالبية المقدسيين في القدس الشرقية، يتجنب رؤساء الكنائس المسيحية الحصول على جوازات سفر إسرائيلية، تفاديًا لأن يكونوا جزءًا من الاحتلال غير القانوني لمقدساتهم.

وتعني جميع الوظائف المذكورة أعلاه أن وصاية جلالة الملك عبد الله الثاني على المقدسات المسيحية تحمل دلالة قانونية وتاريخية بالنسبة إلى 2.4 مليار مسيحي في العالم، وكذلك بالنسبة إلى 1.8 مليار مسلم. ولهذه الأهمية، فقد اعترف جميع رؤساء الكنائس المسيحية، بمن فيهم قداسة البابا، بوصاية جلالته على مقدسات القدس، وأعربوا عن دعمهم لها.

> ***تمثّل السياسات الإسرائيلية المتطرفة التي تستهدف المسجد الأقصى مسعىً منهجيًا لتغيير الوضع القائم، بما يقوّض القانون الدولي ويهدّد بإشعال مواجهة دينية أوسع.***

مواجهة الانتداب البريطاني

من المهم التذكير بأن الشريف الحسين بن علي خسر مملكته العربية لأنه رفض التنازل عن القدس/فلسطين أو المساومة عليهما، وقد أوصى بأن يُدفن في جوار المسجد الأقصى عام 1931. كما أن ابنه، الملك عبد الله الأول، فقد حياته في المسجد الأقصى يوم الجمعة 20 تموز/يوليو 1951. ومع أن الملكين عُدّا حليفين للقوة البريطانية، فإن أياً منهما

8 The White Paper, 57-60.

لم يكن موالياً لها، ولا خاضعًا لسياساتها في المنطقة أو متكيفًا معها.

ولا شك أن المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين بايعوا الوصاية الهاشمية على مقدسات القدس عام 1917 لمواجهة احتمال خضوع مقدساتهم لسلطة استعمارية أجنبية. وقد تجلّى هذا التحدي بوضوح في مواجهة الانتداب البريطاني عام 1929 (ثورة البراق)، وفي الثورة الفلسطينية عام 1936، وفي حرب 1948 ضد الانتداب البريطاني وجيش الهاجاناه الصهيوني. وكان الوصي، الأمير - ثم لاحقًا الملك- عبد الله الأول، فاعلًا أساسيًا، وأدّى دورًا قياديًا في هذه الثورات والحروب المقاومة كلها. وفي عام 1948، خاض الجيش العربي بقيادة الملك عبد الله الأول معارك على مختلف الجبهات من جنوب فلسطين إلى شمالها. ونجح الجيش العربي في إنقاذ القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة ومقدساتها، من الاحتلال الإسرائيلي/النكبة.

وبقيت المقدسات تحت السيادة الأردنية الكاملة خلال الفترة 1948–1967. وشهدت هذه المرحلة ترسيخًا قانونيًا للوصاية الهاشمية، وكان من أبرز معالمه: 1) إنشاء مجلس وإدارة أوقاف القدس عام 1948، 2) تأسيس لجنة إعمار المسجد الأقصى عام 1954، و3) قانون الكنائس الأردني لعام 1958، الذي ما زال معمولًا به في بعض كنائس القدس حتى اليوم. كما شهدت المرحلة الأردنية مشروعين هاشميين شاملين للترميم: ترميم كنيسة القيامة عام 1948، ومشروع الإعمار الهاشمي الثاني للمسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف خلال الأعوام 1958–1966.

تحدّي الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967 للوصاية الهاشمية

شكل الاحتلال الإسرائيلي المفاجئ للقدس الشرقية عام 1967، تحدّيًا خطيرًا للمقدسات وللوصاية الهاشمية عليها. ومنذ تموز/يوليو 1967، بدأ الأردن آلية لتوثيق انتهاكات سلطة الاحتلال ورفعها إلى الأمم المتحدة واليونسكو. وما تزال هذه الآلية مستمرة حتى اليوم، وقد نجحت في الدفع نحو صدور مئات القرارات التي توثق الوقائع على الأرض وتضغط على إسرائيل لاحترام الوضع القائم. وكان من أبرز هذه القرارات إدراج البلدة القديمة في القدس وأسوارها على قائمة التراث العالمي لليونسكو عام 1981، ثم إدراجها على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر عام 1982.

وقد فرضت الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق مقدسات القدس تحديات جسيمة على الوصاية، وعلى البقايا الأثرية، والتراث المادي وغير المادي، وأصالة الهوية التاريخية للقدس. وتشمل هذه الانتهاكات: تقييد عمل الأوقاف الإسلامية الأردنية، واقتحامات المستوطنين لساحات الأقصى، والتدخل في مشاريع الصيانة والترميم، ومحاولات فرض سيطرة إدارية أحادية. واستنادًا إلى التقارير السنوية التي تقدمها الأردن، والتي باتت تُقدَّم مؤخرًا بشكل مشترك بين الأردن وفلسطين، أعاد المجلس التنفيذي لليونسكو ولجنة التراث العالمي التأكيد على أن هذه الانتهاكات

باطلة ولاغية ويجب أن تتوقف.[9] كما أكد مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، أن على إسرائيل احترام الترتيبات القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة، وتجنّب تغيير الهوية الديمغرافية والثقافية للمدينة.

ولا تؤدي هذه الانتهاكات إلى تقويض الوضع القائم التاريخي والقانوني في القدس فحسب، بل تمس أيضًا الوصاية الهاشمية وقدرة الملك الهاشمي على أداء دوره الديني والإداري على الأرض. وقد ظل هذا الأثر ضمن حدود يمكن احتواؤها حتى عام 2000، حين بدأت إسرائيل تميل نحو الصهيونية الدينية المتطرفة، وأعلنت الانتقال من نهجها السابق القائم على السلبية تجاه المقدسات إلى إرادة تدخل نشط وتهويد مباشر. وقد شكّل اقتحام رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون الاستفزازي للمسجد الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000 بداية الدعم الرسمي لتحول اليمين الديني–الصهيوني نحو استهداف الأقصى، كما أشعل ذلك الاقتحام انتفاضة الأقصى (2000–2008).

التطرف الإسرائيلي ضد المقدسات والوصاية

أدى صعود الفاعلين السياسيين من اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى تصاعد التهديدات التي تستهدف الوصاية الهاشمية، ولا سيما منذ عام 2009، حين طالب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية. وقد استخدمت إسرائيل رفض هذا الطلب - كما كان متوقعًا - ذريعة لتصعيد مخططات التهويد في القدس وسائر الأراضي المحتلة. ومنذ عام 2014، دعا عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست من أحزاب اليمين المتطرف علنًا إلى نقل السيطرة على المسجد الأقصى من الأوقاف الأردنية إلى السلطات الإسرائيلية، أو إلى إقرار حق اليهود في الصلاة داخل باحات المسجد، وهي خطوات تُعد خرقًا جوهريًا للوضع القائم. كما تُظهر تقارير أميركية ودولية أن الخطاب المتطرف والممارسات المرتبطة به قد تصاعدت، بما أسهم في زيادة حالة عدم الاستقرار حول الموقع.[10] وتمثل هذه الصهيونية الدينية - السياسية تحديًا مباشرًا للدور الأردني المعترف به، وتسعى إلى إعادة تشكيل المشهد بما ينسجم مع أهداف أيديولوجية متطرفة.

وفي المقابل، كثّفت الأردن تحركاتها الدبلوماسية والسياسية وخططها العملية لمواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القائم. وفي كثير من الحالات، نجحت في تعطيل بعض خطوات التهويد، بمساندة من المجتمع الدولي، وأحيانًا بدعم من أطراف في اليسار الإسرائيلي. لكن في عام 2016، حين فاز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة وأعلن "صفقة القرن"، بما في ذلك نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، غيّرت إسرائيل موقفها تجاه الأردن ودوره المعترف به، كما هو وارد في المادة التاسعة من معاهدة

9 (UNESCO Executive Board, Decision 200 EX/PX/DR.25: Occupied Palestine (Paris: UNESCO, 2016).
10 U.S. Department of State, International Religious Freedom Report: Israel, West Bank and Gaza, annual.

السلام الأردنية–الإسرائيلية لعام 1994. وأصبح كبار المسؤولين في الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر اهتمامًا بإرضاء كلٍّ من الصهيونية المسيحية الأميركية، والصهيونية اليهودية الإسرائيلية/ التيارات الميسانية (الخلاصية)، على حساب المصلحة الأردنية في الحفاظ على الوضع القائم.

تحدي التغيير الاسرائيلي للوضع القائم

يقع الوضع القائم "أي الترتيب التاريخي الممتد لقرون والذي ينظم العبادة والحقوق والإدارة في الأماكن المقدسة" في صلب الحفاظ على السلام وأصالة القدس. وقد تأسس الوضع القائم، بوصفه امتدادًا لترتيبات تاريخية سابقة، خلال الحكم العثماني للقدس، حين صدرت مراسيم في أعوام 1757 و1852 و1853. وقد حفظت هذه المراسيم تقسيمات العبادة، وحقوق الملكية، ومسؤوليات الصيانة في الأماكن المقدسة بين مختلف الطوائف المسيحية، وكذلك نظمت علاقاتها بالطوائف الأخرى. ثم حظيت هذه المراسيم باعتراف دولي لاحقًا بموجب معاهدة باريس عام 1856 ومعاهدة برلين عام 1878 وقد عرفت الأخيرة هذا الترتيب باسم "الوضع القائم". وقد حافظ الشريف الحسين بن علي، والانتداب البريطاني، ثم خمسة ملوك هاشميين، بمن فيهم الملك فيصل في العراق، على هذا الوضع القائم. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الوضع القائم في قلب الانتهاكات الإسرائيلية بحق القدس. فالأردن، واليونسكو، والمجتمع الدولي، ينظرون إلى أي محاولة إسرائيلية أحادية لتغيير الوضع القائم بوصفها غير قانونية ومزعزعة للاستقرار. وتشمل هذه التغييرات تقييد صلاحيات الأوقاف، وتغيير ترتيبات الزيارة، أو فرض اقتحامات يهودية للمسجد الأقصى، أو فرض تغييرات على البُنى الإدارية القائمة. وقد قادت الأردن، على نحو متكرر، التحركات في المحافل القانونية الدولية والمؤسسات المعنية، ولا سيما عبر قرارات اليونسكو، للتحذير من محاولات إسرائيل تغيير الوضع القائم.[11] كما أكدت عشرات البيانات الصادرة عن قمم واجتماعات عربية وإسلامية ودولية أن الوصاية الهاشمية عنصر أساسي في الحفاظ على الوضع القائم وصون القيمة التراثية العالمية للموقع.

الموقف الأميركي في السنوات الأخيرة تجاه القدس ومقدساتها

شهد الموقف الأميركي من القدس ومقدساتها تحولًا خلال العقد الأخير. فعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017، شددت الإدارات اللاحقة على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم وصون دور الأردن الوصائي.[8] وتنظر الولايات المتحدة إلى الدور الوصائي الأردني بوصفه عاملًا مُثبتًا للاستقرار والذي يحد من مخاطر التصعيد.

غير أنه منذ عام 2017، أظهر العديد من المسؤولين الأميركيين - بمن فيهم أعضاء في الكونغرس، ورجال أعمال، وآخر سفيرين للولايات المتحدة لدى إسرائيل، ووزيرا الخارجية في إدارة الرئيس ترامب (مايك

11 UNESCO World Heritage Committee decisions on "the Old City of Jerusalem and its Walls (site proposed by Jordan) (C 148 rev), Decision 43 COM 7A.22. https:// /whc.unesco.org/en/decisions/7511

بومبيو ومارك روبيو) - دعمًا قويًا لأجندة اليمين الإسرائيلي الأيديولوجية. وقد تجلى هذا الدعم في مواقف عدد من أعضاء الكونغرس الإنجيليين، وفي الصمت الأميركي إزاء "قانون الدولة اليهودية" لعام 2018 وما ترتب عليه، بما في ذلك صدور عشرات قرارات الكنيست التي شددت قبضة التهويد على مقدسات القدس، وحيزها المكاني، وزمنها، وتاريخها، ومناهجها، ولافتات شوارعها، وبقاياها الأثرية، وأفقها العمراني، وواجهات مبانيها. وبينما عبر كثير من أعضاء الكونغرس صراحة عن دعمهم لأفكار الخلاص الإنجيلي والعقيدة التدبيرية، قام سفراء الولايات المتحدة وكبار مسؤوليها الذين زاروا إسرائيل بين عامي 2016 و2025 بزيارات أظهرت مشاركتهم الميدانية في حفريات الأنفاق في سلوان، وعند حائط البراق المحاذي للمسجد الأقصى ومحيطه

الاستنتاجات: الوصاية والتحولات الإقليمية

أدت التحولات الجيوسياسية الإقليمية الأخيرة - بما في ذلك تداعيات ما بعد الربيع العربي 2011، واتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، وتحولات التحالفات الإقليمية، وتجدد التنافس الدولي - إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للوصاية الهاشمية. ومع تقلب موازين القوى في الإقليم، تعزز الوصاية من الأهمية الدبلوماسية للأردن، وتؤدي وظيفة آلية استقرار في ظل أجندة متنافسة. ويرى محللون أن الدور الأردني يشكل ثقلًا موازنًا للطموحات الأحادية أو المتطرفة التي قد تزعزع استقرار القدس أو تشعل حربًا دينية. وبذلك تبقى الوصاية حلقةً محورية تربط بين الدبلوماسية الإقليمية، والقانون الدولي، وحماية التراث الديني.

الوصاية الهاشمية مؤسسة يزيد عمرها على مئة عام، تُعنى بصون مقدسات القدس، والتعايش بين الأديان، والسلام، والاستقرار. وهي ترتبط بأقدم سلالة حاكمة في الإسلام، وتتولى حفظ المقدسات الإسلامية، مع ضمان حقوق أربع مليارات من المسلمين والمسيحيين واليهود في العبادة في مقدساتهم في القدس. ومن ثم، فإن استهداف إسرائيل للوصاية الهاشمية يعني استهداف الهوية الأصيلة للقدس، وتاريخها، وتعايشها، وسلامها، وصون الوضع القائم الممتد لأكثر من 1400 عام.

بعد الحرب:
أربع دول عربية يمكنها استئناف إدارة أربعة ملفات

أحمد جميل عزم

ينطلق هذا المقال من سؤال رئيسي يتمثل في: كيف يمكن توظيف الأدوار العربية المختلفة، وخصوصاً أدوار الأردن ومصر وقطر والسعودية، في إدارة أربعة ملفات مركزية خلال حرب غزة وبعدها، بما يعيد تشكيل الموقف الدولي، ويطلق مساراً سياسياً جديداً، ويسهم في الإصلاح الداخلي الفلسطيني، ويوفر إطاراً عربياً موحداً للتعامل مع المرحلة التالية للصراع؟ ويهدف المقال إلى تحليل هذه الأدوار العربية المنهجية والعلنية التي برزت بين عامي 2023 و2025، وتحديد كيفية مساهمتها في ملفات الوساطة لوقف إطلاق النار، وإحياء مسار حل الدولتين عبر تحالفات دولية وأممية، ودعم مساعي الإصلاح الداخلي الفلسطيني وتوحيد الصف، إضافة إلى صياغة رواية سياسية مضادة للسردية الإسرائيلية–الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالتهجير والإبادة. كما يسعى المقال إلى بلورة رؤية عملية لتحويل هذه الأدوار من استجابات ظرفية إلى أجندة عربية موحدة ومستدامة. علما أن المقال ركز على الدور العربي في المسألة الفلسطينية، لكن الهجمات الإسرائيلية، في دول عربية وإقليمية مختلفة اثناء العامين الفائتين له معاني وتداعيات تحتاج لمعالجة منفصلة.

يمكن الإشارة إلى أربع دول عربية لعبت دوراً بارزاً وواضحاً في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (ما بين شهري أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأكتوبر 2025)، دون أن يعني هذا أن الدول الأخرى لم تلعب دوراً. والمقصود في تحديد هذه الدول الأربع، أنها قامت أولاً بدور منهجي وعلني ومباشر ذو بعد سياسي، فيما قامت دول أخرى بأدوار سياسية غير مباشرة أو ركزت جهودها على الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

الدول الأربع المشار إليها هي الأردن، ومصر، وقطر، والسعودية. هذه الدول إما قادت جهداً دبلوماسياً لتحديد مسارات المواقف الدولية من الحرب، أو قامت بأدوار وساطة لوقف الحرب، أو سعت إلى بلورة تحالف دولي لحسم الصراع العربي الإسرائيلي، أو سعت للوساطة بين الفلسطينيين أنفسهم.

بطبيعة الحال، يجدر التمييز بين الدول الأربع من حيث متغير أساسي، هو الجغرافيا وما يتعلق بها من تبعات أنتجت تاريخاً وواقعاً ديموغرافياً وميدانياً خاصاً. فمصر والأردن هما دولتا «طوق» أي على حدود مباشرة مع فلسطين، وبالتالي مع الاحتلال، بعكس قطر والسعودية، ولهذا حسابات وتبعات مختلفة، تنعكس في طبيعة الأجندات والمصالح.

هذه الدول عموماً لعبت دوراً في كبح جماح الموقف الإسرائيلي الأمريكي لتبرير حرب إبادة إسرائيلية، ولتحميل حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وبالتالي الفلسطينيين مسؤولية الحرب، مع تبرئة الجانب الإسرائيلي والاحتلال والحصار على قطاع غزة. ولعل من المناسب التوقف عند الزيارة الأولى لوزير الخارجية

الأمريكية أنتوني بلينكن، بعد بدء الحرب، والتي قال فيها للإسرائيليين جملته الشهيرة: «أتيت إليكم ليس فقط كوزير خارجية... بل كيهودي أيضاً» (يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023). بعد هذه البداية التي أكدت وضع الولايات المتحدة الأمريكية كطرف في الحرب، زار بلينكن كلاً من الأردن، وقطر، ومصر، والبحرين، والسعودية، والإمارات.

في هذه الجولة، واجه بلينكن عكس ما كان يتوقعه من إسناد عربي للهجوم الإسرائيلي باعتباره حرباً على «حماس» والإرهاب، بحسب منطقه. فالأردن واجهه، بحسب كلمات وزير الخارجية أيمن الصفدي، بأن ما يحدث هو «عقوبة جماعية وقتل للمدنيين»، والسعودية أعلنت موقفاً واضحاً بأنها ستوقف مسيرة التطبيع مع إسرائيل التي كانت موضوع تفاوض حينها مع الأمريكيين. بشكل عام، انتقل خطاب بلينكن من الحديث عن الدين والأيديولوجيا والتاريخين القديم والحديث في زيارته لإسرائيل، إلى التعامل مع واقع القانون الدولي والسياسة، بسبب مواقف عربية رفضت الحرب وما تضمنته من قتل واسع (لم يكن مصطلح أو واقع الإبادة قد اتضح حينها)، وتم رفض التهجير لأهالي غزة، ونوقشت مسألة المساعدات وإدخالها.

> ***مجتمعةً، عملت هذه الدول على كبح السردية الإسرائيلية–الأمريكية التي سعت إلى تبرير حرب التدمير التي تشنها إسرائيل، وإلقاء المسؤولية الكاملة عن الصراع على حركة حماس.***

تدريجياً برز أربعة ملفات أساسية شغلت الدبلوماسية العربية في سياق هذه الحرب. وبحسب ما قال دبلوماسيون خليجيون من هذه الدول (للكاتب) على هامش ندوات وورش عمل أثناء الحرب، فإن التنسيق بين وزراء خارجية هذه الدول كان كثيفاً جداً، لدرجة كانت تفاجئ مساعديهم أحياناً، فالتواصل عبر تطبيقات التواصل الإلكتروني الشخصي بينهم لم يتوقف، وكانوا يصلون أحياناً لتفاهمات يبلغون مساعديهم ومستشاريهم بها لتنفيذها.

الملفات الأربعة التي يمكن تمييز الأدوار بين هذه الدول فيها، هي: ملف الوساطة لوقف إطلاق النار، وهنا تصدت مصر وقطر لهذه المهمة بشكل أساسي. والدور الثاني، ملف إطلاق عملية سياسية لإقامة الدولة الفلسطينية، ورغم الدعم المطلق لهذه الدول مجتمعة لهذا الهدف، إلا أن السعودية قامت بدور أساسي ومختلف في سياق هذه الحرب، عبر إطلاق التحالف الدولي لحل الدولتين. أما الدور الثالث، فهو عمليات الإصلاح الداخلي والوساطة بين الفلسطينيين أنفسهم، وهنا يبرز دور كل من السعودية ومصر. رابعاً، لعب الأردن دوراً بارزاً خصوصاً في بدايات الحرب، بتحديد المسؤوليات عن الحرب، فالخطاب الأردني الدبلوماسي والإعلامي كان مهماً في سياق عدم قبول تبرير الحرب وتبرئة الإسرائيليين، ولعبت الدبلوماسية الأردنية بقيادة الملك عبدالله الثاني، وبأداء لافت لوزير الخارجية أيمن الصفدي، دوراً مهماً في هذا، كما قامت الملكة رانيا العبدالله بسلسلة مقابلات إعلامية مع وسائل أنباء عالمية لاقت صدىً مهماً.

بطبيعة الحال، الإشارة للدور القيادي لدولة من هذه

الدول الأربع في ملف بعينه، لا يعني بالضرورة التقليل من شأن أدوار الدول الأخرى في هذا الملف. كما أنّ هذه الدول لعبت دوراً في ملفات تولت القيادة فيها دول غير عربية، مثل الملف القانوني الذي تولته جنوب إفريقيا.

في الوساطة لوقف إطلاق النار، لا شك أن الموقف العربي عموماً وموقف هذه الدول خصوصاً، مجتمعة، أسهم في كبح الحملة الأمريكية الإسرائيلية في بداية الحرب لتبرير الهجوم الشامل وتبرير الجرائم الإسرائيلية، لكن ملف الوساطة كان بيد قطر ومصر، بحكم وجود علاقات وقنوات مفتوحة بين الدولتين مع حركة «حماس» صاحبة القرار في قطاع غزة، خصوصاً بعد أن نأت السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، عن لعب دور مباشر في هذا الملف، الذي كان يتطلب فتح قنوات مع حركة «حماس» والتنسيق معها.

> ***في ملف حلّ الدولتين، برز نوع من تقسيم العمل الضمني، وربما غير المقصود، بين الدول الأربع، تجلّى عبر ثلاث مراحل، تشترك جميعها في قاسم مشترك واحد: القيادة السعودية.***

في ملف حل الدولتين، حصل نوع من توزيع الأدوار النسبي، ربما غير المقصود بين الدول الأربع، ومرت هذه الجهود في ثلاث مراحل، المشترك بينها القيادة السعودية. في المرحلة الأولى، قامت الدول العربية مجتمعة، بناءً على تشكيل اللجنة العربية الإسلامية التي تكونت عقب القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية 2023 التي عُقدت في الرياض بتاريخ 11 نوفمبر 2023، بجولات ولقاءات ساهمت في موازنة الخطاب الإسرائيلي. ولكن بعد مرور نحو عام على الحرب، وتحديداً على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2024، انتقل الجهد العربي الإسلامي إلى مرحلة جديدة بانضمام أوروبا للنشاط، عبر الموافقة على مبادرة السعودية أثناء أيام انعقاد الجمعية لإطلاق التحالف الدولي لحل الدولتين، وبدأ التحالف بقيادة سعودية، أوروبية، نرويجية. وفي صيف عام 2025 انتقل الجهد إلى مرحلة ثالثة، بالعمل ضمن الأمم المتحدة لإطلاق مؤتمر دولي يتبنى إجراءات عملية على صعيد الاعتراف بدولة فلسطين، وتجسد هذا المسار بقيادة سعودية – فرنسية (ولا مجال هنا لبحث أسباب هذا التحول من التحالف الدولي (الذي لم يتوقف) لمسار المؤتمر الدولي)، ولكن هذا الجهد تطور واستمر، وكان له دور في وقف الحرب وحفز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإعلان خطة وقف الحرب، التي وافقت الأطراف المختلفة عليها، خصوصاً بعد مواقف الدول التي اشتركت في الاجتماعات والمؤتمرات برئاسة السعودية وفرنسا، أثناء اجتماعات الأمم المتحدة، وسلسلة الاعترافات من دول أوروبية وغير أوروبية بدولة فلسطين، وبدء الحديث عن عقوبات على إسرائيل.

في ملف الإصلاح الداخلي الفلسطيني، يجب الإشارة إلى وجود شقين لهذا الملف، الأول ما يتعلق بالوحدة الفلسطينية، ومعالجة الانقسام بين السلطة في رام الله، والثاني يتعلق بإعادة تأهيل النظام السياسي الفلسطيني وتحديداً موضوع القيادة الرسمية، وترتيب ما يسمى بملفات الخلافة. وقد لعبت السعودية دوراً مهماً في هذا الملف، ومثلما بدت فرنسا شريكاً مع الرياض في «المؤتمر الدولي» بدت أساسية أيضاً في ملف الإصلاح الداخلي الفلسطيني، لدرجة وضع خريطة طريق للقيادة

الفلسطينية. وإذا كانت السعودية اهتمت بملفات الخلافة والقيادة، فإن فرنسا تدير ملفات مثل موضوع الدستور الفلسطيني، وتغيير مناهج التعليم، وغيرها من الملفات.

لم تؤدِّ الجهود المصرية، حتى الآن، إلى نتيجة عملية على صعيد تكوين لجنة خاصة لإدارة قطاع غزة، أو ترتيب العلاقة بين «الرئيس الفلسطيني» و«حماس»، تماماً مثلما فشلت الصين وروسيا، وقبلهما الجزائر، في رأب الصدع الداخلي بين الفصائل (الرئيس/حماس). هذا رغم أن مصر لعبت دوراً مهماً في جعل الرئيس الفلسطيني يعلن في القمة العربية في القاهرة، في آذار/مارس 2025، خطوات بدت كأنها نوع من الإصلاح مثل تعيين نائب للرئيس الفلسطيني، وترتيبات لإعادة مفصولين من حركة «فتح». ورغم تعيين نائب رئيس فعلاً، وإعادة بعض المفصولين للحركة، إلا أن هذا يبدو أبعد ما يكون عن تجديد حقيقي للنظام السياسي. ولا بد من التوقف عند أن سبباً أساسياً لتدهور وضع السلطة الفلسطينية ومنع تجديدها هو الاحتلال الإسرائيلي ذاته.

في الواقع، أن ما بدا بأنه تطورات ومواقف وخطط ظهرت أثناء الحرب في قطاع غزة، تحت ضغط الحدث اليومي، يمكن أن تتحول إلى أجندة عمل من خمس نقاط تتبناها لجنة عربية رباعية، أو حتى أوسع من رباعية، وتجعل هناك طرفاً عربياً موحداً يخاطب العالم، ويجلب شركاء عالميين معه. وبما أن بعض الملفات أصبحت أقل إلحاحاً مثل المفاوضات الخاصة بالأسرى والرهائن، فيمكن أن تتحول الجهود لهذه الأجندة، والتي تتداخل بنودها بشكل واضح يصعب فصله، وهي:

1. فرض الوقف الفعلي لإطلاق النار، فالجانب الإسرائيلي يواصل عمليات القتل والتهجير في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ولا بد من مواجهة دبلوماسية وإدامة الضغط على إسرائيل، كما حدث في الأسابيع الأخيرة من الحرب (سبتمبر/أيلول 2025)، وبدلاً من الذهاب للحديث عن مطالب الولايات المتحدة في توسعة التطبيع يصبح الحديث عن العقوبات على إسرائيل. وبشكل عام، يمكن للأردن لعب دور أساسي في معارضة التهجير ومواجهة إجراءات إسرائيل على الأرض دبلوماسياً، خصوصاً في ملفات مثل المقدسات وما للأردن من دور وصاية هاشمية هناك. وهنا يصبح أيضاً وضع خطة للتحرك القانوني بالتعاون مع جنوب إفريقيا وغيرها أمراً بالغ الأهمية.
2. الحل السياسي وإنهاء الاحتلال، وهنا يبدو استئناف الجهد السعودي وتشكيل لجنة عربية لإدارة هذا الملف، ربما باستمرار القيادة السعودية أمراً مهماً، وتوسعة العمل في إطار الأمم المتحدة.
3. ملف الإصلاح الداخلي الفلسطيني، لا بد من الإقرار أن سبباً أساسياً في تدهور وضع السلطة الفلسطينية وديمومة الانقسام وصعوبة تجديد النظام السياسي الفلسطيني تنبع من ضغوط وسياسات الاحتلال، وفي مقدمتها الحصار المالي على السلطة، ومن ضمنها العنف الاستيطاني والاحتلالي اليوميين، وهذا ما يحتاج إلى حملة دولية للجم إسرائيل. من جهة ثانية، هناك اعتبارات داخلية فلسطينية تمنع أو تعيق الإصلاح، ولا بد من مقاربات أكثر شمولاً وبمنهجية أوسع حتى تتم الوساطة بين الأطراف الفلسطينية، ومساعدة هذه الأطراف لتبلور استراتيجيات عمل جديدة، لمصلحة مستقبل القضية الفلسطينية ووقف التدهور، وهنا يمكن تقاسم الأدوار بين الدول الأربع، بين من يخاطب السلطة، ومن يخاطب حماس، أو كليهما، ووضع خطط وساطة أكثر في شمولية وديمومة، بعيداً عن فكرة الوساطة الموسمية أو في ملفات بعينها.

الأجندة السياسية الإسرائيلية في الضفة الغربية:
صراع الهوية ورهانات السيطرة

حسن البراري

ينطلق هذا المقال من سؤال رئيسي يتمثل في: كيف تُصاغ الأجندة السياسية الإسرائيلية في الضفة الغربية عبر تفاعل الصراعات الحزبية الداخلية، والتحولات الأيديولوجية، وأدوات السيطرة المؤسسية، بما يؤدي إلى تكريس الضمّ الزاحف ومنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة؟ ويهدف المقال إلى تحليل البنية العميقة لصراع الهوية داخل إسرائيل، ورصد التحولات البنيوية التي أصابت الخريطة الحزبية، وتفسير كيفية انعكاسها على سياسات الاستيطان والضم، وعلى تحويل الضفة الغربية إلى ساحة هيمنة استراتيجية تتداخل فيها الاعتبارات الدينية والقومية مع مؤسسات الحكم. كما يهدف إلى توضيح كيف أتاحت هذه التحولات للحكومات اليمينية تطوير نموذج جديد للضم يقوم على التراكم القانوني والميداني دون إعلان رسمي، بما يجنّب إسرائيل الكلفة الدولية ويحقق مكاسب ميدانية دائمة.

منذ احتلالها في يونيو 1968 والضفة الغربية تعد نقطة الارتكاز الأساسية في المشروع الصهيوني، ليس فقط من ناحية التوسع الاستيطاني، بل باعتبارها ساحة الصراع الداخلي بين تيارات سياسية وإيديولوجية متباينة داخل إسرائيل. فالموقف الإسرائيلي من الضفة الغربية لم يكن يومًا محط إجماع وطني كامل، بل كان وما زال مسرحًا تتجسد فيه الخلافات بين اليمين واليسار، وبين اليمين المتشدد واليمين البراغماتي، بل وداخل المعسكر الواحد أحياناً.

لذلك تشكل التفاعلات البنيوية داخل المنظومة السياسية الإسرائيلية اليوم الأجندة الحاكمة لمستقبل الضفة وترسم حدود الممكن والمستحيل في أي مسار سياسي فلسطيني. في هذا المقال، نقدم تحليلا سياسيًا لهذه الأجندة عبر ثلاثة محاور رئيسيه هي:

أولا، الخريطة الداخلية للصراعات الحزبية.

ثانيا، انعكاسات هذه التحولات على سياسات الاستيطان والضم.

ثالثا، تداخل الاعتبارات الأيديولوجية مع مؤسسات الحكم في صياغة مستقبل الضفة الغربية.

وينتهي المقال إلى قراءة شاملة تظهر أن الضفة باتت وفق رؤية إسرائيلية تسعى إلى تدمير أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مكتملة السيادة. فالأجندة الإسرائيلية في الضفة الغربية تستند إلى مبدأ «الضم الزاحف» الذي يهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقبلية وذلك عبر المزج بين الأدوات الأمنية والاستيطانية والقانونية والديموغرافية. وهنا تتحول الضفة الغربية لتصبح الساحة الأبرز التي تتقاطع عندها الرؤى الإسرائيلية القانونية والسياسية، إذ تشكل بنية مركبة من التشريعات وتوزيع الصلاحيات والمقاربات الاستراتيجية التي تسعى إلى تكريس واقع جديد على الأرض دون إعلان رسمي للضم. وهذه السياسة، التي باتت تعرف في الأدبيات السياسية الإسرائيلية باسم «الضم الزاحف»، تمثل أحد أهم عناصر الأجندة اليمينية الإسرائيلية

في العقدين الأخيرين. وهي تقوم على مبدأ تحقيق الضم الفعلي عبر القوانين والإجراءات الإدارية والأمنية، بدل الإقدام على خطوة قانونية فورية تعرض إسرائيل لانتقادات دولية وعزل دبلوماسي.

ينطلق الضم الزاحف من فكرة أن السيطرة الدائمة على الضفة الغربية لا تحتاج إلى اعتراف قانوني رسمي، بل إلى عملية تراكمية طويلة على شكل خطوات صغيرة، بحيث يصبح الواقع النهائي أمرًا بديهيًا لا يمكن التراجع عنه. ويتجلى ذلك في توسيع المستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنين، وتنظيم الأراضي وفق معايير الإدارة المدنية، أو نقل صلاحياتها لوزارات إسرائيلية، وكل ذلك دون إعلان ضم رسمي.

> ***يتمثّل الانقسام الأكثر تأثيرًا داخل اليمين الإسرائيلي في الفجوة بين معسكر «الضم الفوري» ومعسكر «السيطرة الدائمة». فالأول يسعى إلى تغيير الوضع القانوني للضفة الغربية على الفور، بينما يفضّل الثاني الإبقاء على الوضع القائم مع تعزيز الوقائع على الأرض.***

في هذا السياق، تتحرك الحكومات اليمينية ضمن معادلة دقيقة: ضم فعلي بلا ثمن سياسي دولي، وضم سياسي تدريجي بلا إعلان قانوني مباشر. وقد أصبح الخطاب اليميني الإسرائيلي، وبخاصة في عهد نتنياهو، يقدم الضفة الغربية (يهودا والسامرة كما يطلق عليه الخطاب اليميني) بوصفها جزءًا من المجال السيادي الطبيعي للدولة اليهودية، مع ربط أي تسوية مستقبلية بالحفاظ على السيطرة الإسرائيلية الشاملة.

أولاً: الخريطة الداخلية للصراعات الحزبية في إسرائيل

منذ عقدين تقريبًا، يتراجع المعسكر اليساري الإسرائيلي (حزب العمل، ميرتس، أحزاب السلام) تراجعًا دراماتيكيًا. فهذه الأحزاب التي قادت إسرائيل في التسعينيات ورفعت لواء «حل الدولتين» باتت اليوم مهمشة سياسيًا، بالكاد تجتاز نسبة الحسم، ولا تملك القدرة على التأثير في السياسات العامة. وعليه، أفقد هذا التراجع الخطاب الداعم للتسوية وزنه الشعبي والمؤسسي، وأفسح المجال أمام تصاعد «يمين أمني-ديني» يرى في الضفة أرضًا توراتية لا يمكن التنازل عنها، أو على الأقل (في صيغته البراغماتية) أرضًا ذات أهمية استراتيجية غير قابلة للتفريط.

التغيّر البنيوي في المجتمع الإسرائيلي، بما يشمله من نمو كتلة المستوطنين، وتعاظم نفوذ التيارات الدينية الصهيونية، ساهم في تآكل وزن اليسار. فأحزاب مثل «البيت اليهودي» سابقًا، أو «الصهيونية الدينية» اليوم، باتت أكثر قدرة على حشد الأصوات، مستندة إلى جمهور متدين قومي يعتبر الضفة جوهر الهوية اليهودية المعاصرة.

على الرغم من أن اليمين يهيمن انتخابيًا، فإن هذا المعسكر ليس كتلة واحدة، بل ثمة صراع داخلي بين:

يمين ديني-قومي (بن غفير، سموتريتش): يؤمن بضم صريح للضفة، ويعد الفلسطينيين «سكانًا غير أصليين» أو «تهديدًا ديموغرافيًا».

يمين قومي-علماني (نتنياهو والليكود): يفضل مقاربة تدريجية قائمة على التوسع الهادئ، من دون إعلان ضم رسمي يتسبب بأزمات دولية.

يمين أمني-مؤسساتي (كوخافي، غانتس، لابيد في بعض المواقف): يرى الضفة من منظور «إدارة أمنية» هدفها منع قيام كيان فلسطيني قادر على تهديد إسرائيل، من دون الالتزام بأفق سياسي واضح.

الانقسام الأخطر هو بين «يمين الضم الفوري» و«يمين السيطرة الدائمة». الأول يريد تغيير الوضع القانوني مباشرة، أما الثاني فيفضل بقاء الأمور على حالها مع تعزيز الحقائق على الأرض. هنا يلعب الدين والهوية دورا متصاعدا في السياسة الإسرائيلية والحديث بطبعيه الحال عن الصهيونية الدينية. فمنذ دخول التيار الديني القومي إلى قلب مؤسسة الجيش (الكتائب القتالية، الوحدات الخاصة)، باتت الضفة بالنسبة له مشروعًا لاهوتيًا وسياسيًا في آن واحد. فلا ترى الصهيونية الدينية في الضفة أرضًا محتلة، بل «يهودا والسامرة»، أي العمق التاريخي لليهودية. وانعكس هذا التحول على ما يلي: الخطاب العام داخل الكنيست، سياسات الوزارات المرتبطة بالأمن والمالية والإدارة المدنية، وتعزيز المستوطنات الصغيرة والبؤر العشوائية عبر شبكات تمويل خاصة وشبه حكومية. ومن دون أدنى شك، فإن صعود هذا التيار جعل أي حديث عن «تفكيك المستوطنات» أو «الانسحاب الكامل» شبه مستحيل سياسيًا.

ثانيًا: أثر التحولات الحزبية على سياسات الضم والاستيطان

لا يدار الاستيطان في الضفة الغربية بوصفه ملفًا منفصلاً، بل كجزء من استراتيجية إسرائيلية شاملة بهدف إعادة رسم الجغرافيا والديموغرافيا بما يمنع ظهور كيان فلسطيني مستقل. وتشمل هذه الاستراتيجية:

- توسيع الكتل الاستيطانية الكبرى (معاليه أدوميم، غوش عتصيون، أرئيل).
- إضفاء الشرعية على البؤر العشوائية وتحويلها إلى مستوطنات رسمية.
- تقسيم الضفة إلى مناطق معقدة جغرافيًا تمنع التواصل الفلسطيني.
- السيطرة على الموارد المائية والمناطق الزراعية.
- بناء شبكة طرق التفافية تربط المستوطنات بالداخل الإسرائيلي.

التحولات الحزبية، خصوصًا صعود اليمين المتدين، دفعت هذه السياسة من حالة «إدارة» إلى حالة «تسريع ممنهج». فالضفة بهذا المعنى هي مشروع سياسي متعدد الأدوات. وعلى الرغم من عدم اقدام إسرائيل على ضم رسمي شامل للضفة، فإنها تطبق ما يمكن تسميته «الضم الزاحف» عبر مجموعة من الإجراءات أهمها:

- قرارات الكنيست المتعلقة بتطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين.
- نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى وزارتي الدفاع والمالية (خصوصًا مع وجود سموتريتش).
- مشاريع بنية تحتية تربط الضفة بالاقتصاد الإسرائيلي مباشرة.
- منع بناء فلسطيني في المناطق المصنفة (ج).
- اعتقال، طرد، أو تهجير المجتمعات البدوية لإفساح المجال أمام التوسع الاستيطاني.

إنها مقاربة تجعل من الضفة «جزءًا من إسرائيل» من دون إعلان قانوني كامل، لتفادي تبعات الضم أمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ثالثا: تداخل الاعتبارات الأيديولوجية مع مؤسسات الحكم في صياغة مستقبل الضفة الغربية.

في المشهد السياسي الإسرائيلي، يبرز تداخل عميق بين الاعتبارات الأيديولوجية وبُنى الحكم الرسمية في تشكيل مستقبل الضفة الغربية التي لم تعد مجرد ملف سياسي أو أمني، بل تحولت إلى ساحة تتقاطع فيها رؤى لاهوتية واستيطانية وقومية مع برامج حكومية وتشريعات كنيست بهدف إحداث تغيير جذري في طبيعة الصراع وحدود الدولة. هنا، تتموضع الأحزاب اليمينية والدينية في مركز هذا

التداخل، إذ باتت تمتلك أدوات مؤسسية داخل الحكومة، وزارة الدفاع، واللجان البرلمانية، تمكنها من تحويل رؤيتها العقائدية إلى قرارات تنفيذية. فالنظرة الأيديولوجية التي ترى في الضفة «أرض الميعاد» أو «قلب الهوية اليهودية» لا تبقى مجرد قناعة، بل تتحول عبر مؤسسات الدولة إلى سياسات توسع الاستيطان، وتشرعن البؤر العشوائية، وتعيد هندسة السلطة المدنية في الضفة لصالح المستوطنين. ومن خلال نقل الصلاحيات تدريجيًا من الإدارة المدنية إلى وزارات يقودها المستوطنون، يتبلور شكل من "الضم الزاحف" الذي لا يحتاج إعلانًا رسميًا.

ينتج هذا التشابك بين الأيديولوجيا ومؤسسات الحكم معادلة خطيرة إذ يتم إضفاء شرعية قانونية على مشاريع تنبع أساسًا من خطاب ديني قومي متشدد، فيقارب مستقبل الضفة باعتباره حسمًا تاريخيًا لا تسوية سياسية. وفي المقابل، تتراجع الأصوات البراغماتية داخل الدولة، سواء في المؤسسة العسكرية أو الجهاز الأمني أو القضاء، التي كانت تحذر من أن الانغماس الأيديولوجي يؤدي إلى إضعاف إسرائيل دوليًا، وتعميق نظام السيطرة على الفلسطينيين، وإغلاق الباب أمام أي حل سياسي.

وبذلك، يصبح مستقبل الضفة الغربية مرهونًا بمدى قدرة المؤسسات على مقاومة أو تبني هذا التوجه العقائدي. فكلما تغلغلت الأيديولوجيا في أجهزة الحكم، زاد ميل السياسات نحو فرض واقع أحادي يكرس الضم بحكم الأمر الواقع، ويُدخل الصراع في مرحلة أكثر تعقيدًا، ويحول الضفة من ملف تفاوضي إلى مشروع هيمنة مستدامة.

> ***لم تعد الأرض تُعامل بوصفها مجرد ملف سياسي أو أمني؛ بل أصبحت ساحة تتقاطع فيها الرؤى اللاهوتية والاستيطانية-الاستعمارية والقومية مع البرامج الحكومية وتشريعات الكنيست، بما يستهدف إحداث تحوّل جوهري في طبيعة الصراع وحدود الدولة.***

في الختام، تكشف القراءة الشاملة للأجندة السياسية الإسرائيلية في الضفة الغربية أن جوهر الصراع لم يعد محصورًا في اعتبارات السيطرة الميدانية فقط، بل أصبح مرتبطًا بإعادة تشكيل الهوية من خلال خطاب سياسي وأيديولوجي يهدف إلى إنتاج واقع جديد على الأرض. فالضفة الغربية في المخيال الإسرائيلي اليميني ليست مجرد مساحة جغرافية، بل مركزًا تتجسد فيه «يهودا والسامرة» بوصفهما قلب الهوية اليهودية، ما يجعل الاستيطان ممارسة سياسية وهوياتية في آن واحد. وبالاستناد إلى مقولة ميشيل فوكو حول أن الخطاب لا يصف الواقع بل يصنعه، يظهر كيف يتحول الخطاب الديني القومي إلى إطار معرفي ينتج شرعية جديدة للضم الزاحف. فاللغة التي تتحدث عن «أرض ميعاد»، «حق تاريخي»، «وجود سيادي طبيعي»، لا تبقى مجرد توصيفات، بل تتجسد في سياسات توسعية وتشريعات كنيست ونقل صلاحيات ترتب آثارًا مادية مباشرة تعيد تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا.

بهذه الطريقة يعمل الخطاب الإسرائيلي المهيمن على جعل الاستيطان حقيقة لا رجعة عنها، بحيث يعاد بناء الواقع السياسي وفق منطق القوة والمعنى معًا. وهكذا يصبح الضم الفعلي نتيجة تكتسب مشروعيتها من خطاب يسبقها ويؤسس لها، فيما تتقلص مساحات الحل السياسي. والرسالة هنا تفيد أن الهوية والاستيطان والخطاب باتت عناصر متداخلة تنتج واقعًا أحاديًا يمهد لضم مستدام للضفة الغربية.

الموقف الأمريكي من ضم الضفة الغربية

مروان معشر

تنطلق هذه الورقة من سؤال رئيسي مفاده: كيف تطوّر الموقف الأميركي من مسألة ضمّ الضفة الغربية منذ عام 1967، وما هي تداعيات هذا التحوّل على مستقبل حلّ الدولتين وإمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة؟ ويهدف المقال إلى تتبع المسار التاريخي للموقف الأميركي من الاحتلال والانسحاب والحدود، وتحديد اللحظات الفاصلة التي انتقلت فيها واشنطن من تبنّي مبدأ "عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة" وفق القرار 242 إلى قبول متزايد بالوقائع التي تفرضها إسرائيل على الأرض، وصولاً إلى تبنّي الإدارة الأميركية الأخيرة مواقف تنسجم بشكل شبه كامل مع الرؤية الإسرائيلية للضمّ. كما يسعى المقال إلى تحليل أثر هذا التحوّل على الديناميات السياسية الإسرائيلية–الفلسطينية وعلى بنية العملية السلمية.

نقطة البداية لهذا التحليل هي قرار الأمم المتحدة رقم 242 (UNSC 242)[1] الذي صدر في نوفمبر 1967 بعد الحرب العربية الإسرائيلية، والتي أسفرت عن احتلال إسرائيل لأراضٍ من ثلاث دول عربية، بما في ذلك الضفة الغربية. على الرغم من أن الولايات المتحدة احترمت دائمًا المبادئ الأساسية للقرار، وخاصة مبدأ "عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة"، فقد تطور موقفها مع مرور الوقت.

في البداية، فسرت واشنطن القرار على أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة. ولكن في تفسيرات لاحقة، جادلت الولايات المتحدة بأن الانسحابات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ومع ذلك، حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حتى إدارة ترامب، على موقف مفاده أن تفاصيل الانسحاب يجب أن تتم عبر المفاوضات، وأن التعديلات الطفيفة على الحدود، طالما أنها تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية الواضحة، ستكون مقبولة.

لتوضيح موقفها قبل المفاوضات في مؤتمر مدريد للسلام 1991،[2] أرسلت الولايات المتحدة إلى المشاركين في المؤتمر (الأردن، سوريا، الفلسطينيون، لبنان، وإسرائيل) رسائل ضمان تتضمن موقفها. أرسلت واشنطن لكل طرف رسالة مخصصة لتلبية احتياجاته، لكن موقفها ظل ثابتًا: "يجب أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي" وأن "القدس يجب ألا تكون مدينة مقسمة مرة أخرى، ويجب أن يُحدد وضعها النهائي عبر

1 تقرير مجلس الأمن. 22 نوفمبر 1967. متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/document/ip-s-res-242.php

2 ينسهاوغن، يورغن. مؤتمر مدريد وعملية واشنطن (1991–1993): إطار إقليمي لحل الصراع العربي–الإسرائيلي. أوسلو: معهد أبحاث السلام بأوسلو (PRIO) ومعهد كروك لدراسات السلام الدولية، نوفمبر 2024. DOI:10.7274/v1.27941349. متاح على: https://cdn.cloud.prio.org/files/2f19683e-a7f7-42d1-a908-cfad233daf85/FCDO%20grant%20case_Madrid.pdf

المفاوضات".[3]

اتفاقية أوسلو الأولى 1993[4]

نتيجة للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل دون تدخل أمريكي، استعار اتفاق أوسلو بعض المبادئ من رسائل الضمان الأمريكية، بما في ذلك فكرة مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات. ومع ذلك، لم يحدد الاتفاق نتيجة محددة للمفاوضات سوى عملية خمس سنوات كان من المفترض أن تنتهي بحل عام 1999، وهو ما لم يحدث. بدلاً من ذلك، توسع النشاط الاستيطاني من 250,000 مستوطن في 1993 إلى أكثر من 750,000 في الضفة الغربية والقدس الشرقية اليوم، ما عزز الرأي القائل بأن إسرائيل لم تكن تنوي الانسحاب من الأراضي المحتلة، بل العمل عمليًا على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية.

> ***اكتفت واشنطن بإبداء دعم شكلي لقضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، محاولةً استرضاء الدول العربية في ملف السلام، في الوقت الذي كانت فيه تمضي قدمًا في انتهاج سياسة عدوانية تجاه العراق.***

معايير كلينتون 2000

أقرب ما وصلت إليه الولايات المتحدة لتقديم إطار عام لاتفاق شامل كان من خلال معايير كلينتون، التي عرضها الرئيس كلينتون على الفلسطينيين والإسرائيليين في ديسمبر 2000. حددت المعايير إنشاء دولة فلسطينية على غالبية الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تبادل أراضٍ لإبقاء بعض المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية، واعتبار القدس "عاصمة مشتركة لكل من إسرائيل وفلسطين، مع ترتيبات محددة للأماكن المقدسة". كانت هذه المرة الأولى التي تقدم فيها الولايات المتحدة موقفًا مفصلًا عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعارض ضم إسرائيل لكنه يسمح بتعديلات طفيفة على الحدود ويعامل القدس كحالة خاصة.

الانتفاضة الثانية والمبادرة العربية للسلام

عندما فشلت معايير كلينتون، اندلعت الانتفاضة الثانية. أدت هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى تحويل اهتمام إدارة بوش نحو الحرب على العراق، بينما تبنت الدول العربية مبادرة السلام العربية، التي عرضت على إسرائيل الأمن الجماعي واتفاقيات السلام مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية. لم تولِ إسرائيل المبادرة اهتمامًا، ولم تتدخل الولايات المتحدة بجدية. وعند إطلاق خارطة الطريق للسلام 2003، اقتصر الاهتمام الأمريكي على تقديم دعم شكلي للمبادرة العربية، مع متابعة سياسة عدوانية في العراق.

الانحراف عن السياسة التقليدية – خطاب بوش 2004

في أبريل 2004، أرسل الرئيس بوش خطابًا إلى

3 مؤتمر مدريد للسلام. مجلة دراسات فلسطين 21، العدد 2 (شتاء 1992): 117–149. متاح على: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/attachments/jps-articles/2537235.pdf

4 الموسوعة التفاعلية لقضية فلسطين – Palquest. "إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو الأول) - 13 سبتمبر 1993 (نص تاريخي)." تم الاطلاع عليه في 17 نوفمبر 2025. متاح على: https://www.palquest.org/en/historictext/9686/declaration-principles-interim-self-government-arrangements-oslo-i-accord

رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، أشار فيه إلى أن "الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الكبيرة القائمة، تجعل من غير الواقعي توقع عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949... وأي اتفاق نهائي يجب أن يتم على أساس تغييرات متفق عليها تعكس هذه الحقائق". كان هذا تحولًا واضحًا، إذ لم تعد الولايات المتحدة تتحدث عن تعديلات طفيفة، بل عن حدود تراعي الواقع الإسرائيلي الأحادي.

أعرب الملك عبد الله الثاني عن استيائه وشرع في مفاوضات مع الولايات المتحدة للحصول على رسالة ضمان خاصة بالأردن. وقد حصل الأردن على خطاب من الرئيس بوش في 6 مايو 2004 نص على أن "الولايات المتحدة لن تسيء إلى نتائج مفاوضات الوضع النهائي، ويجب أن تنشأ كل القضايا النهائية عبر المفاوضات وفق قرارات مجلس الأمن 242 و338".

> ***لم تعد الأرض تُعامل بوصفها مجرد ملف سياسي أو أمني؛ بل أصبحت ساحة تتقاطع فيها الرؤى اللاهوتية والاستيطانية-الاستعمارية والقومية مع البرامج الحكومية وتشريعات الكنيست، بما يستهدف إحداث تحوّل جوهري في طبيعة الصراع وحدود الدولة.***

جهود بوش وأوباما

تبعت عدة مبادرات أمريكية لاحقة دون جدوى، حاولت جميعها إعادة غالبية الضفة الغربية للفلسطينيين مع ترتيبات خاصة للقدس. كانت آخر هذه المبادرات من قبل وزير الخارجية جون كيري (2013-2014)، والتي انتهت بالفشل، ولم تُجر أي مفاوضات مباشرة حول الوضع النهائي منذ ذلك الحين.

خطة ترامب الأولى – "السلام من أجل الازدهار"

أعطت إدارة ترامب الضوء الأخضر لإسرائيل عبر خطة "السلام من أجل الازدهار"، التي تمنح إسرائيل السيادة على نحو 30% من الضفة الغربية، بما في ذلك وادي الأردن وكل المستوطنات والقدس بأكملها، بينما تكون الدولة الفلسطينية غير متصلة، محاطة بالكامل بالأراضي الإسرائيلية. دعمت الخطة ضمنيًا توسيع المستوطنات، وخصصت السيادة الكاملة لإسرائيل على القدس. رفض الفلسطينيون والدول العربية هذه الخطة، معتبرين أنها تمنح إسرائيل كل ما تريد بينما تمنح الفلسطينيين سيادة محدودة على جزء صغير من الضفة الغربية.

الوضع الحالي

بعد 7 أكتوبر، تخلت إسرائيل عن أي خطاب رمزي تجاه حل الدولتين، حيث اعتبر رئيس الوزراء نتنياهو أن الدولة الفلسطينية "مكافأة للإرهاب". وأكدت الكنيست الإسرائيلي رفض كل الأحزاب السياسية اليهودية لحل الدولتين. وتشير مؤشرات عديدة إلى أن إسرائيل تعتزم ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بينما تواصل العنف الاستيطاني المستهدف ترهيب الفلسطينيين ودفعهم لترك أراضيهم، مع دعم الجيش الإسرائيلي وعدم محاسبة القضاء.

بينما يصر ترامب على أن "لا شيء سيحدث"، فالضم الفعلي يحدث يوميًا، مع قلة تدخل الإدارة الأمريكية لوقفه. وقد صرح السفير الأمريكي مايك هكابي أن الولايات المتحدة "لم تطلب أبدًا من إسرائيل عدم تطبيق السيادة على الضفة الغربية".

الخلاصة

يجب التعامل مع مسألة ضمّ الضفة الغربية بجدّية تامة. فقد أعلنت إسرائيل علنًا، وبشكل متكرر، أنها لا تنوي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا العمل باتجاه حلّ الدولتين. وإضافة إلى ذلك، لا تنوي إسرائيل حكم أغلبية فلسطينية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وعليه، فإن الاستنتاج المنطقي الوحيد هو أن إسرائيل تسعى إلى ضمّ الأرض دون السكان، أي الاستيلاء على الإقليم مع التخلّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، سواء عبر التهجير الجماعي أو من خلال ما تصفه العديد من منظمات حقوق الإنسان بأنه إبادة جماعية.

إن الضمّ الفعلي للضفة الغربية يجري على أرض الواقع منذ أن احتلتها إسرائيل عام 1967، غير أن التطور الجديد يتمثل في أن هذه الجهود باتت اليوم مقترنة بموافقة أمريكية فعلية، وإن كانت غير معلنة. وبالتالي، فإن أي خطط سلام لا تتناول مسألة الضم بشكل مباشر، ولا تعمل بوضوح ونشاط على مواجهته، ستظل خططًا ناقصة، ولن تفضي إلى تحقيق سلام حقيقي.

معضلات الشباب الفلسطيني
السياسة، الاقتصاد، الهوية، وصدمة ما بعد السابع من أكتوبر

وليد حبّاس

تنطلق هذه الدراسة من سؤال مركزي: كيف تتشكّل حياة الشباب الفلسطيني اليوم في ظل ثلاث معضلات بنيوية كبرى—السياسة، والاقتصاد، والهوية—وكيف عمّقت «هزّة ما بعد السابع من أكتوبر» هذه المعضلات، محوّلة إياها إلى أزمة وجودية تهدد مستقبل جيل كامل؟

يسعى المقال إلى تحليل الشروط البنيوية التي يواجهها الشباب الفلسطيني بوصفهم الكتلة الديمغرافية الأكبر في المجتمع، وإلى تسليط الضوء على الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصوغ خياراتهم اليومية. كما يفحص الكيفية التي تتحول بها هذه الضغوط إلى معضلات مصيرية تتجاوز القرار الفردي، لتعبّر عن أزمة وطنية أعمق. ويهدف المقال كذلك إلى فهم التحولات الجذرية التي فرضها السياق ما بعد السابع من أكتوبر، حيث لم تعد قضايا المشاركة السياسية، والفرص الاقتصادية، وبناء الهوية مسائل اعتيادية، بل غدت قضايا بقاء واستمرارية في ظل تدمير الأسس الديمغرافية والتعليمية والنفسية لجيل بأكمله.

يُعرَّف الشباب في فلسطين عادة بالفئة العمرية الممتدة بين 18 و29 عامًا، وهي مرحلة انتقالية تتسم بالالتحاق بالتعليم العالي، والدخول إلى سوق العمل، وتأسيس الأسرة. ويشكّل الشباب كتلة ديمغرافية وازنة تجعل من فلسطين مجتمعًا شابًا بامتياز. فبحلول منتصف عام 2025، بلغ عدد الشابات والشبان نحو 1.2 مليون، أي ما يعادل قرابة 21–22% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

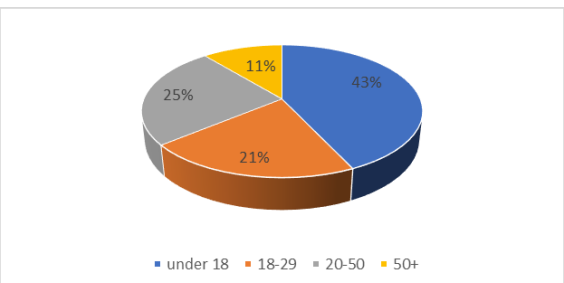

الشكل (1): التركيب العمري للسكان الفلسطينيين، 2025

نشأ الشباب الفلسطيني في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، في زمن وعد بقيام دولة، لكنه أفرز سلطة محدودة الصلاحيات ما زالت خاضعة لهيمنة استعمارية واضحة وثقيلة. وقد أسهم هذا التناقض بين الوعد والواقع في تشكيل وعيهم وهويتهم، حيث امتزج الأمل الوطني بتجارب يومية من القيد والسيطرة. كما ورثوا نظامًا سياسيًا اتسم بالفساد، حيث حلّت الزبائنية والرشوة وضعف سيادة القانون محل العدالة والحقوق

والثقة العامة. وقد علّمتهم هذه التجربة أن المؤسسات غالبًا ما تخدم الشبكات لا المواطنين، وأن الفرص تُمنح على أساس العلاقات لا الكفاءة.

في الوقت نفسه، أدى تراجع الأحزاب السياسية إلى تفكيك الأطر التي كانت تؤدي سابقًا دورًا مركزيًا في التثقيف السياسي والتعبئة والتوحيد الوطني للأجيال السابقة، لا سيما خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وبدايات التسعينيات. وفي ظل غياب أحزاب قوية أو أطر جماعية جامعة، يجد الشباب الفلسطيني أنفسهم مضطرين إلى بناء هويتهم السياسية والوطنية داخل فراغ مؤسسي، في محاولة لفهم مستقبلهم وسط التفكك، وعدم اليقين، واستمرار النضال من أجل الحرية.

> ***أدّى الدمار في غزة، وترسّخ الاحتلال، وعمق أزمة القيادة، إلى تحويل المعضلات القائمة في السياسة والاقتصاد والهوية إلى أسئلة تتعلّق بالبقاء المجرد والاستمرارية التاريخية.***

في هذا السياق، يصبح من الأجدر فهم تجربة الشباب الفلسطيني من خلال خمس معضلات أساسية تشكّل بنيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليومية.

أولًا: المعضلة السياسية

تنشأ هذه المعضلة من فجوة عميقة بين الشباب والقيادة السياسية القائمة. فقد أظهر استطلاع رأي أُجري عام 2022 أن 57% من الشباب يشعرون بعدم وجود من يمثلهم سياسيًا، فيما عبّر 74% عن عدم ثقتهم بالأحزاب السياسية الفلسطينية.

ومع ذلك، يجد الشباب أنفسهم أمام خيار صعب: إما الانخراط في السياسة الرسمية—من خلال الأطر الطلابية، أو الأجنحة الشبابية للأحزاب، أو المبادرات المدنية—رغم إدراكهم لجمود النظام السياسي وعدم تمثيليته؛ أو الانسحاب الكامل من المجال السياسي، وهو خيار يحمل خطر تعميق التفكك السياسي وتمكين النخب التقليدية من ترسيخ هيمنتها.

وتعكس هذه المعضلة نقاشات أوسع في المنطقة، بما في ذلك في الأردن، حول تجديد الأجيال ومستويات الثقة بالمؤسسات، لكنها في الحالة الفلسطينية تتخذ بعدًا أكثر حدة بفعل الاحتلال وغياب السيادة.

ثانيًا: المعضلة الاقتصادية

تقلّص الأفق الاقتصادي أمام الشباب الفلسطيني إلى مستويات غير مسبوقة. فقد أنتجت البطالة البنيوية، والتخلف التنموي المزمن، والقيود المنهجية التي يفرضها الاحتلال، بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وانعدام القدرة على التنبؤ. وفي ظل هذه الظروف، يواجه الشباب معضلة حادة: البقاء في فلسطين رغم تضاؤل الفرص، مع ما يحمله ذلك من تجذّر اجتماعي وثقافي ووطني؛ أو الهجرة إلى الخارج—إلى الأردن، أو الخليج، أو أوروبا—بحثًا عن العمل والاستقرار.

غير أن خيار الهجرة يأتي بكلفة باهظة، تتمثل في تسريع

هجرة العقول، وتفكيك الأسر، وإضعاف المؤسسات الاجتماعية التي تقوم عليها الحياة المجتمعية، فضلًا عن تعارضه مع مشروع وطني تحرري يسعى إلى الخلاص من الاستعمار.

وتبرز المؤشرات الإحصائية خطورة هذه المعضلة. فوفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام 2024–2025، بلغت معدلات بطالة الشباب نحو 38%، مع تسجيل نسب تتراوح بين 43–45% في الضفة الغربية، وتصل إلى نحو 80% في قطاع غزة. وبين خريجي الجامعات—لا سيما النساء—تتجاوز معدلات البطالة أحيانًا 50–70%، ما يعكس فجوة عميقة بين التحصيل التعليمي وقدرة الاقتصاد على استيعاب الكفاءات.

وتشير تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى فقدان أكثر من 360 ألف فرصة عمل في السنوات الأخيرة نتيجة الإغلاقات، والحصار، والتدمير الواسع للأصول الإنتاجية. وقد أعادت هذه الضغوط البنيوية تشكيل تطلعات الشباب، إذ تُظهر استطلاعات حديثة أن أكثر من نصف الشباب الفلسطينيين باتوا يرون في الهجرة الخيار الوحيد لتحقيق التقدم المهني والشخصي. غير أن هذا النزيف البشري يعمّق الأزمة طويلة الأمد، ويقوّض القدرة على بناء تنمية وطنية مستقبلية.

ثالثًا: معضلة الهوية

تعكس معضلة الهوية تناقضًا مركزيًا في حياة الشباب الفلسطيني: فهم منجذبون إلى الفعل المقاوم والعمل الجماعي، وفي الوقت نفسه يتوقون إلى الأمان والاستقرار العاديين اللذين يتمتع بهما أقرانهم في أماكن أخرى. وبدلًا من اختيار مسار واحد، يُجبرون على العيش في واقع مزدوج، تتقاطع فيه الالتزامات السياسية مع الطموحات الشخصية، وغالبًا ما تتصادم تحت وطأة الاحتلال وانعدام الأمن المستمر.

وتُظهر الأبحاث كيف تتشكّل هذه الهوية المركّبة منذ سن مبكرة. إذ يصف شباب في غزة والقدس الشرقية «واقعًا منقسمًا»، تمنحهم فيه الهوية الفلسطينية شعورًا بالفخر والمعنى، لكنها في الوقت نفسه تعرّضهم للخوف والخسارة والإرهاق. ورغم العنف المستمر، يواصلون التخطيط لدراستهم وعلاقاتهم ومستقبلهم المهني، رافضين التخلي عن فكرة الحياة الطبيعية.

خاتمة: ما بعد السابع من أكتوبر

أغلقت الأشهر التي أعقبت السابع من أكتوبر العديد من المسارات التي كان الشباب الفلسطيني يكافح أصلًا للإبقاء عليها مفتوحة. فقد حوّل الدمار الهائل في غزة، وترسيخ الاحتلال، وأزمة القيادة العميقة، معضلات السياسة والاقتصاد والهوية إلى أسئلة تتعلق بالبقاء العاري والاستمرارية التاريخية.

وفي الوقت ذاته، بات هذا الجيل الشاهد الأول على ما تصفه منظمات حقوق إنسان دولية وخبراء أمميون وهيئات قانونية فلسطينية على نحو متزايد بأنه إبادة جماعية ومشروع محو استعماري، يتجلى في القتل الجماعي، والتهجير القسري، والاستهداف المنهجي للمنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات.

وتكشف مؤشرات عديدة حجم هذه القطيعة. ففي غزة، تضرر أو دُمّر أكثر من 90% من المدارس، وخسر مئات الآلاف من الطلبة سنوات من التعليم، وحُرم جيل كامل من حقه الأساسي في التعلم، ما دفع مراقبين إلى وصف الوضع بأنه «جيل مُباد» جسديًا ومعرفيًا. كما تشير التقييمات النفسية والاجتماعية إلى مستويات غير مسبوقة من الصدمات بين الأطفال والشباب الذين تعرضوا لنزوح متكرر، وفقدان أفراد الأسرة، وسياسات التجويع، والقصف المستمر—وهي ظروف تربطها هيئات أممية مباشرة بالمعايير القانونية للإبادة الجماعية وبالتدمير طويل الأمد لمستقبل المجتمع الثقافي والاجتماعي.

أما في الضفة الغربية والقدس، فقد أسهم تصاعد القمع، والتوسع الاستيطاني، وشلل القيادة، في تعميق فقدان الثقة بالمؤسسات القائمة، مؤكدًا نتائج استطلاعات أظهرت مستويات متدنية جدًا من الثقة بالأحزاب والأطر الرسمية حتى قبل الحرب.

مجتمعة، تشير هذه التطورات إلى أن «جيل أوسلو» يجري تحويله قسرًا إلى «جيل الإبادة»، جيل لم تعد السياسة بالنسبة له مسألة إصلاح نظام راكد، بل إعادة تخيّل شروط البقاء الجماعي، والتمثيل، والتحرر، في ظل غياب قيادة وطنية موثوقة وتحت عنف استهدافي بالغ الشدة.

الإبحار وسط الضباب.. الأمن القومي الأردني 2026

التهديدات، التحديات والفرص الاستراتيجية

محمد أبو رمان

بالرغم من النجاح النسبي لوقف إطلاق النار في غزة؛ مما أنهى حرباً استمرت لعامين (2023-2025)، وكان لها تأثيراتها العالمية والإقليمية، كما أنّها قلبت المعادلات الإقليمية رأساً على عقب وخلقت ديناميكيات جديدية في المنطقة، إلاّ أنّ ذلك لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة من الاستقرار الإقليمي والخروج من مخاطر تدهور النزاعات الإقليمية وتأثيرها على باقي مناطق ودول ومجتمعات الإقليم، فما تزال هنالك العديد من مصادر التهديد الداخلية والإقليمية التي من الممكن أن تؤثر بصورة سلبية على ديناميكيات الشرق الأوسط بأسره.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نظرية مدرسة كوبنهاغن في الأمن، فإنّ الأردن يتأثر سياسياً واقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وأمنياً بكل ما يحيط به، فإنّ الأمن القومي الأردني متأثر بصورة كبيرة في مختلف المجالات بما يحدث حول الأردن، في المنطقة، من تطورات عسكرية وأمنية واستراتيجية.

في هذا المقال نسعى إلى تعريف أبرز التحولات والمتغيرات على صعيد البيئة الإقليمية؛ التي حدثت وتطورت خلال الشهور الماضية، والتوقعات والسيناريوهات المتعلقة بالعام الجديد وما هي تأثيراتها المتوقعة عموماً على الأردن، بما يساهم في إعادة تعريف وتأطير المصالح الوطنية الأردنية ومصادر التهديد والتحديات الإقليمية المحيطة بالأردن..

الشرق الأوسط .. ديناميكيات عدم الاستقرار

ما تزال العديد من الأسئلة والتساؤلات محيطة بملفات إقليمية متعددة في المنطقة، من بينها مستقبل الوضع في غزة، والمرحلة الثانية التي من المفترض أن تشكّل الحالة السياسية وإعادة البناء في غزة، ومدى نجاح الخطة الأميركية (وقرار مجلس الأمن 2728) في ترسيخ حالة من الاستقرار السياسي هناك، لكن – وفي مقابل – توقف الحرب في غزة، ما تزال الحرب غير المعلنة في الضفة الغربية قائمة على قدمٍ وساق، ويبدو أنّ الأمور في حالة من التدهور المستمر جراء سياسات حكومة بنيامين نتنياهو وانفلات المستوطنين بما يهدد الأمن اليومي للفلسطينيين، فضلاً عن المشروع المستمر والمنهجي من قبل الحكومة الإسرائيلية في تقويض السلطة الفلسطينية وإضعافها، والعمل المستمر على ضمّ مساحات من الضفة الغربية والقيام بعمليات التهويد في القدس، ولعلّ أحد أبرز المشروعات الخطيرة يتمثّل فيما يعرف بمشروع E1 الذي يقسم عملياً الضفة الغربية إلى شمال وجنوب، ويمهد الطريق إلى مزيد من الضم والقضم التدريجي للأرض الفلسطينية.

على الجهة المقابلة فإنّ الوضع في سورية بالرغم من التحسن المستمر والتطوّر التدريجي نحو الاستقرار ما يزال هشّاً، بخاصة في المناطق الجنوبية، التي أصبحت مسرحاً للعمليات الإسرائيلية منذ سقوط نظام بشار الأسد، ولا يبدو الوضع داخل السويداء في إطار الحل

أو الهدوء نتيجة التدخلات الإسرائيلية الداعمة لحكمت الهجري وميوله نحو الانفصال عن النظام السوري الجديد، أو حتى في المناطق الواقعة جنوب دمشق حتى الحدود الإسرائيلية- السورية، إذ تصرّ حكومة بنيامين نتنياهو على ترسيخ "معادلة جديدة" في هذه المنطقة، تتمثل بالهيمنة الإسرائيلية الكاملة، ومنطقة منزوعة السلاح بالكامل، بمعنى عدم وجود جيش سوري في هذه المنطقة، أو ما يطلق عليه نتنياهو منطقة عازلة، تمتد من جنوب دمشق حتى حدود الجولان المحتل، فضلاً عن إصرار القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية على عدم الانسحاب من المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي من جبل الشيخ ومناطق أخرى، بما فيها حوض نهر اليرموك، الذي يعد جزءاً من الأمن المائي الأردني.

على الجهة الشرقية للأردن يبدو الوضع العراقي أكثر استقراراً، مقارنةً بالمرحلة السابقة، وقد تجاوز العراق المخاطر المترتبة على تداعيات الحرب الإيرانية- الإسرائيلية وتأثيراتها على المنطقة، وتجنب ضربات ضد الميليشيات المسلحة هناك، التي تشكل جزءاً من القوى الرئيسية الفاعلة في البلاد، والتي تمتلك علاقات قوية وصلبة مع طهران، لكن رئيس الوزراء العراقي، محمد شيّاع السوداني، نجح ببناء ميزان دقيق لينأى بالعراق عن التورط المباشر بهذه الحرب؛ خلال العامين الماضيين، فيما يتجه العراق بعد الانتخابات الأخيرة نحو تشكيل حكومة جديدة، تبدو من خلالها فرص السوداني كبيرة بالاستمرار بالحكم، وهو على علاقة جيدة مع الأردن، وإن كانت ما تزال هنالك قوى عراقية، قريبة من طهران، تتحفظ على العلاقة مع الأردن، ولا تساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين..

الموضوع الآخر الذي يمثل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار الإقليمي، المحتمل، هو العلاقات الإيرانية- الأميركية والإسرائيلية، فما تزال هنالك عقبات أمام التوصل إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والغرب، وما تزال احتمالات ضربة إسرائيلية ضد إيران قائمة، مما قد ينعكس على العديد من الملفات الإقليمية ودول المنطقة، سواء في لبنان أو العراق أو حتى دول أخرى في حال قررت إيران الردّ على أي ضربة محتملة ضد القواعد العسكرية أو المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، بما فيها الأردن.

الحالة في لبنان ما تزال ايضاً هشّة، وبالرغم من عدم وجود حدود مشتركة للأردن مع لبنان، فإنّ تداعيات الوضع في لبنان تؤثر على باقي المنطقة بالضرورة، وقد تستدرج قوى دولية وإقليمية أخرى، مما ينعكس على الوضع الإقليمي، بخاصة مع وجود حالة من التعبئة الطائفية والدينية والعرقية.

في الخلاصة، هنالك حالة من الغموض الشديد فيما يتعلّق بالتطورات والسيناريوهات المتوقعة خلال العام الجديد؛ لكن العامل الرئيس المهم في هذه المعادلة يتمثّل في تحول السياسات الإسرائيلية الجديدة في المنطقة مع بروز نظرية أمن قومي إسرائيلي جديدة تتمثّل في الانتقال من الدفاع إلى الهجوم ومحاولة بناء سياجات حماية في خارج حدود إسرائيل، واجتثاث مصادر التهديد الإقليمية من جذورها، لذلك ستسعى إسرائيل إلى تكريس معادلة جديدة في جنوبي لبنان وسورية، من نهر الليطاني إلى الحدود لبنانية ومن جنوب دمشق إلى الجولان.

خارطة مصادر التهديد الإقليمي والأمن القومي الأردني

تأسيساً على ما سبق فإنّ مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأردني خلال العام الجديد يتمثّل بالسياسات الإسرائيلية، بدرجة أولى فيما يتعلّق بالضفة الغربية وسياسات الضم وتقويض السلطة الفلسطينية، وهو

ملف يؤثر بصورة كبيرة على الأمن القومي الأردني ويشتبك مع ملفات عديدة، من ضمنها ملف القدس والوصاية الهاشمية على المقدسات، ومن ضمنها ملف الحدود وأمن الحدود، ومن ضمنها مخاطر التهجير القسري أو الطوعي، بخاصة لمن يحملون وثائق أردنية مثل جوازات السفر التي تحتوي على أرقام وطنية وبدون أرقام وطنية أردنية ويعيشون في الضفة الغربية، فيما إذا تدهور الوضع الأمني بصورة أكبر عبر سلوك الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين، أو على المدى البعيد المتعلّق بتقويض السلطة الفلسطينية وانهيارها واحتمالات حدوث فراغ أو فوضى أمنية في الضفة، أو تطورات خطيرة تتعلق بالوضع في المسجد الأقصى والقدس الشريف، فجميع هذه الملفات مترابطة ومتشابكة ومؤثرة على الأمن القومي الأردني، فضلاً أنّ هنالك امتداد وتداخل ديمغرافي ومجتمعي وثقافي كبير بين الأردن والضفة الغربية، لأسباب اجتماعية وتاريخية وسياسية، مما يجعل كل ما يحدث في الضفة أقرب إلى المسألة الداخلية الأردنية.

تتجاوز مصادر التهديد للأمن القومي الأردني الوضع في الضفة الغربية إلى الحدود الشمالية، بخاصة في الجنوب السوري، وهنا تكمن العديد من الهواجس الأردنية، الهاجس الأول مرتبط بوجود أجندة إسرائيلية للهيمنة والنفوذ في المناطق الجنوبية، بخاصة في محافظتي درعا والسويداء، وهما المحافظتان المحاذيتان للحدود الأردنية، وهو ما يعني أنّ الوضع الأمني في هذه المنطقة سيكون هشاً ومرتبطاً بحالة من عدم الاستقرار نتيجة لغياب الجيش السوري والقوات السورية، وبالتالي استمرار مظاهر التهريب للمخدرات والأسلحة، والمشكلات الداخلية السورية التي قد تؤدي إلى هجرات أخرى من المحافظات الجنوبية إلى الأردن في حال تدهور الوضع الأمني هناك.

يمكن أن نضيف إلى ما سبق السيطرة على حوض اليرموك من قبل الجنود الإسرائيليين وتأثيرها على الأمن المائي الأردني، وهي مسألة على درجة عالية من الأهمية للأردن، وكانت هنالك توقعات أردنية إيجابية حيال انهيار نظام الأسد وتشكل الحكم الجديد بأن يكون هنالك التزام بالحصة المتوافق عليها من المياه للأردن، التي تأثرت سلباً خلال العقود السابقة لعدم التزام الجانب السوري بالاتفاقيات، وفي حال سيطرت إسرائيل على حوض اليرموك فإنّ الماء المائي الأردني سيكون متأثراً بصورة كبيرة بالعلاقة مع إسرائيل بالضرورة.

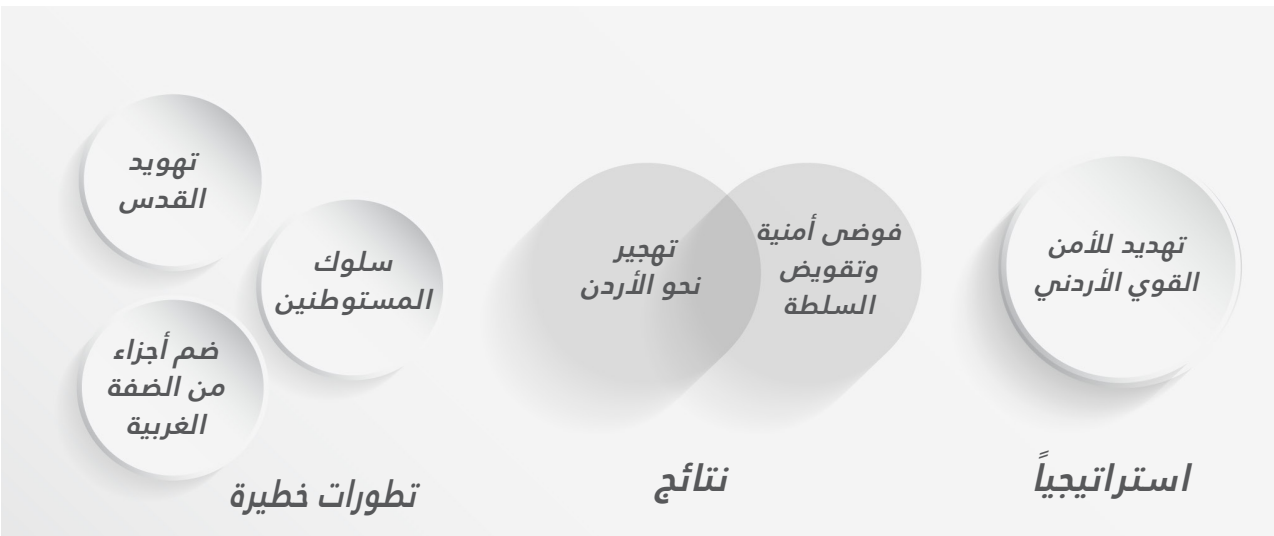

أما السياسات الإيرانية ومدى تأثيرها على الأمن الوطني الأردني؛ فيمكن القول بأنّ هنالك تراجعاً كبيراً في نفوذ إيران الإقليمي، بخاصة ما يتعلّق بالجنوب السوري، إذ كانت الميليشيات الطائفية الإيرانية تشكل مصدر تهديد مباشر من خلال شبكات تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود الأردنية، مما شكل صداعاً كبيراً للأمن القومي الأردني وتطلب تجنيد العديد من الموارد العسكرية والأمنية لمواجهة ذلك. وبالرغم من أنّ احتمال وقوع حرب بين إيران وإسرائيل قد يؤثر على الأمن القومي، سواء عبر الصواريخ والطائرات فوق الأردن، أو ربما استهداف مصالح أميركية أو غربية في الأردن أيضاً، إلاّ أنّ مستوى هذا التهديد مقارنةً بمرحلة ما قبل سقوط النظام السوري يعد محدوداً وضعيفاً مقارنة بما تشكله اليوم السياسات الإسرائيلية..

> ***إنّ التطورات هناك لا بد أن تتردد أصداؤها في عموم الإقليم، وقد تستدعي انخراط فاعلين إقليميين ودوليين إضافيين.***

لعلّ السؤال الرئيس فيما يتعلّق باعتبارات الأردن الأمنية والاستراتيجية خلال العام الجديد؛ فيما لو أجريت انتخابات إسرائيلية مبكرة وخرج نتنياهو من الحكم، هل سيخفف ذلك من مصادر التهديد للأمن القومي الأردني؟!

على الأغلب قد يخفف ذلك من حجم الأزمة المباشرة مع حكومة نتنياهو، لكن ليس من المتوقع أن يكون ذلك بمثابة نقطة تحول أو ديناميكية تغيير جوهرية Game Changer في السياسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية، أو التفكير الإسرائيلي بمراجعة الموقف من حل الدولتين، بعدما أخذ الكنسيت قراراً بعدم إقامة دولة فلسطينية، وهو قرار حظي بشبه توافق بين المعارضة والحكم، بمعنى أن الأمور قد تتحسن على المستوى التكتيكي وليس الاستراتيجي، وعلى صعيد التعاون الأمني اليومي وبعض الملفات مثل الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى والعلاقات الأمنية بين الطرفين، إلاّ أنّ ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء المشكلة الكبيرة مع السياسات الإسرائيلية التي ألغت عملياً من قاموسها مشروع الدولة الفلسطينية.

خارطة طريق نحو التعامل مع التحديات ومصادر التهديد

بناء على ما سبق فإنّ هنالك العديد من التحديات ومصادر التهديد التي من الضروري أن يؤطر الأردن تصورات واضحة للتعامل معها، على صعيد مصالحه الاستراتيجية والشراكات والتحالفات الممكنة..

ا. **المجموعة العربية-الإسلامية** مفتاح مهم لشراكات الأردن الاستراتيجية؛ تمثّل ما أصبح يطلق عليها المجموعة العربية الإسلامية، التي تتكون من الأردن ومصر والسعودية والإمارات وقطر وتركيا وباكستان وأندونسيا حليفاً استراتيجياً مهماً للأردن في مواجهة سياسات الحكومة الإسرائيلية وفي تعزيز الموقف الأردني المبدئي من عدم إمكانية أي تعاون إقليمي اقتصادي أو خدماتي مع إسرائيل، ضمن ما يطلق عليه الاتفاقيات الإبراهيمية، من دون حل القضية الفلسطينية والوصول إلى تسوية تنتهي بإقامة دولة فلسطينية. وقد أصبحت هذه المجموعة متغيراً مهماً منذ أشهر تقريباً، عندما تقاربت مواقف هذه الدول العربية والإسلامية واصبحت تقدم مقاربات وخطاباً مشتركاً، على الأقل من الناحية الرسمية والدبلوماسية.

من المهم أن يسعى الأردن إلى مأسسة جهود هذه المجموعة الوازنة وإيجاد قدر أكبر من التنسيق والتشبيك بين أعضائها، سعياً لإعادة ترميم شيئ من موازين القوى التي انهارت بعد الحرب على غزة، مع تراجع النفوذ الإيراني، والتفرد الإسرائيلي العسكري في المنطقة، وبخاصة الدعم الكبير الذي تحظى به حكومة بنيامين نتنياهو من قبل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

قد تكون مواقف المجموعة العربية الإسلامية ليست متسقة تماماً في العديد من الملفات الإقليمية وربما تتباين مصالحها ومواقفها الاستراتيجية في ذلك أيضاً، لكن وجود حدّ ادنى من الشراكة والتوافق والتفاهم مسألة على درجة عالية من الأهمية لتحصين الموقف الأردني وتعزيزه في مواجهة أي ضغوط أميركية أو إسرائيلية في المرحلة القادمة، ربما تكون متعلقة بالوضع في الضفة الغربية، وفي مساندة الموقف الأردني تجاه القدس والمقدسات الإسلامية. وبالرغم من أنّ الأردن ليست دولة كبرى مقارنة بالدول الكبيرة المنضوية في هذه المجموعة، والدور القيادي الواضح للسعودية، إلّا أنّ الدبلوماسية الأردنية امتازت بالفعالية والمصداقية والنشاط الكبير، وهو ما يدفع بالأردن إلى العمل على تعزيز بناء أجندة مشتركة لهذه المجموعة وتطوير أدوات النفوذ والتأثير لها على السياسات الإقليمية والدولية على السواء.

ب. يقودنا ما سبق إلى شراكات الأردن الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية مع العديد من دول العالم، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، بخاصة مع العديد من الدول الأوروبية التي تغيرت مواقفها بعد الحرب على غزة وأصبحت أكثر ميلاً للاعتدال وتبني الاعتراف بالدولة الفلسطينية ورفض سياسات الضم والتهجير وتغيير الواقع الإسرائيلية، وهذه شراكات مهمة للأردن ومن الضروري تعزيز الدبلوماسية الأردنية ودورها في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وتطوير المصالح المشتركة والتصورات التوافقية حول الملفات الإقليمية في المنطقة. ذلك لا ينفي أنّ أوربا ما تزال فاعلاً ثانوياً في المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية التي ما تزال هي القوة العظمى الوحيدة عالمياً التي تملك مفاتيح الربط والحل في هذه المنطقة، إلّا أنّ الموقف الأوروبي والتأثير الأوروبي في السياسات العالمية تجاه المنطقة يمثّل عاملاً ثانوياً مسانداً.

> ***يضع ذلك الأردن في موقع يتيح له أداء دور بنّاء في صياغة أجندة مشتركة للمجموعة وتعزيز أدوات تأثيره ونفوذه على الساحتين الإقليمية والدولية في مجال السياسات.***

ت. يقودنا ما سبق إلى علاقة الأردن بالولايات المتحدة الأميركية وهي وإن كانت على درجة عالية من حيث المصالح الاستراتيجية المشتركة والدور الأردني المهم في الاستقرار الإقليمي، إلّا أنّ علاقة الأردن مع إدارة ترامب تحديداً تشهد تراجعاً كبيراً وملموساً في مدى تقدير هذه الإدارة للدور والمكانة الاستراتيجية الأردنية، مما ينعكس على مستوى وحجم الدور الإقليمي القيادي الأردني، مقارنة بمراحل سابقة كان الأردن بمثابة دولة مركزية في المنطقة، حتى بالمنظور الأميركي لحلفائها الإقليميين، وهو الأمر الذي من الواضح أنه تراجع مع الإدارة الأميركية الحالية.

ث. فيما يتعلّق بعلاقة الأردن بروسيا، فقد كان هنالك

تفاهمات مهمة بين الطرفين على صعيد السياسات السورية في مرحلة ما قبل سقوط بشار الأسد والحرب الأوكرانية، ومن الواضح أن هذه الحرب أثرت سلباً على العلاقة بين الدولتين، مع ذلك ما تزال العلاقة جيدة، ومن الضروري أن يسعى الأردن إلى تطور شبكة علاقات إيجابية وجيدة مع الروس؛ حتى وإن كانوا قد خرجوا بصورة كبيرة من المنطقة منذ نهاية حكم الأسد، ولم تعد منطقة الشرق الأوسط بمثابة منطقة استراتيجية لهم في الفترة الحالية.

ج. من المهم أن يعمل الأردن على تطوير مقاربات متكاملة وشمولية في العلاقة مع كل من العراق وسورية، وأن يلعب دور المحايد الإقليمي في الخلافات البينية وأن يوازن في علاقاته مع هذه الأطراف، وسيساعد كثيراً على تحسين العلاقات مع العراق أن يتم تحسينها مع إيران، بخاصة بعد تراجع النفوذ والأخطار الإيرانية في المنطقة، إذ يمثل العراق وسورية مصادر مهمة لتعزيز الاقتصاد الوطني الأردني في العديد من المجالات، مما ينعكس إيجابياً على الأمن الوطني الأردني.

> ***من الواضح أن حرب أوكرانيا أثّرت سلبًا في العلاقات الثنائية، ومع ذلك ما تزال العلاقات إيجابية بشكل عام.***

ح. من المهم كذلك أن يكون هنالك تطوير وتأطير لمقاربات وطنية أردنية تربط بين المصالح السياسية والاقتصادية في السياسة الخارجية الأردنية، بخاصة في العلاقة مع الجوار الجغرافي ودول الخليج العربي، فجزء رئيس من قدرة الأردن على الصمود وأحد مصادر قوة الأردن يتمثل في الاقتصاد الوطني وتخفيف البطالة بين جيل الشباب وتعزيز الصادرات الأردنية إلى دول الجوار واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتعزيز الموارد السياحية وتطويرها لاستقطاب السياحة العلاجية من المنطقة، والسياحات الترفيهية والمغامرات والثقافية، وهذه جميعاً تساعد في تطوير النموذج الإقليمي الأردني بوصفه عامل استقرار ومركزاً إقليمياً للسياحة والنقل والتجارة والخدمات اللوجستية.

الخاتمة

بالقدر نفسه من الغموض والضبابية والمخاطر التي يحملها العام الجديد هنالك فرص اقتصادية وسياسية يمكن العمل عليها واستثمارها، ومن الضروري أن تدفع التحولات الإقليمية الجوهرية والرئيسية في المنطقة، والتغيرات في نظريات الأمن الإقليمي والردع ومفاهيم القوة واستخدام الأنواع الجديدة من الحروب والآليات الجديدة، ذلك كلّه بصانع القرار إلى مراجعة جذرية وبنيوية لمفهوم الأمن القومي الأردني وبناء مفهوم حديث وجديد يراعي هذه المتغيرات والتحولات ويقوم على استخدامها في المنظور الأردني للمنطقة وللمصالح الاستراتيجية ومصادر التهديد والفرص المتاحة.

لم يعد ممكناً في عالم اليوم الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية في الأمن القومي، ولا عناصر القوة التقليدية والجديدة، ولا البحث العلمي والذكاء الصناعي والأمن السيبراني والجوانب الأخرى للأمن، هذه جميعاً أصبحت بمثابة كتلة جوهرية في أي مفهوم وطني وصلب للأمن القومي وهو ما يدفع إلى تطوير مثل هذه المقاربات المتكاملة والشمولية للأمن الداخلي والخارجي وربط التعليم والبحث العلمي والابتكار والبطالة والشباب بملفات الأمن المختلفة، بخاصة بعدما أثبتت الحروب الأخيرة أنّ التلاعب بالجبهات الداخلية وحروب الوعي والرواية والسردية قد تكون أكثر خطورة من القنابل الذكية والصواريخ البالستية.

الضم الزاحف:
كيف تعمل إسرائيل على تثبيت السيادة عبر التسوية والإدارة

رنا الزاغة

تدفع إسرائيل خلال الفترة الأخيرة نحو مسار متسارع لإعادة هندسة السيطرة على الأرض، في الضفة الغربية والقدس عبر قرارات تبدو منفصلة، لكنها تعمل كحزمة واحدة: تحويل الملكية إلى ملف قابل للإخضاع القانوني، وفتح السوق العقاري أمام المستوطنين، ونقل الصلاحيات المدنية والتخطيطية لصالح الإدارة المدنية.

هذه القرارات لا توسع الاستيطان فقط، بل تمهد لضم زاحف وتقطيع إضافي للجغرافيا الفلسطينية، وصولًا إلى مشاريع كبرى تهدف إلى فصل الضفة إلى كانتونات وتوسيع المحيط الاستيطاني حول القدس، وفي مقدمتها مشروع E1، الذي يمسح حلم قيام دولة فلسطينية متصلة الاطراف وعاصمتها القدس.

بطبيعة الحال لا يمكن ان تكون هذه القرارات بمعزل عن صعود اليمين الإسرائيلي بوصفه المُفسر لها، في دراسة سابقة كُنت قد اشرت الى ان "المرحلة المقبلة ستشهد ضم تدريجي وتوسيع صلاحيات الفاعلين الدينيين داخل مؤسسة الدولة واعتبار القدس والمسجد الأقصى محورًا مركزيًا في تشكيل الهوية والسيادة"[1]، وهذا ما نشهده الان من تغيير في قواعد اللعبة وإعادة رسم لحدود الصراع على أسس عقائدية وسياسية، إذ يتحول "رفض أوسلو" من موقف سياسي إلى سياسة عامة تُفرغ الاتفاق تدريجيًا عبر أدوات بديلة تُنتج سيادة على الأرض: من تدقيق الملكيات وفتح السجلات إلى نقل صلاحيات التخطيط والإنفاذ وإعادة هندسة الحيز في القدس والخليل، بالتوازي مع سياسات تهجير قسري وتضييق عمراني في أحياء مقدسية حساسة مثل بطن الهوى وسلوان.

ولا تتوقف تداعيات هذا المسار عند الداخل الفلسطيني، بل تمتد إلى الإطار الإقليمي، وعلى رأسه الأردن بوصفه الطرف الأكثر حساسية تجاه مخرجات هذه القرارات واليت ستؤدي عمليًا الى التهجير وتغيير الترتيبات القائمة، في الاطار الأردني القرارات التي تُتخذ تعمل كمسار تراكمي يزيد من مخاطر التهجير القسري ضمن بيئة قانونية واجتماعية وسياسية اشد قسوة.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل مركب يجمع ما بين تحليل الوثائق الرسمية وتحليل السياسات الإسرائيلية اتجاه

1 معهد السياسة والمجتمع، اليمين الإسرائيلي وتحوّل الدولة: قراءة في مركزية القوة والدين في صناعة القرار، 13 نوفمبر 2025، https://politicsociety.org/2025/11/13/%d9%8a%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d9%a7%d8%a7%d9%86-%d8%a6%d9%a7%d8%b1%d8%b3%d8%a5%d8%a4%d9%84%d8%a9%a8%d9%84%d8%-8a%d9%d9%%d9%ad%d8%aa%d8%88%d9%88%d9%91%d9%a7%d8%-84%d9%af%d8%84%d9%88%d9%-a9%d8%84%a1%d8%a7%d8%b1%d8%82/

الضفة والقدس بالإضافة الى تحليل الخطاب السياسي، وتستند الى قراءة لقرارات الحكومة الإسرائيلية والقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري المصغر، كما تعتمد على تحليل خطابات قادر اليمين الإسرائيلي وربطها في السياق الأيديولوجي الذي يحكم تصور اليمين لمسألة الأرض والسيادة بما يجعل القرارات الحالية تتخذ مسار سياسي وقانوني تراكمي لا إجراءات منفصلة.

اليمين الإسرائيلي وتشكل السيطرة:

مع صعود اليمين الديني وتراجع التيارات العلمانية أصبحت الرواية الدينية حول القدس وارض الميعاد تمثل جزءًا من خطاب سياسي داخلي ينتج تحولات بنيوية ويبرر التوسع الاستيطاني عبر تغييرات تقوم على توسيع الاستيطان وإعادة تعريف الوضع القانوني للضفة والقدس.

يمكن فهم هذا التحول عبر ما تصفه بعض الأدبيات بالأمن الديني، حيث يُستخدم الدين كمرجعية لشرعنة قرارات القوة وإدارة الصراع، فتتحول الجغرافيا إلى مجال مقدس ويصبح التنازل عن الأرض تنازل عقائدي لا مجرد قرار سياسي.

وفي هذا الإطار، يمثل الخطاب اليميني نموذجًا لذلك. فبعد حرب 1967 تشكل داخل التيار اليميني الإسرائيلي "وعلى نحو أوسع داخل السياسة الإسرائيلية" نزاع حول مكانة "الأراضي المحتلة". تمحور في اتجاه قومي-أيديولوجي (تبلور لاحقًا في الليكود وخطابه) حول فكرة أرض إسرائيل الكاملة بوصفها قلب المشروع الوطني،[2] والذي يشيطن أي تنازل عن ارض "إسرائيل" مقابل اتجاه أكثر براغماتية قبل مبدأ التفاوض على الأرض المحتلة وفق حسابات أمنية-سياسية توازن بين الربح والخسارة.[3]

بالنسبة لليمين الإسرائيلي الذي صاغ جابوتنسكي حدوده فان الأرض هي الجزء الأهم من المشروع القومي اليهودي ففي قصيدته المشهورة "שמאל הירדן" والتي تعني الضفة اليسرى لنهر الأردن، جاء فيها:

بلادي وان انحسرت وصغرت

تظل لي من رأسها إلى أخمصها

من بحرها الى صحرائها

والنهر – نهر الأردن – في وسطها

ضفتان للنهر:

هذه لنا.. وتلك ايضًا[4]

في إطار أوسع، ومع توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 تم تسويق الاتفاق على انه "تنازل عن أجزاء الوطن" وفي وثائقي حول نتنياهو لدان شادور قال نتنياهو مشيرا الى اتفاق أوسلو "لن نعيش مع هذه الاتفاقيات، معها سنصل الى خطر، خطر وجودي لذلك انا مرعوب، انا مرعوب على بيتي وعلى بلادي"[5]، وفي هذا السياق، يُقدم نتنياهو بوصفه مدخلًا لفهم التحول العميق في اليمين الإسرائيلي، ما يجعل قراءة السياسات الراهنة مرتبطة بتداخل المشروع السياسي مع صعود الصهيونية الدينية.

يتقاطع هذا مع جذور اليمين الصهيوني التي ربطت قيام الدولة بمنطق القوة وبناء جدار من القوة يفرض الوجود كحقيقة لا يمكن تجاوزها، وبمنطق صناعة الشرعية عبر الفعل الميداني الذي يسبق التفاوض لا ينتظر نتائجه.

لذا لا يُقرأ مسار القرارات الحالية بوصفه إجراءات إدارية منفصلة، بل بوصفه ترجمة عملية لخطاب يميني يرى في أوسلو تهديد وجودي، ما يدفع باتجاه إفراغها تدريجيًا عبر أدوات بديلة تُنتج سيادة فعلية على الأرض:

2 Likud Party, "Likud Party: Original Party Platform," Jewish Virtual Library (American-Israeli Cooperative Enterprise), accessed February 18, 2026, Likud Party: Original Party Platform.

3 غانم، هنيدة. "اليمين الإسرائيلي الجديد: مشروع الهيمنة الشاملة." في اليمين الإسرائيلي الجديد، تحرير هنيدة غانم، 58، الأهلية للنشر والتوزيع، 2023.

4 مالك سمارة، "رثيف جابوتنسكي: الصهيونية التنقيحية في ثلاث قصائد"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 83، 2021. file:/

5 غانم، هنيدة. "اليمين الإسرائيلي الجديد: مشروع الهيمنة الشاملة." في اليمين الإسرائيلي الجديد، تحرير هنيدة غانم، 76، الأهلية للنشر والتوزيع، 2023.

من تدقيق الملكيات وفتح السجلات، إلى توسيع التملك الاستيطاني، وصولًا إلى نقل صلاحيات التخطيط والإنفاذ وإعادة هندسة الحيز في القدس والخليل.

هندسة السيادة على الأرض: من قرارات متفرقة الى مسار ضم زاحف

في خطوة لتمهيد الضم الإسرائيلي الزاحف، تُسارع إسرائيل إلى إصدار قرارات من شأنها تغيير قواعد اللعبة في المنطقة حيث قرر مجلس الوزراء بتاريخ 2026/8/2 سلسلة من الإجراءات تهدف الى تغيير الوضع القائم. تبدأ سلسلة القرارات بفتح سجلات الأراضي في الضفة الغربية، والذي ينص على استئناف تنفيذ تسوية وتسجيل الأراضي في مناطق C في الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، وهنا لا يكمن الخطر في الشفافية بحد ذاتها، بل فيما تتيحه من قدرات وأدوات قد تُستخدم لتسهيل الوصول إلى الملكيات وتوسيع الاستحواذ عليها. [6]

حيث تتمثل ابعاد هذه القضية في:

1. معرفة الأراضي غير المسجلة او غير مكتملة التسجيل بسهولة تمهيدًا للسيطرة والاستيلاء عليها.
2. تحديد المالكين والورثة بسرعة وخلق ضغط مباشر عندما تصبح بيانات القطع وأسماء المالكين ومسارات التسجيل أكثر إتاحة، يصبح أسهل الوصول للمالكين والورثة وفتح قنوات ضغط وابتزاز وتزوير، خصوصًا مع واقع أن جزءًا كبيرًا من ملكيات الضفة تاريخيًا معقد (ورثة، وكالات، حجج عثمانية - أردنية، نقص وثائق).
3. تحويل عدم اكتمال التسجيل إلى نقطة ضعف قانونية أي مسار تدقيق للملكية يتطلب إثباتات تفصيلية في بيئة احتلال ومحاكم منحازة بنيويًا، يتحول عبء الإثبات إلى أداة لإسقاط الحقوق أو تجميدها أو فتح الباب لإعلانها أراضي دولة او أملاك متروكة حسب القالب القانوني المستخدم.
4. اتاحة العمل بقانون أملاك الغائبين والذي يعد من احد اهم أدوات الاستيلاء على املاك الفلسطينيين داخل المنظومة الإسرائيلية، وفي هذا الجانب ترفع القرارات التي تم إقرارها مستوى العمل في قانون أملاك الغائبين لان التسجيل يخلق تدقيق قسري للملكية وإذا كان المالك او الورثة خارج نطاق الوصول القضائي الفعلي او غير قادرين على اثبات معين ضمن المهلة المحددة او كان المالك يعيش في الضفة او الخارج يُستغل ذلك بتعريف املاكه ضمن أملاك الغائبين، وبذلك يتم نقل الملكية لصالح ما يُسمى وصي أملاك الغائبين ومن ثُم ينقل إلى جهات استيطانية

في سياق اخر، طرح بتسلئيل سموتريتش القرار الذي يلغي القانون الأردني رقم 40، والذي ينص على السماح للمستوطنين بشراء الاراضي مباشرة من الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث كان القانون الاردني المطبق منذ عام 1953 والذي كان يحظر على المستوطنين شراء الأراضي في الضفة الغربية مباشرة الا عن طريق شركات مسجلة في سجل شركات الإدارة المدنية وبعد الحصول على تصريح صفقة من الإدارة المدنية، فمن جهة يسمح هذا القرار للإسرائيليين بشراء الأراضي وتملكها في الضفة الغربية بشكل مباشر وهذا يشمل الأراضي الخاصة ايضًا، ووضعها ضمن أراضي الدولة، ومن جهة أخرى يعمل على اسقاط جميع الحواجز امام

6 Steven Scheer, "Israeli Cabinet Approves West Bank Land Registration, Palestinians Condemn 'De-facto Annexation'," Reuters, February 15, 2026, Israeli cabinet approves West Bank land registration, Palestinians condemn 'de-facto annexation' | Reuters

الاستيطان وتوسيع الرقة الاستيطانية في مناطق أ و ب، مما يمهد لاحقًا وبشكل مباشر للضم الزاحف، حيث ان تشريع ينتخبه ويصوت عليه إسرائيليون في منطقة خارج السيادة الإسرائيلية أصلا، في المقابل لا يملك سكانها حق التصويت. [7]

في السياق ذاته، طرح مجلس الوزراء قرار سحب صلاحيات التخطيط والبناء من بلدية الخليل ونقلها للإدارة المدنية الإسرائيلية[8]، والذي ينص على ان السلطات الإسرائيلية ستتولى مسؤولية التراخيص وتصاريح البناء وجوانب الإدارة البلدية في المناطق المحددة[9]، سيسمح ذلك لإسرائيل بتطوير المستوطنة في الخليل، وبناء مستوطنات إضافية في المدينة، وإجراء تغييرات على الموقع المقدس للمسلمين. يتجاوز هذا البند صلاحيات التخطيط والتنفيذ في مناطق أ و ب كونه تعديلًا إداريًا، فهو ينقل السيطرة من مستوى الرقابة الأمنية إلى مستوى السيطرة المدنية، عبر سحب صلاحيات التخطيط والبناء في محيط الحرم الإبراهيمي ومنطقة الاستيطان داخل الخليل لصالح الإدارة المدنية الإسرائيلية، بحيث يُعاد إنتاج ترتيبات المدينة خارج بروتوكول الخليل، وتتمهد الطرق لتوسعات استيطانية وتغييرات بنيوية دون موافقة البلدية الفلسطينية.

وبالتوازي، فإن منح الإدارة المدنية صلاحيات إنفاذ في قضايا البيئة والآثار والمياه داخل مناطق أ و ب يخلق مظلة تدخل واسعة داخل فضاء يفترض أنه تحت إدارة السلطة الفلسطينية، بما يسمح بوقف تطوير فلسطيني أو هدمه تحت عناوين شكلية ظاهريًا "حماية آثار او أخطار بيئية او مخالفات مياه"، ويحول تقسيمات أوسلو إلى تقسيمات شكلية قابلة للإفراغ تدريجيًا من مضمونها.

وفي القدس ومحيطها، تأتي هذه القرارات لتتكامل مع مخططات توسع استيطاني تم طرحه لأول مرة منذ عام 1967 بتوسيع حدود مدينة القدس لصالح اليهود الحريديم عبر مخطط لبناء ما يقارب 2700 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة ادم والتي تعرف باسم غيفع بنيامين " גבע בנימין "، ومما لا شك فيه انه هذه المخططات لا تتوسع فقط ضمن المستوطنة القائمة أصلا، بل تمتد الى أراضي تقع خارج الحدود الخاصة بها وهذ يعني ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية ووصلها بالقدس عبر مسار ينتهي بحي النبي يعقوب بالمدينة.[10]

خلاصة القول، ان هذه القرارات مجتمعة تؤدي الى تغييرات جذرية في اتفاق اوسلو، فمن جهة، تتسع القدرة على التحكم بالمناطق الأثرية تحت عناوين الحماية البيئية-الأثرية، ومن جهة أخرى يُضيق على أي رموز للسيادة الفلسطينية بالاستناد إلى مجمل القرارات السابقة، بما يقوض مباشرة فرص قيام دولة فلسطينية متصلة الاطراف.

7 Peace Now, "New Bill Seeks to Allow Unlimited Land Purchases by Settlers in the West Bank," November 15, 2024, Peace Now New Bill Seeks to Allow Unlimited Land Purchases by Settlers in the West Bank.

8 Peace Now, "The Cabinet Approves a Series of Decisions to Strengthen the Settlement Enterprise and Further Annexation," February 8, 2026, Peace Now The Cabinet Approves a Series of Decisions to Take Control of Land and Strip Powers from the Palestinian Authority

9 Reuters Connect. Hebron Policy Changes, 9 February 2026, Hebron Policy Changes | Reuters Connect

10 Elisha Ben Kimon, "For the First Time Since 1967: Government Moves to Expand Jerusalem Beyond the Green Line," Ynetnews, February 16, 2026, For the first time since 1967: Government moves to expand Jerusalem beyond the Green.

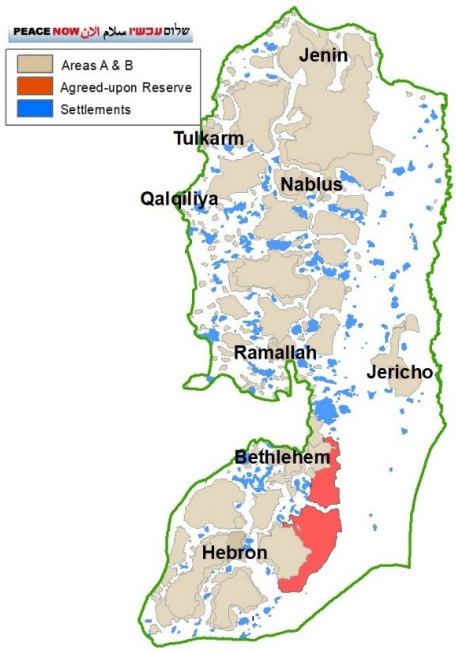

تظهر الخريطة[11] توزع ما يُشار اليه إسرائيليا بمناطق الاحتياطي المتفق عليه، ويبرز التمركز بصورة خاصة في جنوب الضفة الغربية، ولا سيما بين بيت لحم والخليل، بما يعكس أهمية هذه المنطقة في إعادة تشكيل أنماط السيطرة المكانية. يشير ذلك أن التحول الجاري لا يقتصر على توسيع الاستيطان بوصفه فعل عمراني، بل يشمل توسيع أدوات الضبط الإداري والقانوني المرتبطة بالتخطيط والإنفاذ، بما يسمح بتقييد البناء الفلسطيني وإعادة تنظيم المجال الجغرافي تدريجيًا لصالح الاستيطان.

انعكاسات القرارات الإسرائيلية على الأردن: التهجير كخط أحمر

ومما لا شك فيه أن هذه القرارات ليست خطابات سياسية مجردة، بل تُنتج واقع ميداني جديد ينقل الفعل إلى الأرض. ففي القدس، يتواصل الدفع نحو تفريغ وتهجير حي بطن الهوى وطرد سكانه، بالتوازي مع قرارات الهدم والإخلاء، حيث جرى إخلاء 15 عائلة حتى الآن وتسلمت 32 عائلة أخرى أوامر إخلاء وهدم. ويتقاطع ذلك مع ما يحدث في سلوان، بوصفها الخاصرة الجنوبية للمسجد الأقصى، حيث تتكرر محاولات التهجير القسري لصالح مشاريع استيطانية، إلى جانب استخدام الهدم كأداة ضغط، وفرض غرامات واسعة على السكان بذريعة القضايا الضريبية.

وتبعًا لهذا، وفي الإطار الأردني، تُقرأ القرارات الإسرائيلية الأخيرة بوصفها انتقال إلى هندسة سيادة فعلية على الأرض، بما يهدد عمليًا ترتيبات ما بعد 1967 ويقوض فرص الحل السياسي، ويعيد إنتاج بيئة تهجّر الفلسطينيين عبر قواعد جديدة للملكية والوجود. فاستئناف تسجيل الأراضي في الضفة الغربية لأول مرة منذ 1967، مع تسهيل تملك المستوطنين ورفع قدرة الدولة على تحويل مساحات واسعة إلى أراضي دولة، لا يعني فقط توسيع الاستيطان، بل يفتح مسارًا من نزع الملكيات بما يدفع السكان نحو فقدان الأرض ومصادر العيش.

الى جانب هذه القرارات، تُؤخذ بعين الاعتبار أدوات لإعادة تشكيل الجغرافيا والديمغرافيا وفقًا لمنظور إسرائيلي ديني، حيث تشجع الحكومة السكن بالمستوطنات الواقعة في الضفة والقدس وتقدم العديد من الاغراءات لتطبيق ذلك فمن جهة، تعمل على تخفيض أسعار المنازل في تلك المستوطنات، وتقديمها على انها مكان افضل للسكن من الناحية الدينية، ومن جهة أخرى تصويرها على انها مساحة خاصة لهم وحدهم تتيح لهم ممارسة شعائرهم الدينية براحة، لذا نرى ان اكبر مستوطنة من حيث العدد تقع في الضفة الغربية وهي مستوطنة موديعين عيليت " מודיעין עלית"، وصل عدد المستوطنين

11 Peace Now, Israeli Government Assumes Authorities of the Palestinian Authority in Area B, July 19, 2024, Peace Now Israeli Government Assumes Authorities of the Palestinian Authority in Area B.

فيها نحو 80 الف مستوطن[12]، توسعت هذه المستوطنة على حساب أراضي فلسطينية، هذه البيئة الحاضنة تُعيد تشكيل الديمغرافيا على نحوٍ يخدم إسرائيل، إذ ترفع كثافة الوجود الاستيطاني وتُضعف في المقابل استقرار الوجود الفلسطيني، والدفع باتجاه خيارات تنتهي بالتهجير. ويتقاطع ذلك مع تصعيد أدوات الردع والقمع من اعتقال/إبعاد/محاكمات ضمن بيئة قانونية أشد قسوة، تبرز فيها مشاريع تشريعية مثل الدفع باتجاه تشريع عقوبة الإعدام في قضايا الإرهاب داخل المنظومة الإسرائيلية، بما يرفع منسوب الردع ويغلق أفق التسويات ويزيد منسوب الخوف السياسي والاجتماعي، في سياق تُحذر منه جهات أممية وحقوقية باعتباره تمييزيًا ويستهدف الفلسطينيين على نحو شبه حصري[13]، ومن هنا يربط الأردن هذه الحزمة بنتيجة واحدة: ضغط تراكمي يولد قابلية أعلى للتهجير القسري، وهو ما يرفضه الأردن بصورة قاطعة ضمن لاءاته الثلاث التي كررها جلالة الملك: لا للنزوح، لا للتوطين، ولا للوطن البديل[14].

بطبيعة الحال، ان المشهد الان يأخذ سياقًا اكثر حدية في صياغة الواقع ولا تُقرأ تخوفات عمان بمعزل عما يحدث في المسجد الأقصى في تحويله الى مختبر يعيد صياغة ما يحدث تحت عنوان امني ويؤدي الى انتاج وضع قائم مختلف بالتراكم، حيث تخلق الوقائع الميدانية اطار يعيد تعريف الإدارة في المكان ومن يملكها ومن يضع حدود المسموح والممنوع، بما يدفع الأوقاف لدور خدماتي فقط في ظل كل الإجراءات والقوانين التي تُدار في سياق يجرم أي محاولة لعرقلة الممارسات الدينية في الأماكن العامة وفي الأقصى خاصة، ويدفع هذا الى تسويغ أي تدخل امني تحت عنوان حرية العبادة، وهذا تبعًا لما ورد في قانون ترسيخ الهوية اليهودية في الحيز العام.

نهايةً، تُظهر القراءة الأمنية الأردنية ان ما يحصل الان يُعيد ترتيبات أوسلو التي أسست وفقها السلطة الوطنية الفلسطينية على 22% من ارض فلسطين وبموجبها ايضًا قسمت أراضي الضفة الغربية الى 3 مناطق "أ، ب، ج[15]"، فهذه القرارات تعمل على توسيع صلاحيات الإدارة الإسرائيلية، وتؤدي بشكل مباشر الى توسيع الاستيطان في المناطق التي تخضع امنيا واداريا للسلطة الفلسطينية، بما يفتح الطريق أمام تثبيت سيادة فعلية على الأرض بالتدرج، بما يضعف الدور الفلسطيني المؤسسي، ويكرس واقع ميداني جديد يصعب التراجع عنه. ومن منظور أردني، لا ينفصل هذا المسار عن المساس بالوصاية الهاشمية، ولا عن إنتاج بيئة ضغط سياسي وديمغرافي وأمني تمتد آثارها إلى الأردن بوصفه الطرف الأكثر التصاقًا باستقرار الضفة والقدس.

في المحصلة، ان ما يحدث اليوم من إجراءات تتكامل سويةً لإنتاج واقع متغير يأخذ المشهد نحو طابع تراكمي يدمج بين تغيير قواعد الملكية، وتوسيع الاستيطان، وتشديد الردع القانوني والأمني، بالإضافة الى ما يحدث في المسجد الأقصى، ما يعني أن أي قراءة للمرحلة المقبلة يجب أن تنطلق من أن الكلفة لن تبقى محلية، بل ستطال الاستقرار الإقليمي وحدود الاوضاع الأردنية الإسرائيلية.

12 برهوم جرايسي، "الفصل السابع: الحريديم من الهامش السياسي الى عقر اليمين الاستيطاني" في اليمين الجديد في إسرائيل، تحرير هنيدة غانم، 274، الأهلية للنشر والتوزيع، 2023.

13 Reuters، Israeli parliament advances death penalty bill backed by Ben-Gvir, 11 November 2025 Israeli parliament advances death penalty bill backed by Ben-Gvir | Reuters.

14 المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، 15 ديسمبر 2025 King reaffirms Jordan's firm stance on Palestinian cause, rejection of displacement, resettlement, alternative homeland - National Center for Security and Crises Management

15 منطقة أ: تخضع امنيا واداريا للسلطة الفلسطينية
منطقة ب: تخضع إداريا للسلطة الفلسطينية وامنيا لإسرائيل
منطقة ج: تخضع امنيا واداريا بالكامل للسيطرة الإسرائيلية

مراجعة الكتاب

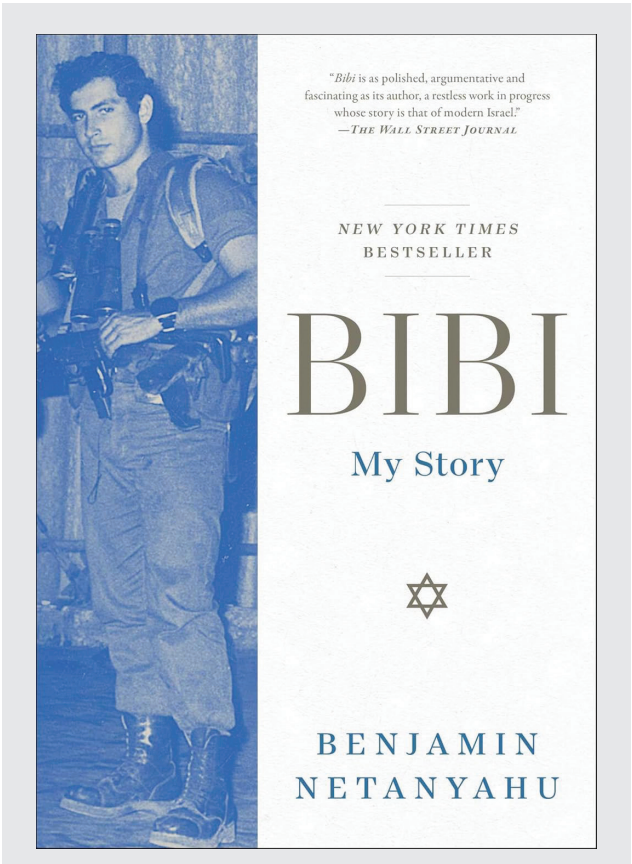

بيبي: قصتي

تأليف بنيامين نتنياهو
نيويورك، Threshold Editions، 2022 الناشر
عدد الصفحات 729 صفحة

مراجعة أيمن أ. حسونة

الملخص التنفيذي

فـي كتابـه "بيبـي: قصتـي"، يقـدّم بنياميـن نتنياهـو سـردًا مطـوّلًا لحياته ومسـيرته السياسـية الممتـدة لأكثـر مـن نصـف قـرن، فـي محاولـة واعيـة لكتابـة تاريخـه الخـاص. ولا يقتصـر الكتـاب علـى اسـتعادة التجارب الشـخصية، بـل يتجاوز ذلك ليقـدّم بيانًـا سياسـيًا متكامـلًا يعيـد مـن خلالـه تفسـير التاريـخ الإسـرائيلي الحديـث مـن منظـور قائـد يـرى نفسـه حارسًـا لأمـن الدولـة وصانعًـا لأمجادهـا.

تتناول هـذه المراجعة المحاور الرئيسـة للسـيرة من حيث المضمون والأسـلوب، مـن خلال قـراءة نقدية لكيفيـة تقديـم نتنياهـو لذاتـه، ولتصـوّره للعلاقـات الإقليميـة – ولا سـيما مع الأردن – ورؤيتـه للأمـن والسياسـة.

تعتمـد هـذه المراجعـة مقاربـة تحليـل الخطـاب النقـدي، مقترنـة بنقـد السـيرة السياسـية، بحيـث يُتعامـل مـع كتـاب "بيبـي: قصتـي" لا بوصفـه سـردًا ذاتيًا محايـدًا، بـل باعتبـاره نصًا سياسـيًا صيغ مـن موقـع سـلطة. ويركّـز التحليـل علـى الكيفيـة التـي تُسـتَخدم بهـا التجربـة الشـخصية بشـكل انتقائـي لبناء الشـرعية، وتبرير الخيارات السياسـية، وإعادة تشـكيل الذاكرة الجمعية، ولا سـيما عبر لغة

متمركزة حول الأمن، ومفاهيم الرسالة التاريخية، وثنائيات التهديد والقوة. وبدلًا من التحقق من صحة الادعاءات الوقائعية، تنصرف المراجعة إلى تفكيك آليات سرد التاريخ وتوظيفه لخدمة مشروع أيديولوجي محدد، مع اهتمام خاص بتمثيلات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، والعلاقات الإقليمية – خصوصًا مع الأردن – والمسألة الفلسطينية، والعلاقات مع الولايات المتحدة. وبهذا المعنى، يُقارب الكتاب بوصفه أثرًا خطابيًا وسياسيًا يعكس تحولات أوسع في الثقافة السياسية الإسرائيلية وفي أيديولوجيا اليمين، أكثر من كونه مجرد مذكّرات شخصية.

أولًا: نظرة عامة على الكتاب

يُعدّ كتاب "بيبي: قصتي" من أبرز السير السياسية التي صدرت خلال العقد الأخير، ليس فقط لأنه يوثّق حياة أطول رؤساء وزراء إسرائيل بقاءً في السلطة، بل لأنه يشكّل كذلك وثيقة فكرية وسياسية تكشف ملامح العقل الذي حكم إسرائيل خلال أكثر مراحلها حساسية وتعقيدًا. يمزج الكتاب بين السيرة الذاتية والسرد التاريخي، ويقدّم نتنياهو بوصفه الشخصية المحورية التي دارت حولها أحداث الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي. وعلى امتداد أكثر من سبعمائة صفحة، يسعى المؤلف إلى تقديم رواية شاملة لمسيرته من الطفولة إلى السلطة، غير أنه يفعل ذلك بلغة لا تضعه في موقع الشاهد على التاريخ، بل في موقع صانعه.

تبدأ السيرة بطفولته في القدس والولايات المتحدة، حيث تشكّل وعي نتنياهو بين ثقافتين: الصهيونية القومية التي ورثها عن والده بن تسيون نتنياهو، والبراغماتية الأمريكية التي احتكّ بها خلال سنوات دراسته في ماساتشوستس. غير أن الحدث الفاصل في حياته، كما يكرّر التأكيد عليه، كان مقتل شقيقه يوني نتنياهو في عملية عنتيبي عام 1976. فهذا الحدث لم يكن مجرد لحظة مأساوية، بل تحوّل إلى حجر الزاوية في صياغة ما يسميه "رسالة حياته": الدفاع عن إسرائيل بكل الوسائل، والنظر إلى العالم من خلال ثنائية القوة والخطر.

ومن هذه النقطة، يتحوّل الكتاب إلى سرد متواصل للفكرة المركزية ذاتها: أن إسرائيل تعيش في بيئة معادية، وأن قادتها، وفي مقدمتهم نتنياهو، مطالبون بأن يكونوا حراسًا دائمين على بوابات التاريخ.

وعلى الرغم من الطابع الشخصي الظاهر للسرد، فإن "بيبي: قصتي" لا يمكن اعتباره سيرة ذاتية تقليدية، بل هو بيان سياسي يهدف إلى ترسيخ رواية محددة للتاريخ الإسرائيلي الحديث. فكل مرحلة من مراحل حياة نتنياهو، سواء في العمل الدبلوماسي أو في الحكم، تُقدَّم بوصفها دليلًا على بصيرته الاستثنائية وعلى ضرورته الوجودية للدولة. وبذلك، يتحوّل الكتاب في جوهره إلى مرافعة مطوّلة للدفاع عن الزعيم أمام التاريخ، أكثر من كونه تأملًا ذاتيًا أو مراجعة نقدية للتجربة.

ثانيًا: البنية العامة والمضامين الرئيسة

يبني نتنياهو كتابه وفق تسلسل زمني دقيق يمتد من طفولته حتى عام 2022، غير أن هذا التسلسل لا يُستخدم بوصفه إطارًا سرديًا محايدًا، بل كأداة لخدمة غاية واحدة: صناعة أسطورة الذات القائدة. فالبنية السردية تقوم على تفاعل دائم بين الخاص والعام، حيث تُستدعى التجربة الشخصية لتفسير الحدث السياسي، ويُستثمر الحدث السياسي لتبرير الموقف الشخصي.

في الفصول الأولى، مثل "البدايات"، و"العائلة"، و"الجندي"، يرسم نتنياهو صورة لبيت يهودي محافظ مثقل برسالة قومية صارمة. ويظهر والده، بن تسيون نتنياهو، المؤرخ المتخصص في محاكم التفتيش الإسبانية، بوصفه رمزًا للصرامة الفكرية والانضباط الأيديولوجي. فمن وجهة نظر نتنياهو، كان والده هو من غرس فيه الإيمان بأن التاريخ لا يرحم الضعفاء، وأن بقاء الشعب اليهودي يقوم على القوة لا على المثالية. وقد شكّل هذا الوعي المبكر، المقترن بتنشئة قومية صلبة، العمود الفقري لرؤيته السياسية لاحقًا.

ومن خلال استعادته لتجربته العسكرية في وحدة "سييرت متكال"، يقدّم نتنياهو نفسه مقاتلًا تعلّم في الميدان معنى الحسم واتخاذ القرار. ويصف العمليات العسكرية التي شارك فيها بنبرة بطولية، معتبرًا أن تجربته العسكرية منحته ما يسميه "الدليل العملي على أن الخطر لا يُدار بالخوف، بل بالمبادرة".

غير أن أكثر فصول القسم الأول تأثيرًا هي تلك التي تتناول شقيقه يوني، بطل عملية عنتيبي. ففي هذا الجزء، يتحوّل السرد إلى ما يشبه الطقس الجنائزي الذي يُنتج شرعية القيادة. فبالنسبة لنتنياهو، لا تمثّل وفاة يوني نهاية حياة، بل بداية رسالة. وفي أحد المقاطع، يشير إلى أن "دم يوني أنار طريقه"، ومنذ تلك اللحظة يصبح الألم الشخصي جزءًا من الأسطورة السياسية التي يبني عليها صورته كقائد يواجه الخطر نيابة عن الأمة.

وتشكّل هذه العلاقة بين المأساة الفردية والرسالة الوطنية خيطًا نفسيًا متصلًا في الكتاب، حيث تتحوّل كل أزمة إلى اختبار للذات، وكل انتصار إلى دليل على القدر.

في القسم الثاني، ينتقل نتنياهو إلى مسيرته الدبلوماسية في الأمم المتحدة وواشنطن خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث يظهر بُعد آخر من شخصيته: المقاتل بالكلمات. يروي كيف أتقن لغة الإعلام الأمريكي، واكتشف قوة الصورة والخطاب في معركة الرأي العام. وفي هذا السياق، يقدّم نفسه منقذًا لصورة إسرائيل في الخارج، ويرى أن تجربته في واشنطن أسهمت في تحويل الدفاع عن إسرائيل إلى خطاب عالمي. ومن وجهة نظره، قادته هذه التجربة إلى إدراك أن "بقاء إسرائيل يعتمد على قدرتها على رواية قصتها"، وهي فكرة سترافقه لاحقًا في جميع معاركه السياسية.

ومع دخوله الحياة الحزبية في "الليكود"، تتبلور صورته السياسية بشكل أوضح. ففي فصول مثل "الليكود" و"النصر"، يصف مواجهته للنخب السياسية التي يتهمها بالانهزامية، ويرى نفسه صوت الواقعية في مواجهة ما يسميه "وهم السلام"، معتبرًا أن خصومه "يقعون في فخ الرواية الفلسطينية". وتعكس هذه اللغة ذهنية تقسّم العالم إلى من يدرك الحقيقة ومن ينكرها، وهي ذهنية ستلازمه في الحكم وتجعله قائدًا مثيرًا للجدل داخل إسرائيل وخارجها.

ثم تأتي فترته الأولى في رئاسة الحكومة بين عامي 1996 و1999، والتي يعرضها في فصول "النصر"، و"الصدام"، و"السقوط". ويصوّر لقاءاته مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، على أنها مواجهات شخصية بين الواقعية التي يمثلها والمثالية التي يمثلها الآخرون. ويناقش اتفاق "واي ريفر"، والضغوط الأمريكية، والإعلام الإسرائيلي الذي يعتقد أنه تآمر ضده. وعندما خسر السلطة، أعاد تفسير الهزيمة على أنها دليل على أن الشعب اختار الوهم بدل الواقع. وبهذا المعنى، تتحوّل السياسة في نظره إلى اختبار أخلاقي لا إلى منافسة ديمقراطية، وتصبح الهزيمة شكلًا آخر من أشكال الانتصار الروحي.

وبعد فترة من الإقصاء السياسي، يعود نتنياهو في دور جديد كوزير للمالية في حكومة أرييل شارون. وهنا ينتقل الخطاب من السياسة إلى الاقتصاد، ليقدّم نفسه مهندسًا للتحول الليبرالي الذي أنقذ إسرائيل من "الجمود الاشتراكي". ويزعم أنه نفّذ إصلاحات جذرية حوّلت إسرائيل إلى "دولة الشركات الناشئة"، مستخدمًا لغة السوق لتبرير سياسات التقشّف. غير أن هذا الجزء يحمل أيضًا نبرة دفاعية، إذ يسعى إلى إثبات أن رؤيته الاقتصادية كانت متقدمة على زمنها، رغم الجدل الداخلي الذي أثارته.

استقال نتنياهو من حكومة شارون عام 2005 احتجاجًا على خطة الانسحاب من غزة، واصفًا ذلك بأنه لحظة نقاء مبدئي. ثم عاد إلى السلطة عام 2009 فيما وصفه بـ"عودة التاريخ إلى مساره الصحيح". ومنذ تلك اللحظة، يمتد السرد إلى سنوات حكمه الطويلة حتى عام 2022، حيث تتقاطع القضايا الكبرى: البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والانتفاضات العربية، وتطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية في إطار "اتفاقيات أبراهام".

وفي هذه الفصول الأخيرة، يبدو نتنياهو أقرب إلى صاحب بيان سياسي منه إلى كاتب مذكرات. فهو يتحدث عن خطابه الشهير أمام الكونغرس الأمريكي، وعن خلافه مع باراك أوباما، وعن تحالفه مع دونالد ترامب الذي يراه تتويجًا لرؤيته لـ"السلام من خلال القوة". وتحت كل هذه الأحداث، يظل اللحن نفسه حاضرًا: أن إسرائيل مدينة له ببقائها وازدهارها.

ثالثًا: الأردن في العقل السياسي لنتنياهو

يحتلّ الأردن موقعًا خاصًا في سردية نتنياهو، بوصفه عمقًا أمنيًا وخطًا فاصلًا بين الاستقرار والفوضى. ففي أكثر من موضع في الكتاب، يكرّر أن غور الأردن يشكّل "خط الدفاع الشرقي" لإسرائيل، وأن أي انسحاب منه من شأنه أن يجعل الدولة "غير قابلة للدفاع". وتتكرر هذه العبارة بصيغ متعددة، ما يدل على أنها ليست رأيًا ظرفيًا، بل مبدأ أيديولوجيًا راسخًا في تفكيره السياسي.

كما ينتقد نتنياهو ما يصفه بـ"الأوهام الأمريكية" حول إمكانية أن يشكّل الأردن وطنًا بديلًا للفلسطينيين، مؤكدًا أن مثل هذه الطروحات تهدّد أمن البلدين معًا. ورغم إقراره بأهمية العلاقات الأمنية مع عمّان، فإن نظرته تظل محكومة بمنطق المصلحة الإسرائيلية؛ إذ يتعامل مع الأردن بوصفه "جارًا مفيدًا" أكثر من كونه "شريكًا متكافئًا".

ومن هذا المنظور، يتحوّل الأردن في خطاب نتنياهو إلى رمز للحدود التي يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي مواضع أخرى، يتحدث باحترام عن الملك الأردني، غير أن هذا الاحترام يظل مرتبطًا بالاستقرار الأمني لا بالتعاون السياسي. ويكشف الكتاب ضمنيًا عن تصوّر إسرائيلي ينظر إلى العلاقة مع الأردن باعتبارها وظيفة أمنية أكثر منها علاقة دولة بدولة.

وفي هذا السياق، يستشهد نتنياهو بفصول تتناول محاولاته إقناع الولايات المتحدة بعدم ممارسة ضغوط على الأردن في قضايا حساسة، مشيرًا إلى أن أي اختلال في التوازن الأمني الأردني سينعكس مباشرة على أمن إسرائيل. لكنه لا يُخفي في الوقت نفسه أن عمّان كانت، في بعض الأحيان، مصدر إزعاج سياسي، ولا سيما خلال الجدل الذي رافق خطة ضم أجزاء من غور الأردن بين عامي 2019 و2020.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن ما يصفه بعض المحللين بـ"عقيدة نتنياهو تجاه الأردن" يقوم على ثلاثة أعمدة رئيسة: السيطرة الجغرافية، والتحالف الأمني، وضبط النفس السياسي. وهي رؤية تجعل الأردن جزءًا من "البنية الأمنية الإسرائيلية" أكثر مما تجعله عنصرًا في "نظام السلام الإقليمي".

رابعًا: قراءة نقدية وتحليلية

من الناحية الأدبية، يكتب نتنياهو بلغة واضحة وسلسة تمزج بين الخطاب السياسي والمونولوج الشخصي. الجمل قصيرة، والإيقاع سريع، واللغة مشبعة بالثقة واليقين. غير أن السرد يُستخدم لترسيخ صورة واحدة: صورة القائد الذي لا يخطئ. فكل أزمة يمرّ بها تتحوّل إلى دليل على صلابته، وكل خصم سياسي يصبح رمزًا للضعف أو لسوء الفهم.

وتُنتج هذه اللغة نصًا مشوّقًا للقارئ، لكنها في الوقت ذاته تُضعف البعد التحليلي الذي يُفترض أن تحمله السيرة الذاتية. فبدلًا من تقديم مراجعة نقدية للتجربة، يقدّم الكاتب دفاعًا عنها، ما يجعل الكتاب أقرب إلى وثيقة تبريرية سياسية منه إلى سيرة فكرية تأملية.

على المستوى النفسي، يرسم الكتاب شخصية ذات وعي استثنائي بالذات. فنتنياهو لا يكتفي بالحديث عن نفسه، بل يتحدث من داخل ذاته، ويرى نفسه تجسيدًا للتاريخ الإسرائيلي الحديث، بحيث يغدو سقوطه مرادفًا لتراجع الأمة. وهذه الثقة المطلقة بالنفس تمثّل في آنٍ واحد مصدر قوته ونقطة ضعفه؛ فهي تمنحه ثباتًا في المواقف، لكنها تمنعه من الاعتراف بالأخطاء.

ويتكرر مفهوم "الرسالة" في أنحاء الكتاب كافة: رسالة حماية إسرائيل، وكشف "التهديد الإيراني"، وقيادة الاقتصاد، وحتى مواجهة الإعلام. فكل فعل يقوم به يُبرَّر باسم هذه الرسالة، لتتحوّل القيادة من خيار سياسي إلى قدر محتوم، ومن مسؤولية قابلة للنقاش إلى عبء يبرّر كل قرار. أما على المستوى السياسي، فيقدّم الكتاب مادة ثرية لتحليل التحولات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي. فهو يعكس كيف انتقلت إسرائيل، في ظل حكم نتنياهو، من "خطاب السلام مقابل الأرض" إلى "القوة مقابل السلام". فوفق رؤيته، لا يتحقق السلام إلا حين يدرك الخصوم أن إسرائيل قوية وغير قابلة للابتزاز.

وتشكل هذه الفلسفة الأساس الأيديولوجي لاتفاقيات أبراهام، التي يصفها في الكتاب بأنها "تحقيق للحلم الصهيوني خارج حدود الصراع".

غير أن هذه الرؤية تخفي نزعة إقصائية واضحة، حيث يُختزل العرب في معادلة القوة، ويُختزل الفلسطينيون في عبء دائم. ولا يتيح النص أي صوت آخر أو منظور مغاير؛ فالعلاقة مع الفلسطينيين تُقرأ حصريًا من زاوية أمنية، بينما تُقرأ العلاقات مع العرب من زاوية المنفعة. وبهذا، يقدّم الكتاب نموذجًا جليًا لما يسميه بعض الباحثين "الذات القومية المتعالية"، التي ترى في التفوق الأخلاقي مبررًا للهيمنة السياسية. ومع ذلك، لا يمكن إنكار القيمة التوثيقية للكتاب. فمن منظور شاهد مباشر، يوثّق تفاصيل دقيقة للمفاوضات والقرارات والاجتماعات التي شكّلت الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، كما يكشف كواليس السياسة الإسرائيلية: الصراعات داخل حزب الليكود، والعلاقة مع المؤسسة العسكرية، والخلافات مع الإعلام والسلطة القضائية.

ومن أكثر الفصول صراحة ذلك الذي يتناول فيه اتهامات الفساد الموجهة إليه. فهو يروي كيف تعرّض، بحسب وصفه، لـ"حملة اغتيال سياسي" قادتها الشرطة ووسائل الإعلام، ويعيد تفسيرها بوصفها دليلًا على صلابته ونزاهته. وحتى هنا، يظل الخطاب دفاعيًا، دون أي استعداد لمساءلة الذات أو تفحّص أسباب تآكل الثقة به داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويكتسب البعد النفسي للسرد أهمية خاصة في فهم شخصية القائد. فالكتاب يعكس ذهنية ترى في التهديدات الوجودية شرطًا للبقاء، وفي العداء الخارجي سببًا للتماسك الداخلي. وقد جعلت هذه الذهنية نتنياهو، بحسب بعض المراقبين، أكثر براعة في إدارة الأزمات من قدرته على إنتاج الحلول. ومن ثم، فإن "بيبي: قصتي" هو في جوهره انعكاس لعقلية حكم تقوم على اليقظة الدائمة والخوف البنّاء.

خامسًا: موقع الكتاب في الأدبيات السياسية الإسرائيلية

ينضمّ كتاب "بيبي: قصتي" إلى سلسلة طويلة من السير الذاتية لقادة إسرائيل، غير أنه يختلف عنها في الشكل والمضمون. فبينما ركّزت مذكّرات قادة مثل دافيد بن غوريون أو غولدا مائير على سرد التجربة الجماعية لبناء الدولة، ينقلنا نتنياهو إلى مرحلة يحتكر فيها القائد الفرد الرواية بأكملها.

لا يناقش الكتاب إسرائيل بوصفها وطنًا، بل بوصفها فكرة متجسّدة في شخصه. وبهذا المعنى، يمكن اعتباره وثيقة انتقال من "جيل التأسيس" إلى "جيل التبرير"، حيث لم يعد الهدف بناء الدولة، بل الدفاع عن القائد في مواجهة النقد.

ومع ذلك، يظل الكتاب مرجعًا مهمًا لفهم تطوّر اليمين الإسرائيلي الحديث، وكيف تحوّل من حركة قومية ذات تركيز أمني إلى مشروع أيديولوجي متكامل يقوم على ثلاثة أعمدة: الأمن، والهوية، والشرعية الدولية عبر التحالف مع الغرب.

وفوق ذلك، يقدّم "بيبي: قصتي" نموذجًا لقائد يكتب تاريخه بنفسه، ساعيًا إلى تشكيل السردية الوطنية وفق رؤيته الخاصة. وبهذا، ينتمي الكتاب إلى نمط عالمي من السير السياسية التي تحوّل القائد إلى رمز تتماهى فيه الشخصية مع الدولة، على غرار مذكّرات تشرشل أو ديغول، وإن كان ذلك يتم هنا بنبرة أيديولوجية أكثر مباشرة وأقل تواضعًا.

سادسًا: الخلاصة العامة

إن "بيبي: قصتي" أكثر من مجرد سيرة ذاتية؛ إنه بيان سياسي طويل الأمد يشرح كيف يرى نتنياهو إسرائيل والعالم من حولها. وبأسلوبه الواثق ولغته المشبعة بالاستعارات العسكرية، يمكن قراءة الكتاب بوصفه وثيقة عن صناعة القيادة في إسرائيل المعاصرة.

في كل صفحة، يقدّم نتنياهو نفسه مخلّصًا محاصرًا بالأعداء، وحارسًا للتاريخ. ومن خلال ذلك، يعبّر عن نمط قيادة كاريزمية تستمد شرعيتها من الأزمات لا من المؤسسات. لذلك، تكمن أهمية الكتاب لا في موضوعيته، بل في كشفه للمنظور الذاتي الذي يُعاد من خلاله تفسير كل حدث سياسي في ضوء رؤية واحدة: "بيبي". ورغم افتقار النص إلى النقد الذاتي أو تعدّد وجهات النظر، فإنه يظل مرجعًا لا غنى عنه

لفهم التحوّلات الفكرية والسياسية داخل إسرائيل، ولإدراك كيفية تبرير اليمين الإسرائيلي لسياساته داخليًا وخارجيًا. ومن خلال تتبّع التفاصيل التي يقدّمها المؤلف عن علاقاته مع الأردن، والفلسطينيين، والولايات المتحدة، يتضح أن نتنياهو لم يكن مجرد سياسي محافظ، بل صاحب مشروع متكامل يقوم على تحويل القوة إلى أداة للشرعية، وتحويل الخطر إلى مبرّر دائم للبقاء في السلطة.

ويختتم نتنياهو كتابه بالعبارة الرمزية: "لقد أديتُ واجبي، وسيحكم التاريخ على الباقي". غير أنه في الواقع لا يترك للتاريخ مجالًا للحكم، إذ يروي الوقائع كما لو أن الحكم قد صدر بالفعل. ومن هذا المنظور، يصبح الكتاب نصًا عن القيادة أكثر منه عن إسرائيل، وعن الإيمان المطلق بالذات أكثر منه إيمانًا بالمستقبل.

وبذلك، تتيح قراءة "بيبي: قصتي" فهمًا عميقًا لكيفية إعادة كتابة التاريخ من منظور السلطة، وتكشف كيف تتحوّل السيرة الشخصية إلى أداة لتكريس السرديات السياسية في عالم يزداد فيه التداخل بين القائد والدولة.

الأنشطة

زيارة سمو الأمير الحسين بن طلال لمعهد السياسة والمجتمع

قام سمو الأمير الحسين بن طلال بزيارة معهد السياسة والمجتمع في 17 كانون الأول/ديسمبر، للاطلاع على أبرز إنجازات المعهد وبرامجه البحثية والفكرية، وذلك بحضور نخبة من الباحثين والخبراء والمتخصصين، وخلال الزيارة، أكّد سموّه على الدور الحيوي الذي تؤديه مراكز الفكر في دعم مسارات التنمية الوطنية وصياغة السياسات العامة المستندة إلى البحث والمعرفة. كما شدّد على الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في تعزيز البحث العلمي وتحويل مخرجاته إلى تطبيقات عملية في مختلف القطاعات، وأشار سموّه كذلك إلى البعد الإنساني في عملية التنمية، وأهمية التكامل بين الشعوب، وضرورة إشراك الشباب بفاعلية في حوار قائم على المعرفة، مؤكدًا أن رأس المال البشري يظل الركيزة الأساسية لأي عملية تقدم وتجديد ذات معنى.

وعلى هامش الزيارة، عُقدت ندوة بعنوان: «دور مراكز الفكر في التنمية الوطنية في الأردن»، بمشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث وصنّاع القرار

جلسة نقاشية مع نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي

عقد معهد السياسة والمجتمع جلسة نقاشية مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، بمشاركة عدد من الكتّاب والمحللين السياسيين والإعلاميين.

ركزت الجلسة على المواقف الرسمية الأردنية تجاه أبرز القضايا الإقليمية، ولا سيما التطورات التي أعقبت وقف إطلاق النار في غزة.

ويأتي تنظيم هذه الجلسة في إطار سعي المعهد إلى تعميق الفهم للسياسات والمواقف الأردنية إزاء المستجدات الإقليمية، وتعزيز وضوح وتماسك الموقف الأردني لدى المحللين السياسيين والممارسين الإعلاميين وكتّاب الرأي.

معهد السياسة والمجتمع يصدر دراسة جديدة حول النشاط الطلابي في الجامعات الأردنية

أصدر معهد السياسة والمجتمع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 دراسة شاملة بعنوان: «الحراك الطلابي في الأردن: بوابة نحو التحديث السياسي» وذلك ضمن مشروع جيل لتحديث الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية.

وتتناول الدراسة واقع الحراك الطلابي في الجامعات الأردنية من خلال قراءة تحليلية تربط بين المسار التاريخي للحراك والممارسة الميدانية الراهنة. واعتمدت الدراسة على مجموعات نقاش مركّزة واستبيانات أُجريت في عدد من الجامعات، إضافة إلى مقابلات معمّقة مع خبراء ومسؤولين.

وتُبرز نتائج الدراسة الدور المحوري للحراك الطلابي كرافعة أساسية في مسارات التحول الديمقراطي والتحديث السياسي، من خلال تشخيص واقع الاتحادات الطلابية، وتحديد الفرص والتحديات التي تؤثر في فاعلية مشاركتها السياسية.

وتأتي هذه الدراسة ضمن الإطار الأوسع لمشروع جيل التحديث الذي ينفذه المعهد بالشراكة مع المملكة الهولندية في عمان، بهدف تعزيز الحوار السياسي وبناء شراكات فاعلة بين الشباب والمؤسسات الأكاديمية

"كيف نصنع سياسة وطنية ناجحة للشباب"

إصدار جديد لـ معهد السياسة والمجتمع

أصدر معهد السياسة والمجتمع بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2025 دليلًا جديدًا بعنوان "كيف نصنع سياسة وطنية ناجحة للشباب"، يقدّم رؤية نظرية وعملية لتطوير سياسات شبابية وطنية فاعلة تستجيب لاحتياجات الشباب الأردني، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.وأعدّ الدليل الدكتور محمد أبو رمّان، حيث يتناول المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها عملية صياغة السياسات الوطنية للشباب، ويستعرض الأطر الفلسفية والمعايير الدولية ذات الصلة، إلى جانب خطوات عملية وآليات إجرائية يمكن للدول اعتمادها لتطوير سياسات شبابية شاملة وذات أثر ملموس.ويرتكز الدليل على التحولات الكبرى التي شهدها مجال سياسات الشباب خلال العقود الأخيرة، ولا سيما في أعقاب Arab uprisings، والتي فرضت إعادة النظر في دور الشباب في عملية صنع السياسات العامة، ليس بوصفهم متلقين سلبيين، بل شركاء فاعلين في صياغة الأجندات الوطنية بما يعكس تطلعاتهم وتطلعات المجتمع ككل.ويأتي إصدار هذا الدليل في إطار جهود المعهد المستمرة لتعزيز الحوار السياسي، وبناء القدرات البحثية لدى الشباب، ودعم المبادرات الرامية إلى تطوير سياسات عامة أكثر شمولًا وقدرة على الاستجابة للتحديات المع

اللجنة الاستشارية وهيئة التحرير

اللجنة الاستشارية

رئيس اللجنة الاستشارية

معالي عبد الكريم الكباريتي

أعضاء اللجنة الاستشارية

أحمد جميل عزم

أندريه بانك

بدر ماضي

عماد عياصرة

مروان المعشر

ميسون عتوم

محمد الخريشة

مراد بطّال الشيشاني

ناثان ج. براون

ساري حنفي

ستيفان لاكروا

تهاني مصطفى

ولاء الحسبان

هيئة التحرير

رئيس التحرير

محمد أبو رمان

سكرتير التحرير

علي حجازي

الترجمة والتحرير

فريق PSI

المدير الفني

أحمد القضاة

التصميم والإخراج الفني

سميح رمضان

JPS

نبذة عن معهد السياسة والمجتمع (PSI)

معهد السياسة والمجتمع هو مركز تفكير أردني مستقل (Think-and-Do Tank)، تأسس عام 2020، ويعمل على إنتاج معرفة تطبيقية وربط البحث العلمي بصناعة السياسات العامة من خلال الدراسات التحليلية، وورش العمل، والحوار مع صُنّاع القرار، بما يسهم في تطوير السياسات وتعزيز النقاش الوطني القائم على الأدلة.

يهدف المعهد إلى تعميق فهم السياسات العامة وآليات اتخاذ القرار، وبناء منصة معرفية أكثر رسوخًا لفهم الديناميكيات المحلية والإقليمية التي ستشكّل مستقبل المنطقة.

ويستند المعهد في أداء رسالته إلى مجموعة من القيم، أبرزها سيادة القانون، وتعزيز دور المجتمع المدني، والحوكمة الرشيدة، والاعتدال. كما يعتمد مقاربة تحليلية مبتكرة ومتكاملة ذات بُعد عالمي لفهم الاتجاهات والتحولات المعقدة، مع اهتمام خاص بديناميكيات الشباب.

يسعى المعهد إلى تقديم حلول عملية تستند إلى أحدث الدراسات والبحوث في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وإلى استشراف الاتجاهات المستقبلية في الأردن والمنطقة من خلال التحليل والتقدير، مع التركيز على أثر التحولات المتسارعة في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.

ومن خلال جمع الخبراء والمفكرين من تخصصات ومناطق مختلفة، يعمل المعهد على إنتاج أفكار وحلول قائمة على أبحاث راهنة وتحليل متكامل، بما يدعم صُنّاع القرار في تعزيز المصالح الوطنية وبناء بيئة إقليمية أكثر استقرارًا، قادرة على الاستجابة الفاعلة للتحديات المعقدة والتحولات المتسارعة.

في هذا العدد

مقدمة

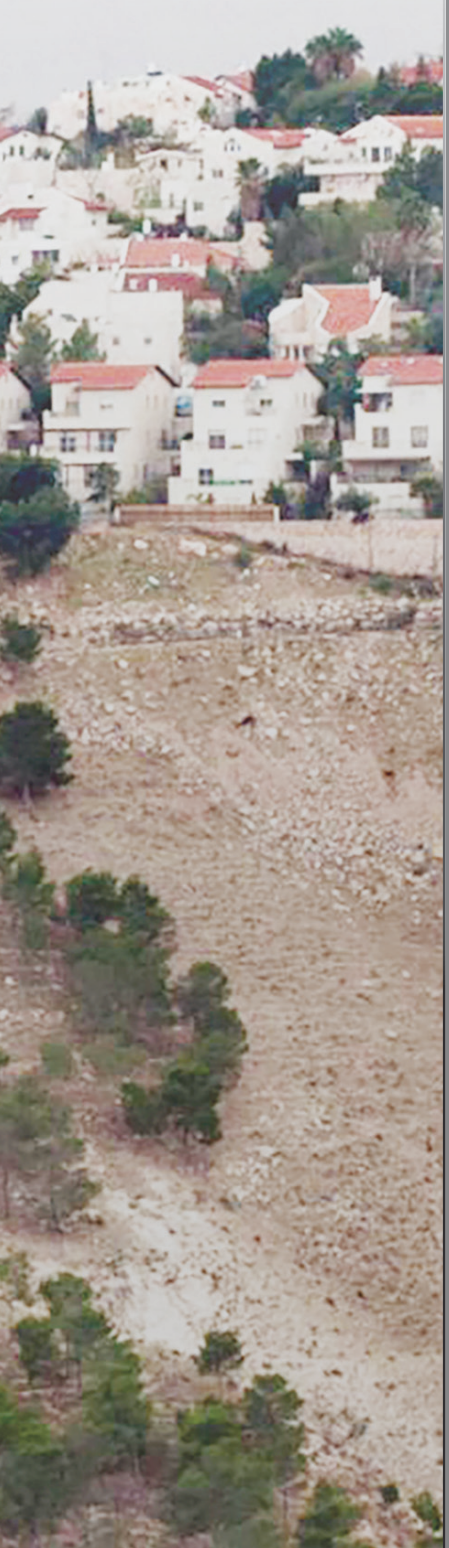

- عبد الكريم الكباريتي
  الأردن والضفة والسياسات الإسرائيلية الخطِرة

مقابلة العدد

- نبيل عمرو

- *علي حجازي - أحمد يوسف*
  إعادة تعريف الدور: حماس، إدارة الحكم، والشرعية في غزة ما بعد الحرب

مقالات

- *أنطوان شلحت*
  النهج الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية: ما الجديد؟
- *طلال أبو ركبة*
  إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية تحت ضغوط الاحتلال الإسرائيلي: السيناريوهات والآفاق المتاحة
- *رانيا الشلبي*
  شركات التكنولوجيا كقوة سيادية جديدة: من أوكرانيا إلى غزة
- *أيمن صالح البراسنه*
  الأردن ومسألة التطورات في الضفة الغربية
- *بكر اشتية*
  الاقتصاد السياسي الفلسطيني وسيناريوهات المرحلة القادمة
- *محمد الرجوب*
  من الردع إلى الاحتقان: قراءة في "الهدوء المتوتر" في الضفة الغربية
- *إبراهيم ربايعة*
  الحالة الفلسطينية الداخلية في ظل حرب الإبادة الفواعل والفعل في الضفة الغربية

التحليلات

رشا فتيان سليم
ميليشيات التلال وإعادة تشكيل الحقل الفلسطيني في الضفة الغربية

وصفي الكيلاني
الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس: الأهمية والتحديات

أحمد جميل عزم
بعد الحرب:أربع دول عربية يمكنها استئناف إدارة أربعة ملفات

حسن البراري
الأجندة السياسية الإسرائيلية في الضفة الغربية: صراع الهوية ورهانات السيطرة

وليد حبّاس
معضلات الشباب الفلسطيني السياسة، الاقتصاد، الهوية، وصدمة ما بعد السابع من أكتوبر

محمد أبو رمان
الإبحار وسط الضباب.. الأمن القومي الأردني 2026
التهديدات، التحديات والفرص الاستراتيجية

رنا الزاغة
الضم الزاحف: كيف تعمل إسرائيل على تثبيت السيادة عبر التسوية والإدارة

مراجعة الكتاب

مراجعة أيمن أ. حسونة
بيبي: قصتي